



بسم الله الرحمن الرحيم

مناسبات تراجم البخارى

مألف

الشيخ بدر الدين بن جماعة

المتوفى سنة ٧٢٣ هـ

تحقيق

الأستاذ محمد اسحاق محمد إبراهيم السلفى

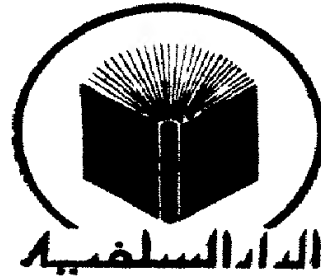
الناشر

الدار السلفية

١٣ - محمد على بلدينك ، يندى بلزار بومباى ٣ [الهند]

سلسلة مطبوعات الدار السلفية رقم ٦١

حقوق الطبع محفوظة للدار السلفية بمبائى



الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م

AL - DARUSSALAFIAH
13, Mohammed Ali Building,
Bhindi Bazar, BOMBAY - 400 003
(INDIA)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله
وصحبه أجمعين ومن امتدى بهديه إلى يوم الدين . وبعد !
قد قال عليه الصلاة والسلام : تركت فيكم أمرين لن تضلوا
ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي ، وقال كذلك : نضر الله امرأ سمع مقالتي
فوعاها كما سمعها ثم أداما قرب مبلغ أوعى من سامع .
وقد اتم سلفنا الصالح رضی الله عنهم بجمع الأحاديث وتدوينه
وتبليغه عملا بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم : بلغوا عني ولو آية ،
وقد أتوا في باب التأليف والتدوين بالعجب العجيب .
وإن أشهر الكتب الموضوعة في الحديث النبوي الشريف وأصحها
هو الجامع الصحيح لأمير المؤمنين في الحديث محمد بن اسماعيل البخاري رحمه
الله تعالى فوضع كتابا عجيبا في موضوعه حتى شهد له بالصحة والاتقان كل من
قرأه وعليه من القاصي والداني والمتعصب والمنصف وأقروا له بالفضل وغزارة
العلم إلا من اعماه الجهل وختم على سمعه وبصره وجعل على قلبه غشاوة .
ثم لم يقصر العلماء في شرح هذا الصحيح وحل غوامضه ومشكلاته
ومناسبات الأحاديث للتراجم ، حتى جاء نثر المحققين الإمام ابن حجر

المسقلاني رحمه الله و وضع كتابه « فتح الباري » ، الذي كان ديننا على الامة
كما يقول المحقق ابن خلدون رحمه الله .

وقد حاول العلماء قبله وبعده بوضع شروح وجيزة وبسيطة لحل
مشكلات البخارى و بيان المناسبة بين الاحاديث و تراجم الباب .
و عن قام بهذه الخدمة العلامة أبو عبد الله بدر الدين بن جماعة المتوفى
٧٣٣هـ فوضع كتابا فى المناسبات . ولكن الكتاب مع طول زمن وضعه
لم يحالفه توفيق الطبع بسبب غير معلوم .

ثم ان أخانا الفاضل محمد اسحاق محمد ابراهيم خريج الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة قد رزق توفيق التحقيق والتعليق على الكتاب المذكور ولما أم
عمله وتحقيقه أراد أن يتحلى الكتاب بالطبع فنح الكتاب المذكور المحقق
لدار السلفية للطبع والنشر .

فحمد الله تعالى على توفيقه للدار لطبع هذا الكتاب من تراث
سلفنا الصالح والكتاب بين أيدي القراء فهم الذين يحكمون على الكتاب ،
وليس لنا من الأمر شيء .

والله نسأل أن يوفقنا لما يحب ويرضى ويجعل آخرتنا خيرا من الأولى
وصلى الله وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

الناشر

مختار أحمد الندوى

مدير الدار السلفية بومبائى

٢١ جمادى الأولى ١٤٠٤هـ

٢٢ مارس ١٩٨٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب و لم يجعل له حوجا
و أرسل رسوله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله ، و أمره ببيان كتابه
و تنفيذ أحكامه بأقواله و أعماله ليكون للامة فى ذلك دستور كامل لا يغادر
من أمور معاشهم و معادهم صغيرة و لا كبيرة الا وضع قواعدما ، و قرر
أصولها و أضاء طريق الوصول الى الحق فيها .

و اشهد أن لا اله الا الله شهادة من شرح صدره للإسلام فهو على
نور من رب العالمين . و أشهد ان سيدنا محمدا أقام حجة الله على خلقته
بقرآن مبين ثم بينه بحديثه المتين فأصبح كحصن حصين فصلوات الله و سلامه
عليه دائما كل حين ، و على آله و صحبه الوارثين علومه الذين كسروا جيوش
الردة و فتحوا حصون قلاعها و هجروا فى محبة داعيهم الى الله الأوطار
و الأوطان و لم يعاودوا بعد وداعها ، و حفظوا على أتباعهم أقواله و أفعاله
و أحواله ، حتى أمنت بهم السنن الشريفة من ضياعها . و على سائر الفقهاء
و المحدثين من الأولين و الآخرين .

أما بعد ! فان كتاب « الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث
رسول الله صلى الله عليه و سلم و سنته و إيامه » ، لأمير المؤمنين فى الحديث

مقدمة الكتاب

الامام محمد بن إسماعيل البخارى رحمه الله ، أصبح كتاب بعد كتاب الله سبحانه . ولم تعن الامة الاسلامية بعد الاعتناء بكتاب الله العزيز الحكيم مثل الاعتناء بكتاب البخارى . وقد اتقاء البخارى رحمه الله من ستمائة ألف حديث^١ وكانت معظم هذه الأحاديث مدونة في كتب المسانيد والمصنفات الحديثة الأخرى التى دونها علماء القرن الثانى الهجرى . وسمعا البخارى عن شيوخه باسائدهم الى مصنفها . فلهذا يعبر البخارى عن كيفية التحمل بالفاظ السماع^٢ و ألف الامام البخارى هذا الصحيح فى ست عشرة سنة ، ولم يذكر فيه الا الأحاديث الصحيحة لكنه لم يستوعب الصحيح فلقد صرح بنفسه انه ما ترك من الحديث الصحيح اكثر مما أثبتة هنا لثلا يطول الكتاب^٣ .

وقد فاق كتاب البخارى على كتاب مسلم رحمها الله تعالى بحيث ان البخارى اشترط فى العناية المعاصرة واللقيا واكتفى مسلم بشرط المعاصرة . وبذلك يتبين أن شرط البخارى أعلى من شرط مسلم . وهناك اسباب اخرى لفوقية كتاب البخارى على كتاب مسلم^٤ .

ولما كانت المزايا فى كتاب البخارى جذبت عناية أعيان الامة وأفاضلها الى شرح الكتاب ، وانهض أعيان الامة وأعلام العلم فى كل عصر

(١) تاريخ بغداد - ٨/٢ و ابن حجر : هدى السارى ص ٥

(٢) انظر سزكين : محاضرات فى تاريخ العلوم ص ٣٩

(٣) انظر الخطيب : تاريخ بغداد ٨/٢ و هدى السارى ص ٥

(٤) شروط الأئمة الخمسة للحازمى .

مقدمة الكتاب

من اقدم العصور الى اليوم لشرحه و التعليق عليه ، و تلخيصه و اختصاره و ترتيبه و تأليف أطرافه ، و شرح تراجمه ، و ترجمة رجاله ، و بيان غريبه و وصل مرسله و تعليقاته ، و تعيين مبهمه و ابراز فوائده و لطائفه حديثا و قديما ، و عرية و بلاغة ، و وضعا و ترتيبا ، و توزيعا و تبويبا ، حتى في تعديد حروفه و كلماته ، و بالجملة لست أنكر ما لكل تأليف من المزايا و الخصائص في الصحاح و بقية الامهات الست ، و خدمت هذه كلها ولكن خدم كتاب البخارى اكثر من هذه جميعا بحيث انه ما ترك المحدثون ناحية من نواحي العلوم الا بحثوها في كتاب البخارى^١ و اول من شرح البخارى الخطابي أبو سليمان محمد بن محمد المتوفى سنة [٣٨٨ هـ] و هو مخطوط^٢ و سماه « اعلام السنن » ، و هو شرح النكت المهمة و حل بما اشكل على الناس فيه . و شرح ابن بطال^٣ أبو الحسن علي بن خلف المتوفى سنة ٤٤٩ هـ و غيرها كثيرة .

ثم جاء المتأخرون و شرحوا البخارى أيضا فمن احسن هذه الشروح شرح الحافظ شهاب الدين العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ . فلقد جمع فيه غرر النقول من اقلام جهابذة هذه الامة و أوثق المصادر . و اقتطف أزامير

-
- (١) انظر تفصيل ذلك في تاريخ التراث العربى ١/ ٧٣ ، ١٠١-٢٠٦
 - (٢) عندى نسخة منه مصورة من تركيا .
 - (٣) انظر سزكين تاريخ التراث ١/ ١٧٨
 - (٤) سماه ، ، فتح البارى شرح صحيح البخارى مطبوع في ١٣ مجلدا و تسبقها مقدمة في مجلد مستقل مليئة بالعلم و زعه دار الافتاء و هى طبعة جيدة .

رجال سبقوه ونبه على أبحاث طرقهما وأمر حقا، فلا ينادر صغيرة ولا كبيرة إلا احصاها في الموضوع من فطان بعيدة عن تناول الأفهام . ولا ريب أن قضاء الدين الذي كان على رقاب الأمة قد يستوفى بهذه الشرح العظيم ، ولا أريد التعريف لهذا الشرح لأنه أظهر من الشمس عند من له المام بالحديث وعلومه ، ويليه في الرتبة شرح ، عمدة القارى شرح صحيح البخارى^١ للحافظ العيني بدر الدين محمود بن أحمد المتوفى سنة ٨٥٥ هـ . ولقد سبق الشهاب البدر في تحصيل شرحه على طراز واحد ولا يترك مشكلا لم ينحل خاصة من الناحية الحديثية ورجاله بحيث أنه يندمى الرجل من كلامه الذى يحكم به على الرجال وتخرج الأحاديث التى يشير إليها البخارى فى تراجمه تخريجا لا مثيل له فى القديم والحديث .

وهناك أسباب أخرى لفوقية فتح البارى على عمدة القارى مع اهتمام العيني رحمه الله فى المسائل الفقهية واللغوية . على كل حال لا يستغنى طالب علم من أحد الشرحين لأن الشهاب والبدر كلاهما من تلاميذ المحدث الحافظ العراقى رحمه الله المتوفى سنة ٨٠٦ هـ ، فما ورث كل من شيخه بث فى شرحه من تلك الأذواق والأفكار حسب ذوقه الخاص ، وهناك شروحات كثيرة لا تعد ولا تحصى ، وهذا كله يدل على الاهتمام البالغ لهذا الكتاب .

واليوم أقدم كتابا يبحث عن موضوع هام وهو من أهم مقاصد

(١) طبع هذا الكتاب فى استنبول فى ١٣ مجلدا سنة ١٣٠٨ - ١٣١١ هـ ثم فى

القاهرة فى ٢٥ مجلدا سنة ١٣٤٨ هـ

الامام في صحيحه حتى اجمع اهل العلم كلهم سلفا وخلفا ان معظم مقصود البخارى في صحيحه مع اهتمام صحة الاحاديث استخراج المعاني الكثيرة من المتن ، ولهذا الغرض يكرر الاحاديث في كتابه في الابواب المختلفة حتى ذكر بعض الاحاديث اكثر من عشرين مرة كحديث عائشة في قصة بريرة وغيرها فقال القسطلاني^١ :

« و هذا الموضوع هو معظم ما يشكل من تراجم البخارى و لذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء فقه البخارى في تراجمه ، وقال أيضا : « وبالجمله قتراجمه حيرت الافكار وادمشت العقول والابصار ولقد أجاد القائل :
أعيا فحول العلم حل رموز ما أبداه في الأبواب من اسرار
و هكذا قال الكرمانى « ان هذا قسم عجز عنه الفحول البوازل من
الاعصار والعلماء الأفاضل من الانصار [الامصار] فتركوا بأعذار . .
وكما يفهم من قراءة كتاب البخارى انه ليس مقصوده الاختصار على
الاحاديث فقط بل يظهر ان مراده الاستنباط منها والاستدلال لآبواب
ارادها ، ولهذا الغرض اخلى كثيرا من الأبواب من اسناد الحديث واقتصر
فيه على قوله « فيه فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو نحو ذلك وأحيانا
يذكر المتن بغير اسناد اى يورده معلقا وانما يفعل هذا لانه اراد الاحتجاج
على المسألة التى ترجم لها و اشار الى الحديث لكونه معلوما وقد يكون بما
تقدم قريبا .

وقال المحدث الشاه ولي الله الدهلوى فى شرح تراجم البخارى :

اول ما صنف اهل الحديث فى علم الحديث جعلوه مدونا فى اربعة فنون : فن السنة الذى يقال له : الفقه ، مثل « موطأ مالك وجامع سفيان ، وفن التفسير مثل « كتاب ابن جريج ، وفن السير مثل « كتاب محمد بن اسحاق ، وفن الزهد والرقائق مثل « كتاب ابن المبارك ، فاراد البخارى ان يجمع الفنون الاربعة فى كتاب ، ويجرده لما حكم له العلماء بالصحة قبل البخارى وفى زمانه ويجرده للحديث المرفوع المسند ، وما فيه من الآثار وغيرها انما جاء به تبعاً لا بالاصالة ولذا سمى كتابه « بالجامع الصحيح المسند ، واراد ايضا ان يفرغ جهده فى الاستنباط من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستنبط من كل حديث مسائل كثيرة جدا ، وهذا امر لم يسبقه اليه غيره غير انه استحسن ان يفرق الاحاديث فى الأبواب ويودع فى تراجم الأبواب الاستنباط وعلم من ذلك ان معظم مقصود الامام فى صحيحه هو الاستنباط .

فبعد هذه النقول واقوال العلماء فى اهمية هذا الموضوع اريد أن أذكر الكتب التى الفت فى فقه تراجم البخارى رحمه الله ويان المخطوط والمطبوع منها .

(١) شرح البخارى : مقدمة .

الكتب التي الفت في فقه ومناسبات تراجم البخارى

لاشك ان اصحاب الشروح للبخارى يذكرون المناسبات للتراجم خاصة الحافظ ابن حجر والعيني وامتيا بهذه الناحية المهمة ، ولكن هناك محدثون من السلف والخلف صنفوا في ذلك تأليف مستقلة وعليها اعتمد شرح البخارى في شروحهم كامثال ابن حجر والعيني وغيرهما ، فبعد البحث الطويل في هذا الموضوع للكتب التي تناولت هذا الجانب لم اجد الاكتبا قليلة جدا ، وارى ان السبب في ذلك الاستغناء عما كان يكتبه شرح هذا الكتاب العظيم ، فاذا ذكر الكتب حسب الترتيب الزمني .

١ - المتوارى على تراجم البخارى ، لابي العباس أحمد بن محمد بن منصور بن المنير الاسكندري المتوفى سنة ٦٨٣ هـ . والحقيقة ان العلماء الذين نسبوا هذا الكتاب اخطاؤا بحيث انه اختلط عليهم رجلاان اول ما ذكرت و الثاني أبو الحسن زين الدين علي بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن المختار الجزامى الاسكندري - ابن المنير - محدث توفى سنة ٦٩٥ هـ .

فلقد نسب الى الاول هذا الكتاب سزكين في التاريخ ١٩٨/١ وقال الحافظ ابن حجر فيه فقال : « وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الاسكندرية من ذلك اربع مائة ترجمة ، هدى السارى ص ١٤ ، فالحافظ لقبه بناصر الدين ففي نسبة الحافظ يمكن القطع به بانه هو الاول . ولقد نسب صاحب كشف الظنون ٥٤٦/١ هذا الكتاب الى الثاني

وهو « علي بن محمد » ، ولقبه ايضا بناصر الدين ، مع اننى بحثت ترجمته فلم اجد احدا يذكره بناصر الدين ، وصاحب كتاب لامع الدرارى شرح البخارى ايضا لم يدرك هذا الاختلاف وذكر كلامين متضادين فمرة نسبته لعلي بن محمد ، ناصر الدين ثم فى الصفحة الاخرى نقل كلام ابن حجر ، ٢٨٥/١ - ٢٨٦ و النتيجة التى توصلت اليها هى أن الكتاب الثانى : وهو علي بن محمد ابن منصور ، أبو الحسن زين الدين ابن المنير - المتوفى سنة ٦٩٥ هـ بدليلين : الاول ، أن أحمد بن محمد - ابن المنير - ليس محدثا بل هو عالم مشارك فى بعض العلوم وله تاليفات فى غير الحديث . وليس له شرح على البخارى ، كما ذكر ابن حجر نفسه ان له شرح على البخارى ، [انظر المصدر السابق] .

الثانى : بعد البحث فى ترجمة علي بن محمد ثبت ان له شرح على البخارى وكتاب يسمى المتوارى كما جزم به صاحب هدية العارفين ٧١٤/١ وذكر له كتبا اخرى التى اشار اليها ابن حجر ايضا . ولكنه ذكر وفاته فى سنة ٦٩٩ هـ يمكن ان يكون ذلك خطأ من الناسخ انظر ترجمة الثانى فى معجم المؤلفين ٢٣٤/٧ وترجمة الاولى فى معجم المؤلفين ١٦١/٢ ١ كما ذكر القسطلانى فى المقدمة اسم هذا الكتاب والله اعلم .

٢ - ترجمان التراجم ، لأبى عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد الفهرى السبكي المتوفى سنة ٧٢١ هـ ذكره الحافظ ابن حجر وقال :

(١) وذكر سزكين ان مخطوطة هذا الكتاب موجودة فى بايزيد ١١١٥ فى ١١٣ ورقة ، كتبت فى القرن الثامن الهجرى انظر سزكين ١٩٨/١

مقدمة الكتاب

د وقتت على مجلد من كتاب اسمه « ترجمان التراجم » لأبي عبد الله بن رشيد السبكي يشتمل على هذا المقصد ، وصل فيه الى كتاب الصيام ولو تم لكان في غاية الافادة وانه لكثير الفائدة مع تقصد ،^١ وذكره صاحب الكشف أيضا فقال : د الف رسالة في التراجم سماها : ترجمان التراجم وهي على أبواب الكتاب ولم تكمل^٢ ، وذكره القسطلاني أيضا .

٣ - مناسبات تراجم البخارى ، لبدر الدين بن جماعة توفى سنة ٧٣٣ هـ و سيأتى الكلام عليه .

٤ - فك اغراض البخارى المهمة في الجمع بين الحديث والترجمة ، (محمد بن منصور بن حمامه السجلماسي) قال عنه الحافظ : و تكلم على ذلك أيضا بعض المغاربة وهو محمد بن منصور ولم يكثر من ذلك بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة و سماء ؛ ؛ فك اغراض ١٠٠٠٠ وذكره صاحب الكشف أيضا^٣ .

٥ - رسالة شرح تراجم ابواب البخارى - للشاه ولي الله احمد بن عبد الرحيم الدهلوى توفى سنة ١١٧٦ هـ

٦ - تراجم البخارى لولى الله الدهلوى المتوفى سنة ١١٥٠ هـ هذا غير الأول .

(١) هدى السارى ص ١٤

(٢) انظر كشف الظنون ١/٥٤٦

(٣) الكشف ص ١/٥٤٦

مقدمة الكتاب

وطبع^١ من هذه الكتب كلها كتاب الشاه ولي الله عبد الرحيم توفى سنة ١١٧٦ هـ وهو عبارة عند رسالة صغيرة ، شرح فيها تراجم الأبواب من اول الكتاب الى آخره ، ولكن بعد مطالعته للكتاب ثبت ان الشاه لم يبين المناسبات بين التراجم والاحاديث . بل هو يشرح الأبواب ويبين المعاني و قليلا ما يتطرق الى وجه المطابقة ، ولا غبار عليه في ذلك لانه سمي كتابه « شرح تراجم ابواب صحيح البخارى ، فهو على مسماء .

ثبت لدينا انه لا يوجد كتاب مستقل مطبوع يحل مشكلة المناسبات بين التراجم والاحاديث فحرصت لاجراء هذا الكتاب ليكون عوناً لطلاب « الدورة ، أو « الفضيلة ، في الهند وغيرها من البلاد العربية .

كتاب مناسبات تراجم البخارى :

مؤلفه محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة . أبو عبد الله المتوفى

سنة ٧٣٣ هـ

[سبأى ترجمة المؤلف]

نسبة الكتاب الى المؤلف :

ما ذكر احد من المترجمين لابن جماعة اسم هذا الكتاب مع أنهم سردوا جميع كتبه [كما سبأى فى ترجمته] ولكن لم اجد احدا اشار اليه على الاقل غير الحافظ ابن حجر رحمه الله فقال : بعد ذكر كتاب ابن المنير و تكلم عليها ولخصها القاضى بدر الدين بن جماعة و زاد عليها

(١) طبع فى حيدرآباد فى سنة ١٣٦٨ هـ الموافق سنة ١٩٤٩ م

مقدمة الكتاب

اشياء ، ١ وكما نقل عنه في الفتح في موضعين الاول : ٢٠/٣ قال : د وقال
البدر بن جماعة : ، و الثاني : تحت باب : المعاني وقول الرجل :
كيف اصبحت ؟ ، نقل الحافظ كل كلام ابن جماعة ، في ٥٨/١١ - ٥٩
فيكنى شهادة امير المؤمنين في الحديث ان هذا الكتاب لبدر الدين
ابن جماعة .

نسبة المخطوطة الى المؤلف :

يكنى لاثبات المخطوطة للمؤلف بما ذكر عليه اسم الكتاب واسم
مؤلفه . ثم صدق عليه الحافظ ابن حجر بخطه على الهامش ، وصرح فيه بان
بدر الدين بن جماعة لخص كتاب ابن المنير وفات منه التفسير و بدأ الخلق ،
و عليه توقيع ابن حجر ، انظر الصفحة الاولى من المخطوطة .
قيمة الكتاب العلمية :

كما ينث سابقا ان هذا الكتاب مختصر من كتاب طويل وهو المتواري
على تراجم البخارى ، لابن المنير رحمه الله ، والذي يظهر ان الكتاب
المذكور غير مذهب واسهب مؤلفه فيه فجاء ابن جماعة رحمه الله فلخصه و هذبه
واستدرك عليه .

وخير دليل يستدل به على اهمية هذا الكتاب كلام امير المؤمنين
الحافظ ابن حجر رحمه الله ، و تكلم عليها ، و لخصها القاضى بدر الدين بن
جماعة وزاد عليها اشياء ، و زيادة على ذلك استفاد منه فى شرحه ، كما

(١) هدى السارى ص ١٤

سبق آنفا .

وثبت لي من تصفح الفتح بأنه لا يخل باب من أبواب البخارى شرحها ابن حجر إلا ونقل تحته كلام ابن المنير واذا قارنت بين النصوص وجدت أنها موجودة عند مؤلفنا في هذا الكتاب ويظهر أن الحافظ ابن حجر استعمل هذه النسخة التي اعتمدت عليها في التحقيق بوجود توقيعه عليه . والكتاب خير دليل على أهميته فكل من يقرأ يجد أن المؤلف استعمل أسلوبا سهلا وكلاما موجزا ، وذكر تحت كل باب ما يشكل فيه . ففي نظري انه أحسن الكتب الذي ألفت في هذا الباب ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن ينفعني به وينفع طلاب العلم .

نسخ الكتاب :

اعتمدت في إخراج هذا الكتاب على مخطوطة كتبها أحمد بن عبد الرحمن بخط نسخ دقيق في شهر صفر سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة هجرية [سنة ٨٢٣ هـ] وقد واجهت صعوبة في القراءة وبقيت بعض العبارات غامضة . وهذه مخطوطة مصورة عن مدرسة الأحمدية بمدينة حلب [الشام] موجودة بمكتبة جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض تحت رقم ... ولم أجد نسخا اخرى لهذا الكتاب مع أنني بحثت الفهارس لمكتبات مشهورة في العالم .

همل في الكتاب :

يجب على من يريد الاستفادة من هذا الكتاب أن يكون يده اليمنى

كتاب صحيح البخارى و فى اليسرى هذا الكتاب ، لأن المؤلف لم يذكر غالبا كل الترجمة (الباب) بل يذكر الابواب أيضا بالايجاز .

و ثانيا : لا يظن أحد أن مؤلفنا ذكر الابواب بصيغة أخرى وفى البخارى المطبوع نجد خلاف ذلك ، فالسر فى هذا أنه اعتمد على نسخة من نسخ البخارى وفيها هكذا كما نبه على اختلاف النسخ الحافظ ابن حجر رحمه الله تحت كل كتاب و باب . و الفرق بين النسخ و سبب هذا الاختلاف موضوع طويل سأخصص له كتابا مستقلا لإنشاء الله فى المستقبل القريب .
و هناك نوعان من المخطوطات :

الأولى : التى لا تحتاج إلى تفصيل فى التحقيق لأنها واضحة فى الموضوع و خدم هذا الموضوع كثيرا ، فلا داعى لتسويد الأوراق و تضخيم الكتاب ، و بذكر كل ما يتعلق بهذا الموضوع من مظان الكتاب المطبوعة ، فافائدة هذه الكتب المطبوعة اذا . مادام نقلنا منها كل مادتها و وضعناها فى هامش كل مخطوط يحقق فى هذا المجال فبعض الناس يفعلونه لغرض تجارى ، والبعض الآخر يفعلونه ليقال انه تعب فى التحقيق بحيث انه نقل نصوصا كثيرة من الكتب الأخرى و أتى بكل ما كتب عن الموضوع ، فأنا أخالف أصحاب هذا الراى .

الثانية : انها تحتاج حقيقة إلى تحقيق عميق و ذكر الأدلة فى الرد عليه إذا كان لمؤلف المخطوط الذى يصدد تحقيقه الباحث ، رأى غير رأى الجمهور ؛ ويعتقد غير ما هو عليه الجمهور او مسألة خلافة لابد من بيانها وتدعيمها

مقدمة الكتاب

بالبرامين ، فمثل هذا النوع لا بأس أن يذكر الباحث بعض الأشياء نقلا عن الكتب المعتمدة المطبوعة مع الاحالة إلى المرجع .

فهذا الكتاب من النوع الأول فلهذا اكتفيت في إخراجه على الخطة التالية :

- ١ - رقت الأبواب لتيسير الاستفادة منه .
- ٢ - ذكرت الآراء في مناسبة الحديث للترجمة إذا كانت مهمة ولم يذكرها مؤلفنا ، اعتمد في ذلك على شرحين : فتح الباري وعمدة القارى .
- ٣ - زدت على أبواب المخطوطة تكملتها إذا كان إيجاز المؤلف فيها محل للمعنى ووضعتهما بين القوسين هكذا [] إذا كان في وسط الكتاب وإذا كان في الهامش فاشير الى المرجع .
- ٤ - ما تكلمت على كل أبواب الكتاب بل تكلمت على التى غمض فيها كلام المؤلف وما اشبهت الكلام فى بعضها بل حولت الى المرجع المعتمد ، لانه كلام مؤلفنا كان واضحا جدا .
- ٥ - وفسرت بعض الكلمات الغامضة .
- ٦ - حاولت أن أثبت النص صحيحا - وهذا هو قصد كل محقق وهذا وأرجو من رحمة الله تعالى أن أكون وفقت لعمل لائق ، فى إخراج هذا الكتاب وعلى وجه مرضى .
- أدع الله تعالى أن يقبله منى و يجعله خالصا لوجهه الكريم .

مقدمة الكتاب

و أداء للواجب أتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمى الذى يبذل من وقته الغالى فى النصح و التشجيع لخدمة السنة المطهرة .

كما أشكر الشيخ حماد الأنصارى و الشيخ عبد الله الغنيمان أساتذتى بالجامعة الاسلامية المدينة المنورة .

أدعو الله تعالى أن يحزى الجميع بخير ما يحازى به عباده الصالحين .

محمد إسحاق محمد إبراهيم

ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى

هو الامام قاضى القضاة محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة بن على بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الكنانى الحوى الشافعى ، بدر الدين ، أبو عبد الله .

ولادته :

ولد بجماعة فى ربيع الآخر سنة تسع وثلاثين وستمائة . ٥٦٣٩

تحصيله للعلم :

أخذ أكثر علومه بالقاهرة وكان شديد الحرص على المشاركة فى علم الحديث خاصة والفقه والأصول والتفسير . ولى قضاء القدس مدة ثم تدرس بالقيصرية بدمشق ثم ولى خطابة القدس وقضاء ما ثانيا ثم نقل منها الى قضاء القضاة بالديار المصرية بعد وفاة ابن دقيق العيد . قال الذمبى : فى معجم شيوخه قاضى القضاة شيخ الاسلام الخطيب المفسر تعاليق فى الفقه والحديث والأصول والتواريخ وغير ذلك . وله مشاركة حسنة فى علوم الاسلام مع دين وتعب وتصور وأوصاف حميدة وأحكام محمودة . وله النظم والنثر والخطب والتلامذة والجلالة الوافرة والعقل التام الرضى .

وقال السبكي في الطبقات : حاكم الاقليمين - مصر - وشاما وناظم
عقد الفخار الذي لا يسامى متحل بالعفاف الا عن مقدار الكفاف محدث
فقيه ذو عقل لا تقوم أساطين الحكماء بما جمع فيه .
مشائخه :

وله مشائخ كثيرا ، أما الكتب فلم تذكر منهم الا قليلا فمنهم : قال
ابن حجر : وأجازه في سنة ٦٤٦ هـ الرشيد بن المسلمة ، ومكي بن علان ،
واسماعيل العراقي ، والصفي البرادعي . وأخذ من شيخ الشيوخ بجهاء ابن أبي
اليسر ، وابن عبد ، وابن الازرق ، والنجيب ، وابن علاق ، والمعين
الدمشقي ، والرشيد العطار ، وابن أبي عمر ، والتاج القسطلاني ، وابن
مالك ، والمجد ابن دقيق العيد ، وابن عبد الوارث ، [صاحب الشاطبي] .
مؤلاء العلماء الذين ذكرهم كل المراجع ، جمعهم من كلها . وقال
الوادي آشي : وأجازه متأخرو اصحاب أبي القاسم بن عساكر الدمشقي وغيرهم
في سنة ٤٦ وثمانية واربعين وستمائة .
تلاميذه :

لم يذكر احد ممن ترجم له من تلاميذه احد بل قال ابن العماز :
« دعي في اثناء سنة سبع وعشرين فصرف عن القضاء واستمر معه تدريس
الزاوية بمصر واقطع بمنزله بمصر قريبا من ست سنين يسمع عليه ويتبرك
به الى ان توفي ، . وكما مضى كلام الذهبي « وله النظم والنثر والخطب
والتلامذة ، وقد ذكر الوادي آشي في برنامجه في زمرة الشيوخ وهذه الشيخ

الرابع ، فصار هذا تليذه فقال : حضرت مجلسه و قرأت عليه و سمعته
و أجازني إجازة عامة .

ثنا الناس عليه :

قال الوادى آشى : وما علم عليه في جميع ولايته إلا خيرا مع أنها
نحو الخمسين عاما ، ونقل صاحب النجوم الزاهرة : « وأقى قديما ، وعرضت
فتواه على الشيخ محى الدين النوى فاستحسن ما أجاب به . . وكما مضى كلام
الذهبي ، « وله مشاركة حسنة في علوم الاسلام مع دين وتعبد وتصون
واوصاف حميدة وأحكام محدودة . .

مؤلفاته :

وأرى أن ابن جماعة خدم الدين في القضاء والخطب والتدريس
أكثر من أن تؤلف ومع ذلك فإن مؤلفاته كثيرة ومهمة وأذكر هنا كل
ما ذكره المترجمين له .

١ - المنهل الروى في علوم الحديث النبوى [لخص فيه كتاب ابن

الصلاح رحمه الله مع الزيادات] .

٢ - غرر التبيان لمبهمات القرآن .

٣ - تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم .

٤ - الفوائد اللائحة من سورة الفاتحة .

٥ - إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل .

٦ - تحرير الأحكام في تدبير جيش الاسلام .

- ٧ - تنقيح المناظرة في تصحيح المخابرة .
- ٨ - تجنيد الأجناد في وجهات اهل الجهاد .
- ٩ - مستند الأجناد في آلات الجهاد .
- ١٠ - مقدمة في النحو .
- ١١ - مناسبات تراجم البخارى .
- ١٢ - رسالة في الكلام على الاسطرلاب .

اكثر هذه الكتب مخطوطة أو أخذت رسائل ماجستير في جامعات المملكة . وبعضها تنتظر لمن يحققها ويقدمها للعالم ومن أحيا هذا التراث فقد قدم ثروة عظيمة للأمة الاسلامية .

وفاته :

توفي في قصر ليلة الاثنين بعد عشاء الآخرة الحادى والعشرين من جمادى الاولى سنة ثلاث وثلثين وسبعائة ، وصلى عليه من الغد قبل الظهر بالجامع الناصرى بمصر ودفن بالقراقة ، قريب من الامام الشافعى رضى الله عنه - وقد اكمل أربعا و تسعين سنة .

انظر ترجمة بدر الدين بن جماعة في المراجع الآتية :

| | | |
|-----------------------|------------------|-------|
| الدرر الكامنة | لابن حجر | ٣٦٨/٣ |
| النجوم الظاهرة | لابن تغرى بردى | ٢٩٨/٩ |
| طبقات الشافعية الكبرى | للسبكي | ١٣٩/٩ |
| فوات الوفيات | لابن شاکر الکتبی | ٢٩٧/٣ |

ترجمة المؤلف

| | | |
|-------------------|---|--|
| ١٨/٢ | الوافى بالوافيات للصفدى | |
| ١٠٥/٦ | شذرات الذهب لابن العماد | |
| ٢٤٠/١ | حسن المحاضرة للسيوطى | |
| ٢٨٧/٤ | مرآة الجنان للياقنى | |
| ٤٨/٢ | طبقات المفسرين | |
| ص ٢٣٠ | رحلة العبدى للعبدى | |
| ص ٤٢ | برنامج الوادى آشى | |
| ص ١٠٧ | لحظ الالحاظ بذييل طبقات الحفاظ لابن فهد المكي | |
| ٤١٥/٢ | تمة المختصر فى أخبار البشر | |
| ١٦٢/١٤ | البداية والنهاية | |
| ١٦٢/١ | البداية و النهاية | |
| ٢٠٣/٢ | التاريخ لابن الوردى | |
| ٢٠١/٨ | معجم المؤلفين | |
| ١٨٣/١٠ ، ١٨٨/٦ | الاعلام | |
| ١٦٢٠ ، ١١٦٢ ، ٢٨٦ | كشف الظنون | |
| ١٤٨/٢ وغيرها | هدية العارفين | |
| ١٨٦/٢ | فيل دول الاسلام للسخاوى | |
| ص ١٧٨ | فيل العبر | |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على جزيل نعمائه حمدا على أقطار أرضه و سمائه و صلى
الله على أشرف أنبيائه و أكرم أصفياه محمد وآله وأهل ولاته و بعد ا
فان الامام أبا عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى سبق بوضع كتاب
الجامع الصحيح الذى أجمع على صحته الأئمة من أهل التعديل الجرح و ضمن
تراجم بعض الأبواب ما يبعد فهمه من حديث ذلك الباب ؛ و وقع ذلك
بعض التباس على كثير من الناس فبعضهم مصوبا له و متعجبا ، من حسن
فهمه ، و بعض نسبه الى التقصير فى فهمه و علمه و مؤلا . ما أنصفوه لأنهم
لم يعرفوه .

و بعض قال : لم يبيض الكتاب و هو قول مردودا
فانه أسمع الكتاب مرارا على طريقة أهل هذا الشأن و أخذه عنه الأئمة
الأكابر من البلدان . و بعض قال : جاء ذلك من تحريف النساخ .

(١) كما يردده كلام البخارى رحمه الله نفسه لما روى انه يبضها بين قبر النبي
صلى الله عليه وسلم و منبره و انه كان يصل لكل ترجمة ركعتين . انظر
ارشاد السارى ٢٤/١

و هو قول مردود ، فانه لم يترك مرويا من أئمة الحديث على شروطهم من تصحيحهم له وضبطهم ، والحق انه رحمه الله سلك في استناد حكم الترجمة من الحديث طرقا عدة :

فتارة يختصر الحديث لتضمن حكم ترجمة الباب و يحيل فهم ذلك على من يعرف من أهل الحديث .

كحديث أبي سلة في إنشاد الشعر في المسجد ؛ فان الحديث الذى أورده ليس فيه تصريح بالمسجد لكنه جاء مصرحا به في رواية أخرى فاكثني بالإشارة في الحديث ، أحاله على معرفة أهله .

وتارة : كون حكم الترجمة أولى من حكم نص الحديث .

كحديث ابن عمر في باب « إذا وقف في الطواف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم والى بين الطواف والصلاة ولم يفرق بينهما مع اختلاف نوعي العبادة .
فلأن لا يفرق بين أشواط الطواف بالوقوف ونحوه مع إتحاد النوع أولى .

وتارة : يكون حكم الترجمة مفهوما من الحديث ولكن بطريق خفي وفهم دقيق كما فهم ، إن الأعمال من الايمان من قول عائشة : أحب الدين اليه ما دام عليه صاحبه ، وجه فهمه في « أحب ، أفضل تفضيل يقتضى محبوا دونه و لا يكون الدين محبوا و أحب منه إلا باعتبار الأعمال ، لأن إعتقاد الايمان ليس فيه محبوا آخر و أحب . لأن إعتقاد غير الايمان كفر

ونحو ذلك . من عادته فى تراجمه .

وقد استخرت الله تعالى فى هذا المختصر مشيرا به إلى ما يمكن من ذكر مناسبة تلك الأحاديث لتلك التراجم ، وحكمة إستنباطه لأحكام التراجم منها فان يكن ذلك قصده فتوفيق الله تعالى وإن لم يكن فبلغ نفس صدرها .

(١) هناك أسباب أخرى جمعها الفضلاء تحت عنوان « فقه البخارى فى تراجمه » ، و شراح البخارى و ذكر القسطلانى بعض الأسباب للتراجم الواقعة فى البخارى زيادة على ما ذكرها المؤلف هنا ، فقال : « و أكثر ما يفعل ذلك اذا لم يجد حديثا على شرطه فى الباب ظاهر المعنى فى المقصد الذى يترجم به و يستنبط الفقه منه وقد يفعل ذلك لغرض شخذ الأذهان فى إظهار مضمرة و استخراج خبيثه وكثيرا ما يفعل ذلك أى هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسر لذلك موضع آخر متقدما أو متأخرا فكأنه يحيل و يؤى بالرمز والاشارة إليه وكثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام كقوله : باب هل يكون كذا أو من قال كذا ونحو ذلك وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين و غرضه بيان هل ثبت ذلك الحكم أو لم يثبت فيترجم على الحكم ومراده ما يفسر بعد من إثباته أو نفيه وأنه محتمل لهما وربما كان أحد المحتملين أظهر و غرضه أن يبقى للناظر مجالا وينبه على أن هناك احتمالا أو تعارضا يوجب التوقف حيث يعتقد ان فيها إجمالا أو يكون المدرك مختلفا فى الاستدلال به ، أنظر تفصيله فى إرشاد السارى ٢٤/١

(١) باب كيف بدء الوحي

فقيه - حديث عمر : الأعمال بالنية وجه ١ - ابتدائه مع بعده عن معنى الترجمة ... ابتداء الكتاب بحسن القصد و النية لنفسه و للداخل فيه و الشارع فيه لأنه من اعظم العبادات و الاخلاص فيه أجدر و فيه تحريض على قصد الاخلاص بالعبادات .

و لذلك ترجمه بحديث النية عملا بالحديث فيه عند القيام من المجلس فكانه جعل كتابه مجلس علم .

ابتداً فيه بنية خالصة وختمه بالتسبيح المكفر لما بينها ، ويجوز ان يكون

(١) فلقد اعترض على البخارى فى ذكر هذا الحديث فى ترجمة « بدء الوحي » ، قائلاً بأنه لا تعلق له به أصلاً منهم الخطابي والاسماعيلي و ذكر الخطابي فى شرحه للبخارى هذا الحديث قبل الترجمة لاعتقاده أن البخارى ذكره للتبرك به فقط أنظر الاعلام للخطابي وهكذا الاسماعيلي فى مستخرجه ، ولا شك ان الحديث المذكور لا يطابق الترجمة ظاهراً ، ولكن حاول جميع الشراح لبيان مناسبتة للترجمة حتى قال ابن حجر : ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلاً . أنظر للتفصيل فتح البارى

١٠/١ وعمدة القارى ١٧/١

اشار بذلك إلى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى الله فما كان قومه عليه ، و تعبد بغار حراء ، تقبل الله منه و خصه بالرسالة والوحى الذى لا رتبة أشرف منها لأن معنى هجرته إلى الله و رسوله ان تلك الهجرة مقبولة مثاب عليها .

ولفظ الهجرة إلى الله و رسوله لم يذكرهما في هذه الرواية وقد ذكرهما في كتاب الايمان وغيره من طريق أخرى . فاكتمى بذلك لما قدمناه من الاحالة على العارف به .

كتاب الايمان

[٢] - باب : دعائكم ايمانكم

هذا منقول عن ابن عباس في قوله تعالى : [قل ما يعابكم ربي لولا دعائكم] قالوا معناه : إن الدعاء من الايمان كما جاء في الحديث : « الدعاء أفضل العبادة » ، والدعاء عمل من الاعمال فتكون الصلاة والزكاة والصوم والحج من الايمان لأنها أعمال كاللحج .

هذا وجه مناسبة الحديث عن ابن عمر لترجمة الباب عند البخارى رحمه الله تعالى و مقصود البخارى بسائر الأبواب الواردة : إثبات ان الايمان قول وعمل ٢ .

[٣] - باب : الدين يسر

وجه ايراد حديث : « الحنيفة السمحة » ، إذ السهاحة تيسر الامر على

(١) أخرجه الترمذى وابن ماجه و أحمد بالفاظ مختلفة .

(٢) العيني رحمه الله لم يذكر الباب بل اكتفى بذكر الحديث فقط وصرح بأنه ليس

بين هذا الحديث وبين باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام . . .

باب آخر ، وقال الكرماني : انه وقف على نسخة مسموعة على الفربرى

بحذفه و ذكر سيباً آخر لادخال البخارى حديث ابن عمر في كتاب الايمان

نقلا عن النووى : ليني. ان الاسلام يطلق على الافعال و ان الاسلام

والايمان قد يكون بمعنى واحد راجع عمدة القارى ١/١١٨ وفتح البارى .

المساح . أما تخفيف فى المعاملة أو بعدم المواخذة عند الذنب والله تعالى يسر على عباده تكليفهم عند الحاجة الى التيسير وخففه عليهم .

وفيه حديث « الدين يسر » ، وهو . فى موافقة الترجمة وإشارته إلى قربه فى : « ان الدين يقع على الأعمال و ان الايمان قول وعمل ، لأن الأعمال هى التى توصف بالعسر واليسر على المكلف ولذلك قال : « وشئ من الدلجة ، وهى سير الليل كله لأن العمل بالليل كله مشق على الانسان .
ومراده بأكثر هذه الأبواب الآتية ان الأعمال من الايمان .

[٤] - باب : حسن اسلام المرء

فيه حديث أبى سعيد لما وصف الاسلام بالحسن وحسن الشئ .
زائد على هيئة ، فعين ان يكون فى الأعمال لا فى الاعتقاد والتوحيد لأن

(١) المطابقة بين الحديث والترجمة ظاهر بأنه أخذ جزء الحديث وبوب عليه ،
الاشكال فى المناسبة بين حديث الباب والحديث المعلق ولم يتطرق اليه
المؤلف هو ذكر المحبة وهى مجاز عن الاستحسان ومعناه : احسن الأديان
هو الملة الحنيفية وحديث الباب دل على الحسن لأن فيه أوامر و المأمور
به سواء كان واجبا أو مندوبا حسن ، وأعجبنى كلام الخطابي فى معنى هذا
الحديث إذ قال : « معناه الأمر بالاقتصاد فى العبادة أى لا تستوعبوا
الأيام ولا الليالى كلها بها بل اخلطوا طرف الليل بطرف النهار واجمعوا
أنفسكم فيما بينهما لئلا ينقطع بكم . راجع الاعلام ٠٠٠٠ والعمدة ٢٣٦/١
والفتح ٩٥/١

إعتقاد التوحيد واحد ولا تنقلب زيادة ولا نقصا .

[٥] - باب : أحب الدين إلى الله أدومه

فيه حديث عائشة ، ومناسبته انه وصف الدين بالدائم وأحب يقتضى محبوبا آخر دون الاحب ولا يكون الدين محبوبا وأحب منه الا باعتبار الأعمال زيادة ونقصانا . أما العقائد فليس فيها محبوب وأحب لأن ... جملة فدل على أن الدين الأعمال التى بعضها دائم وبعضها غير دائم ، وان الدائم أحب إلى الله تعالى . وإذا كان الأعمال الدين والدين الاسلام ؛ بدليل ان الدين عند الله الاسلام والاسلام الأعمال تعين ما ذكرناه .

(١) لم يذكر أحد من شراح البخارى هذه النقطة الهامة التى تدل على أن المؤلف دقيق جدا وذكر هذا الباب مع أن المناسبة ظاهرة فذكره لبيان هذه النقطة العقيدية ، وفى أول الحديث رد على من أنكر الزيادة والنقصان فى الايمان لأن الحسن تتفاوت درجاته ولكن رد عليه العيني فقال : قلت : (هذا كلام ساقط لأن الحسن من أوصاف الايمان ولا يلزم فى قابلية الوصف الزيادة والنقصان قابلية الذات إياهما لأن الذات من حيث هو لا يقبل ذلك) وكما فى آخره رد على الخوارج والمعتزلة ، راجع العمدة ٢٥٣/١ والفتح ١٠٠/١

(٢) قال الكرماني : أحب الدين أى أحب العمل ، فالدين هو الطاعة ولكن خالف العيني فقال : إن الايمان يطلق على الأعمال غير صحيح لأن الحديث ليس فيه ما يدل على هذا وإنما المراد بالدين هنا الطاعة بالوضع الاصلى فان لفظ الدين مشترك بين معانى كثيرة مختلفة ، ولم يذكر كل من العيني وابن حجر =

[٦] - باب : زيادة الايمان و نقصانه

فيه حديث ابن عمر وأنس وهما ظاهران فى ترجمة الباب لانه وصف
الايمان بالشعيرة والبرة والخردلة وقال : « أكلت لكم دينكم ، والاكمال
يستلزم النقصان قبله و التوحيد كان كاملا قبل يوم نزول الآية ، وإنما تجدد
الحج وهو عمل محض ١٠

[٧] - [هـ-أ] باب : خوف المؤمن من أن يحبط عمله [وهو لا يشعر]

فيه حديث ابن مسعود وعبادة أتى بها للرد على المرجئة ٢ الذين

= هذه النقطة التى استنبطها المؤلف رحمه الله فهذا وامثاله يدل على دقة فهمه .
انظر للتفصيل الفتح ١٠٢/١ والعمدة ٢٥٥/١

- (١) فلقد بين المؤلف رحمه الله هنا حصيلة جميع الاختلافات التى اختلف العلماء
فى أن الاكمال مستلزم النقص قبله لأن الدين أى التوحيد بذاته كان موجودا
قبل نزول الآية بل المراد من هذا الاكمال هو اكمال شرائع الدين فى هذا
اليوم لأن الشرائع نزلت شيئا فشيئا طول مدة النبوة فلما اكملت الشرائع التى
هى الاعمال قبض الله نبيه عليه السلام انظر العمدة ٢٥٩/١ والفتح ١٠٣/١
- (٢) نسبوا إلى الارجاء وهو التأخير ، لانهم أخروا الاعمال عن الايمان فقالوا :
الايمان هو التصديق بالقلب فقط و لم يشترط النطق وجعلوا للعصاة اسم
الايمان على الكمال و قالوا : لا يضر مع الايمان ذنب أصلا . وهذه عادة
البخارى أنه يرد على الفرق فى الابواب . انظر كتب الشيخ ابن تيمية على
هؤلاء المرجئة كالتدمرية وغيرها .

- لا تضر الذنوب عندم فرد على الترجمة بأحاديث الباب .
- [٨] باب : الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم .

قد جاء لفظ الترجمة فى الحديث الصحيح أخرجه مسلم ولم يذكره البخارى فى الباب وكان ذكره أولى لكنه أولى ما فى معناه أو قريب منه ومراده الرد على المرجئة فى أن مجرد التصديق لا يكفى بل لا بد من الاعمال ، إذ لو كفا مجرد التصديق لما احتاج إلى بيعته على النصح لكل مسلم فلما شرط ذلك عليه فى بيعته دل على إعتباره فى الدين و يؤيده الحديث الذى جاء بلفظ الترجمة .

(١) هذا الحديث ذكره البخارى معلقا وأخرجه مسلم رحمه الله بطريق سهيل بن أبى صالح وقد تكلم منه مع انه أخرج له الأئمة الأربعة وخلق كثير ، قال الحاكم : انه نسى الكثير منها وساء حفظه فى آخر عمره . ولكنه ليس على شرط البخارى فلم يخرجهم مسندا ، اظن المؤاف لم يدرك هذه النقطة وقال " كان ذكره أولى ، راجع للتفصيل العمدة ٣٢١/١ والفتح ١٣٧/١ وراجع لترجمة سهيل : تهذيب التهذيب ٢٦٣/٤ ميزان الاعتدال ٢٤٣/٢

كتاب العلم

[٩] باب : الاغتياب^١ بالعلم [و الحكمة]

مناسبة قول عمر للترجمة ، أن السعادة تحصل بالعلم والفقه وكل ما زاد زادت مقصد الحث على الزيادة منه قبل السيادة لتعظم السيادة به .

[١٠] - باب : رفع العلم [وظهور الجهل]

مناسبة قول ربيعة للترجمة أن الفهم المتأمل إذا ضيع تفسيراً بترك التحصيل ضاع العلم لأن البليد لا يفهمه و الفهم ضيع نفسه بترك التحصيل فيضيع العلم ؛ ويرفع العلم بموت العلماء ، وبكثرة الجهل^٢ .

-
- (١) الاغتياب : من غبط يضبط غبطاً و غبطة من ضرب يضرب . و الغبطة : أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه غير الحسد ، لأن الحسد أن يتمنى زوال ما فيه . راجع : النهاية ٣/٣٤٠ والقاموس في غبط .
- (٢) ذكر المؤلف في هذا الباب مناسبة قول ربيعة للترجمة وهو « لا ينبغي لأحد عنده شيء من العلم أن يضيع نفسه و معنى أن يضيع : بأن لا يفيد الناس ولا يسعى في تعليم الغير » وقيل أن معنى قول ربيعة : الحث على نشر العلم لأن العالم في قومه إذا لم ينشر علمه ومات قبل ذلك أدى ذلك إلى رفع العلم وظهور الجهل وقيل أيضاً : انه لا ينبغي للعالم أن يأتي بعلمه أهل الدنيا ولا يتواضع لهم إجمالا للعلم انظر : العمدة ٢/٨١ والفتح ١/١٧٨

[١١] - باب : فضل العلم

وجه مناسبة الحديث للباب : انه اعطاء فضله ، وفضيلة النبي صلى الله عليه وسلم فضيلة عليية و شرف وقد فرما بالعلم ، فدل عليه فضيلته ، ودليل فضيلته و شرفه ، كما هو دل عليه حديث ابن عباس في قوله : « لا أوتر بسورك احدا ، و ازدحام الصحابة على فضل وضوءه » .

[١٢] - باب : من سأل و هو قائم [عالما جالسا]

مقصوده أن سؤال القائم العالم الجالس من باب من يمثل له الرجال قياما بل يقوم جائز إذا سلمت النفس فيه من التكبر و الإعجاب .

[١٣] - باب : السمر في العلم .

أما حديث ابن عمر فناسبته للترجمة ظاهر ، وأما حديث ابن عباس فلأن الظاهر والغالب أن الأقارب و الاخوان إذا اجتمعوا فلا بد أن يجرى بينهم حديث للوانسة و الاكرام وحديث النبي صلى الله عليه وسلم كله علم وفائدة أما خاصة أو عامة ، ويعد من عادة النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل بيته بعد صلاة العشاء بأصحابه ويمجد ابن عباس مبايتا له و لا يكلمه أصلا .

ووجه آخر :

أنه روى أن أباه العباس كان أمره فلان ليعلمه كيفية تهجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم اتبه إياه وقد ارتقبه تلك الليلة ليأخذ عنه ذلك ، فلأفرق بين أخذ ذلك من قوله وبين أخذه من فعله فصار فعله بمنزلة قوله

(١) الفضل هنا بمعنى الزيادة .

ووجه ثالث :

وهو ان قوله « تام الغليم » اما أن يكون خطابا لابن عباس لينخبر
برجاله أو لأمله وأياً ما كان فهو حديث بعد العشاء وطلب فائدة لم تكن وهو
حديث في علم .

ووجه رابع :

وهو أن انتهى إنما هو لخوف الاشتغال بالنوم آخرها عن صلاة الفجر
و الوتر مما ليس فيه فائدة تساوى ذلك ، فان كان ذلك مأمونا والفائدة حاصلة
فهو جائز لأن العلماء لا يتهاوتون أو يغفلون عن مثل ذلك .
[١٤] باب : جواب السائل باكثر مما سأل .

وجه استنباط ذلك من الحديث الذى ذكره ان هذا الجواب يضمن
ما يجوز للحرم لبسه وما لا يجوز لأن انتهى عنه قد حصره وفصله فدل بلفظ
على ما لا يجوز ودل بمعناه على ان ما عداه يكون وايضا فانه فصل فى لباس
السراويل وكل ذلك زائد على جواب السؤال .

(١) فلقد أخرج البخارى رحمه الله فى موضع آخر عن أبى برزة الاسلمى واقفرد به
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبل العشاء والحديث
بعدها فهو يدل على منع التحدث (السمر) بعد العشاء وحديث الباب يدل على
جواز السمر فى العلم والخير فهذا يكون تخصيص العموم فيما عداهما و أما
إذا كان الكلام فى غير العلم وما فيه الخير فذهب أكثر العلماء إلى كراهته .
انظر للتفصيل العمدة ١٧٧/٢ - ونقل صاحبها كلام ابن منير بدون تقسيمه
الى اوجه - وشروح كتب الحديث .

من كتاب الطهارة^١

[١٥] باب : ما يقبل الله صلاة بغير طهور .

إن قيل ترجمه على العموم - واستدل بالخصوص لأن المراد بالحديث المذكور في الصلاة خاصة ، لأن سائلا سأله على ذلك ، فاجابه بذلك وكذلك فسره بالفساء و الضراط لأنه الذي يسبق في الصلاة غالبا لا البول والغائط و اللس و زوال العقد . وجوابه انه أراد الاستدلال على ما هو أغلظ من الفساء أولى و ان خارج الصلاة بالطهارة أولى فاقى بلفظ حديث يعم مسألة السائل وغيرهما ثم فسره بالحديث الذي يتصور في كل السؤال غالبا .

[١٦] باب : التماس الوضوء إذا حانت الصلاة .

أراد بالحديث الاستدلال على أنه لا تجب الطهارة و لا طلب الطهر قبل دخول وقت الصلاة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم تأخر

(١) لم يرد في كتاب الطهارة ، في النسخ التي اعتمد عليها العيني وابن حجر بل ذكرا في كتاب الوضوء ، أما الكرمانى فقد ذكر كتاب الطهارة موضع كتاب الوضوء و الاعتماد على كلام الكرمانى أولى في نظرى لأنه اعتمد في الشرح على نسخة اليوناني .

(٢) هذا الكلام ينطبق على حديث الباب الثانى وهو باب : لا تقبل صلاة بغير طهور . انظر الفتح ٢٣٤/١ والمعدة ٢٤٣/٢ وهو لا يطابق الترجمة لأن الترجمة عام والحديث خاص والى ذلك أشار المؤلف رحمه الله .

طلب الماء الى حين وقت الصلاة فدل على جوازه والله أعلم^١ .

[١٧] باب : الرجل يؤضى صاحبه .

استدل بحديث أسامة وبغيره على جواز الصب على المتوضى وإذا
جاز ذلك جاز أن يوضيه إذا نوى الممان بجامع ما بينهما من جواز الاعانة
فكما جاز الصب عليه جاز أن يوضيه لأن مقصود الطهارة حاصل ، والله أعلم^٢ .

[١٨] باب : استعمال فضل وضوء الناس .

اراد بالاحاديث المذكورة طهارة الماء المستعمل رداً على نجسه نجاسة
حكينة وليس فيه دليل لمن جوز الطهارة ، ثانياً : لأن المذكور إنما رفعه التمسح
به والشرب والمسحة للبركة ونحن لا نختلف في جوازه^٣ .

(١) حديث عائشة علقه البخارى هنا وهو تعليق صحيح وهو قطعة من حديث
طويل أخرجه في كتاب التيمم ومناسبته ظاهر ذكره المؤلف هنا لبيان هذا
الحكم قال ابن بطال : ان اجماع الامة على أنه ان توضأ قبل الوقت لحسن .
أما التيمم فلا يجوز عند الحجازيين قبل دخول الوقت و أجاز العراقيون .
العمدة ٣/٣٤

(٢) انظر لتفصيل الفتح ٢٨٥/١ العمدة ٥٩/٣

(٣) يمكن المراد من فضل الوضوء ما يبقى في الظرف بعد الفراغ من الوضوء ،
كما يحتمل ان يراد به الماء الذى يتقاطر من أعضاء المتوضى وهو الماء الذى
يقول له الفقهاء " الماء المستعمل " والاختلاف فى الماء المستعمل عند الفقهاء
معروف ومبين فى الكتب الفقهية ، قال بعض العلماء : اراد البخارى من =

[١٩] باب : الوضوء من النوم .

ان قيل ان الترجمة تشعر بان النعاس لا يوجب الوضوء والحديث
مشعر بالنهى عن الصلاة ناعسا .

فجوابه انه استنبط عدم الانتقاض بالنعاس من قوله : « إذا صلى
وهو ناعس ، والواو للجال تقديره » إذا ، هو ناعس فقد فعله مصليا مع
النعاس ، فدل على بقاء وضوءه .

وقوله : « فليتم » أى يتجوز فى صلاته ويتمها وينام لا انه يقطع
صلاته بمجرد النعسة .

و يحوز ان يريد بقوله : باب الوضوء من النوم ، انقسام النوم إلى
ما لا ينقض كالنعاس و إلى ما ينقض كالمستغرق غير الممكن حقه .

[٢٠] باب : يقع فى النجاسات فى السمن والماء .

مقصود البخارى بهذه الترجمة والآثار المذكورة ان الماء إذا لم يتغير

■ هذا الباب و أحاديثه الرد على أبي حنيفة رضى الله عنه لأنه قاتل بنجاسة

الماء المستعمل فلو كان الماء المستعمل نجسا لما جاز شربه للتبرك ولا استعماله ،

والوضوء بفتح الواو راجع للتفصيل العدة ٧٣/٣ - ٧٩ والفتح ٢٩٥/١

(١) اشار مؤلفنا إلى أن النوم يطلق على ثلاثة أشياء النوم و النعسة و الخفقة

ولقد اختلف العلماء فى هذه المسألة ولكن أجمعوا على أن النوم القليل (غير

المضطجع) لا ينقض الوضوء غير المزني فقال ينقض قليله وكثيره - راجع

للعدة ١١١/٣ والفتح ٣١٤/١

بنجاسة فهو باق على طهارته كما هو مذهب مالك لأن الريش والعظم لا يغيره ومقصوده بحديث الدم تأكيد ذلك بأن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف فكما ان تغير صفة الدم بالرائحة إلى طيب المسك أخرجه من النجاسة إلى الطهارة والطيب .

فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرج في صفة الطهارة إلى صفة النجاسة فإذا لم توجد التغير لم توجد النجاسة ، وجود النجاسة لا يلزم من وجود الشيء عند الشيء ان لا توجد عند عدمه لجواز تقيض آخر فلا يلزم من كونه خرج بالتغير إلى النجاسة ان لا يخرج من الطهارة^١ لاحتمال وصف آخر يخرج به من الطهارة لمجرد الملاقاة وهو القلة^٢ .

[٢١] باب : البول في الماء الدائم .

ان قيل ما مناسبة الترجمة بهذا الحديث وما مناسبة هذا الحديث لآخره ؟
فالجواب : أما مناسبة الترجمة فله وجهان : أحدهما : ان من عادة البخارى احيانا وغيره من المحدثين ذكر الحديث جملة لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة ولا يكون باقيه مقصودا بالاستدلال ، إنما جاء تبعا لموضع الدليل .
والثاني : ان حديث : « نحن الآخرون السابقون » اول حديث في صحيفة همام عن أبي هريرة ، وكان همام إذا روى الصحيفة استفتح بذكر :

(١) لا يقرأ من أصل المخطوط .

(٢) اختلف العلماء كثيرا في نجاسة الماء . راجع هذه المسئلة بالتفصيل في كتب الفقه

والعمدة ١٥٩/٣ والفتيح ٣٤٢/١

• نحن الآخرون السابقون ، ثم يسرد الأحاديث فوافقه البخارى مانعا ، وكذلك يقول مسلم فيه بذكر احاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم .
أما مناسبة هذا الحديث لآخره هنا وفي قوله : « إنما جعل الامام جنة ، ومن جهة ان هذه الامة آخر من يدفن من الامم و أول من يخرج لأن الأرض لهم وعاء و الوعاء آخر ما يوضع فيه و اول ما يخرج منه فكذلك الماء الراكد آخر ما يقع فيه من البول أول ما يصادف عضو يتطهر منه فينبغى أن يحتنب ذلك و لا يفعله كيلا يتطهر بنجاسة وكذلك جاء في سياق قوله : إنما الامام جنة أى كما نحن آخرون سابقون فكذلك الامام جال القتال فى موضع وقوفه وراهم فهو و ان كان آخره موضعاً فهو أول موضعاً فى قوة القلوب بوجوده . »

[٢٢] باب : هل يدخل الجنب يده - إلى آخر ترجمته [فى الإناة قبل

أن يغلسها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة]

مقصوده استنباط ذلك من أحاديث الباب لأنها تجوزه لادخالها فى إناة الغسل قبل تمام رفع الحدث بكمال الغسل فكما جال فى وسط الغسل وإشارة جال فى أوله وابتداً به لعدم نجاسة مائة ٢ .

(١) ذكر العيني رحمه الله تعالى هذه العبارة بكاملها فى شرحه للبخارى و وسع الموضوع بذكر اختلاف العلماء فى القديم والحديث فراجع العمدة ١٦٦/٣ -

١٧٠ والفتح ١/٣٤٥ - ٣٤٨

[٢٣] باب : من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع

الوضوء [مرة أخرى] .

إن قيل : قولها ثم غسل جسده ، يتضمن مواضع الوضوء فهو خلاف الترجمة قال بعضهم : و لو روى الطريق التي فيها سائر جسده كان أولى بالباب و جوابه : ان قرينة الحال في العرف من مفهوم الكلام يخص أعضاء الوضوء فان تقديم غسل أعضاء الوضوء و عرف الناس من مفهوم الجسد اذا اطلق يدل على ما ذكرنا .

[٢٤] باب : من سمي النفاس حيضا

ان قيل : الحديث المذكور فيه يدل كل تسمية الحيض نفاسا لا تسمية النفاس حيضا .

[٨ - أ] و أى فائدة فقهية في هذه التسمية ؟ و جوابه : اما تقدير حرف الجر في النفاس و يقدمه تقديره من سمي حيضا بالنفاس أو تقدير تقديمه اى من سمي حيضا النفاس واشتق ذلك من قوله : « أنقست » و أما فائدته الفقهية في التنبيه على أن حكم النفاس حكم الحيض في المحرمات

(٢) مناسبة هذا الحديث للترجمة في قول عائشة : « تختلف أيدينا فيه » واختلاف الأيدي في الأنا لا يكون الا بعد الادخال فدل ذلك على انه لا يفسد الماء وذكر البخارى في هذا الباب أربعة أحاديث كلها مطابقة للترجمة .

(١) نقل العيني هذا الكلام عن ابن منير في العمدة ٢٢٢/٣

و وجوب الغسل منه ، لان النفاس دم حيض يجتمع تسمى النفاس حيضا
ليدل على أن أحكامه واحدة .

[٢٥] باب : الحائض يقضى المناسك كلها - [إلى آخر الترجمة والآثار]

[إلا الطواف بالبيت]

مقصوده ان الحيض و الجنابة لا ينافى العبادات البدنية الا ما خصه
الدليل . لان أفعال الحج كلها عبادة و قد جوزها فعلها و استثنى الطواف
بالبيت فدل على جواز الذكر و التسمية و ظاهر حكاية في الترجمة والآثار
انه كان يرى القراءة بمس المصحف للحائض و يجوز أن يكون حاكيا
لذلك غير

[٢٦] باب : الصلاة على النفساء ؟

فقه الباب من الحديث أما طهارة جسد النفساء كغيرها من المسلمين
كذلك ويريد عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « ان المؤمن لا ينجس » .
و أما ان النفساء و إن عدما من الشهداء فليس حكمها حكم شهيد القتال
فيصلى عليها كسائر المسلمين و اما ان حكم النفاس قد زال بالموت فيصلى عليها
كغيرها من المؤمنين .

كتاب الصلاة

[٢٧] باب : الصلاة على الحاصر

أما حديث أنس فظاهر الموافقة للترجمة وأما السفينة فلفقه الباب وهو ان الصلاة لا يشترط فيها مباشرة الأرض لجوازا في السفينة وعلى الحاصر كيلا يتخيل متوهم ذلك من قوله لماذ : عقر وجهل في الأرض .

[٢٨] باب : كرامة الصلاة في المقابر .

فيه حديث ابن عمر والظاهر ان البخارى فهم من الحديث ان المقابر لا يصلى فيها وانه مثل البيوت التى لا يصلى فيها بالمقابر ، فدل مفهومه على ان المقابر ليست محلا للصلاة ، وهذا فيه نظر ، لأن الظاهر من الحديث ان لا يكون المكلف ترك الصلاة فى بيته كالبيت المقطوع التكليف فى قبره وليس فيه ما يتعلق بصلاة المكلف فى المقابر ، ويدل عليه قوله : « ولا يجاورها قبورا ، جمع قبر ولم يقل مقابر جمع مقبرة ولو أراد ما يظهر من ظن البخارى لقال ولا يتحددا مقابر .

[٢٩] باب : إنشاد الشعر فى المسجد .

ليس فى حديث أبى سلة انه كان فى المسجد وجوابه أنه روى من

طريق آخر مصرحا بأنه كان بالمسجد فاكتفا البخارى بالإشارة إلى الحديث لأنه إنما وضع الكتاب لذوى الأفهام والعلم فيكل الاستنباط من الحديث إلى فهمه من الاشارات ومعركة طرق الحديث ، ويحتمل انه اراد ان الشعر المشتمل على الكلام الحق حق بدليل دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لحسان على شعره فدل على انه حق وإذا كان حقا جاز .

[٩-أ] في المسجد كسائر الكلام الحق ولا يمتنع منه كما يمتنع غيره من الكلام واللغو الساقط .

[٣٠] باب : الشراء والبيع في المساجد .

استنبط جواز ذلك في حديث ثمانية إنما لقصد ان لا يتوهم انها لا تجوز في المساجد إلا الصلاة خاصة لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما بنيت المساجد لما بنيت له بل يجوز كل فعل مباح لم يرد المنع منه كما جاز ربط ثمانية ولم ينكره وقوله « اطلقوا ثمانية » فكذلك يجوز التلفظ بالبيع والشراء ونحوه ولا فرق .

[٣١] باب : الصلاة في مساجد السوق ، وصلى ابن عمر^٢ في مسجد

في دار يعلق عليهم الباب

قيل صلاة ابن عمر^٢ وحديث أبي هريرة لا يطابق الترجمة . فجوابه :

(١) هذا من اختصار المؤلف أما الذى فى البخارى هو « باب ذكر البيع والشراء

على المنبر فى المسجد » .

(٢) روى بالافراد والجمع .

ان المراد بالمساجد ايقاع الصلاة لا الابنية الموضوعة للصلاة من المساجد والجوامع كما يخيله بعضهم ، فكانه قال فى الترجمة : باب الصلاة فى مواضع الأسواق ، و السوق وأراد به ان لا يتخيل متخيل ان الأسواق ليست محلا للصلاة بل يجوز فيها كما يجوز على غيرها من المواطن التى لم يته عنها وكذلك الصلاة فى المسجد المحجور فانه جائز فنه عليه بحديث ابن عمر .

(٣٢) باب : التشيك فى المسجد .

لعل مراده جوازه مطلقا لانه إذا جاز فعله فى المسجد ففى غيره أولى بالجواز وقد كان تذكاره بحكمه تمثيل تعاضد المفتين و تناصرهم بذلك مثل المعنى بالصورة لزيادة التبيين ، فان قيل قد جاء فى الحديث الآخر انه يشعر بجوازه فى غير تمثيل مطلقا - لعله كان لراحة الأصابع كما هو المعتاد لا على وجه العبث . فيفيد انه إذا كان التشيك لغرض هام جاز بخلاف العبث .

(٣٣) باب : من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب .

= (٣) هذا تصحيف من ابن المنير صاحب كتاب المتوارى الذى لخصه مؤلفنا ولم ينتبه اليه مؤلفنا فأبقاه على تصحيفه و هو ابن عون و ليس ابن عمر راجع فتح البارى ١/٥٦٥

- (١) الذى فى البخارى هو « باب تشيك الأصابع فى المسجد وغيره »
- (٢) ورد فى الحديث لفظ السجدة و المراد من السجدة الركعة ؛ وقد كلف العيني على أحاديث هذا الباب طويلا فراجع ٥/٤٧-٥٤ و الفتح ٢/٤٠-٤٣

حديث أبى هريرة مطابق للترجمة و أما حديث ابن عمر فراده بالتمثيل
ان هذه المدة أقصر ما مدة و اكثر ما ثوابا فواجه دليل الترجمة منه .

قلنا هو ماخوذ من قوله : « إلى غروب الشمس » ولم يفرق بين
قارب الغروب و ما قبله هذا من حيث الاشعار و الاشارة .

أما من حيث العبارة فمشر بأن هذه الامة عملت قليلا وأثبت كثيرا
ويحتمل ان يكون وجه الدلالة انهم عملوا أقل من قدرتهم^١ و أثبتوا بقدر
ما اخذ اولئك فكانه نبيه على أن حكم البعض في الادراك حكم الكل فأى
وقت ادركه آخراً منه ان كدركه اولاً و آخراً .

[٣٤] باب : فضل الفجر في جماعة^٢ .

حديث أبى هريرة^٣ مطابق للترجمة و أما حديث أبى الدرداء^٤

-
- (١) غير واضح في المخطوطة و لعله كما أثبت .
(٢) في البخارى باب فضل صلاة الفجر في جماعة .
(٣) مطابقة حديث أبى هريرة للباب في « و تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار »
فانه يدل على منزلة لصلاة الفجر على غيرها .
(٤) و مطابقة حديث أبى الدرداء بحيث ان اعمال الذين يصلون بالجماعة قد وقع
فيها النقص والتغير ما خلا صلاتهم بالجماعة ولم يقع شيء من ذلك فدل
ذلك على أن فضل الصلاة بالجماعة عظيم ؛ وبقى الاشكال في أن حديث
الباب أعم من الباب فأجيب : بأنه طابق جزء من الحديث للترجمة و هو
يكفى .

و أبى موسى فغير مطلق ظاهراً ، لأنه لا يختص بالفجر ، و جوابه : ان صلاة الجماعة وبعد المشى انما كثر ثمراً للشقة الحاصلة بالتقيد بالجماعة والمشي اليها و المشى الى الجماعة في الفجر أشق من غيرها^٢ فيكون الاجر أكثر .

[٣٥] [١٠ - أ] باب : إمامة المفتون والمبتدع .

فيه حديث أنس ووجه الموافقة منه للترجمة : ان الصفات المذكورة لا توجد غالباً الا فيمن هو في غاية الجهل لقرب هذه باسلامه وعجزته فيمن هو مفتون بنفسه إذ لولا ذلك لما أهل نفسه للإمامة .
والامارة وإمارة مثل هذا ، وإمامته بدعة ظامرة فطابق الحديث الترجمة لما ذكرناه .

[٣٦] باب : وجوب القراءة على الامام والمأموم . إلى آخره .

[في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجر فيها وما يخافت]
أما وجه الدلالة من حديث عبادة و أبى هريرة فظاهر لعموم قوله في حديث عبادة : لا صلاة لمن لم يقرأ ، و هذا عام في كل مصل فدخل فيه الامام والمأموم والحاضر والمسافر والحاقن والخائف ولقوله في حديث أبى هريرة :

(١) اما مطابقة حديث أبى موسى للترجمة فهي كما ذكره المؤلف رحمه الله . راجع

للمدة ١٦٧/٥ - ١٧٠ و الفتح ١٣٨/٢

(٢) ايضاً العبارة مطبوعة و غير واضحة في الاصل .

ثم اقرأ ما تيسر مع قوله أمر للواحد أمره للجماعة وأما حديث سعيد فوجه مطابقة الترجمة أن الرقود عبارة عن القيام إلى أن ينقضى القراءة الطويلة والحذف عبارة عن تخفيف القرآن فدل ذلك على قراءة الفاتحة و السورة في الاولين و الاقتصار على الفاتحة في الآخرين^١ .

[٣٧] باب : القراءة في الركوع والسجود .

وجه مطابقة الحديث للترجمة ان كبر ولم يقرأ وقال سمع الله لمن حمده ولم يقرأ وقد قال : صلوا كما رأيتموني أصلي فدل على منع القراءة في هذه المواطن .

[٣٨] باب : من لم يرد السلام على الامام واكتفى بتسليم الصلاة .

وجه مطابقه الترجمة للحديث انه قال سلم وسلمنا ولم يذكر عددا والاطلاق يقتضى ما يطلق عليه الاسم وأقله تسليمة واحدة ولذلك قال والاقتصار على تسليم الصلاة ، لأنه ليس لنا ما نحذف من السلام اقتصارا على غيره إلا التسليمة الثانية فيكتفى بالتسليمة الواحدة ، والله أعلم^٢ .

(١) فدل هذه الأحاديث على وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت ولا يختص بالسرية دون الجهرية خلافا لمن فرق في المأموم ؛ وهذه المسئلة مختلفة فيها اختلافا كثيرا واعتنى بها البخارى رحمه الله فصنف فيها جزءا مفردا طبع عدة مرات ؛ ولقد حاول العيني الدفاع عن المذهب الحنفى فتكلم على احاديث الباب في شرحه من ص ٤ إلى ٢٠ من المجلد السادس من العمدة .

(٢) موضع المطابقة هو " ثم سلم وسلمنا حين سلم " .

[٣٩] باب : صلاة الطالب والمطلوب راكبا و ايماء .

و وجه الاستدلال للترجمة من الحديث وجهان : أحدهما : انه لما جاز لهم تقويت الوقت مع أن الصلاة فيه فرض لازم جاز لهم تقويت النزول مع وجود الفعل أولى من ترك الفعل مطلقا لجاز قياساً عليه وأولى بالجواز .

و الثانى : الطائفة التى صلت ظهرا للبخارى انها لم تترك بل صلت على ظهور دوابها لما فهموه من استعجال النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وجمعوا بين اداء الفريضة والاستعجال المطلوب الظاهر وتمسك الآخرون بظاهر الأمر فأخروا حتى غابت الشمس وما عاب واحد من الفريقين ولو حمل الحديث على ان الطائفة المقلدة نزلت وصلت لكان ذلك مضادا للأمر ولا يظن بالصحابة ذلك ، إذا جاز للطالب الصلاة راكبا فالمطلوب أولى وصلاة الركبان ، تقتضيه للايماء فطابق الاستدلال من الحديث الترجمة .

[٤٠] باب : إذا فاته العيد يصلى ركعتين - إلى آخره .

فوات صلاة العيد مع الامام ووجه الاستدلال بحديث عائشة ان خاف العيد إلى اليوم وهذه النسبة يشترك فيها كل مسلم من الرجال والنساء والواحد والجماعة . فاذا فاتها الامام صلى ركعتين حيث كان ولا يترك .

[٤١] باب : إذا استسقوا الامام لم يردم^٢ .

(١) معنى هذه الجملة : فاذا فاتته الصلاة مع الامام . .

مراده ان للعلمة حقا على الامام ان يستسقى ان كان
هو من يرى تفويض الامور إلى الله واحالتها على ما قدر فيها .
[٤٢] باب : سجود المسلمين مع المشركين . [و المشرك نجس ليس له وضوء]
والصواب والمشهور عن ابن عمر انه يسجد للتلاوة على غير وضوء^٢
ولعل البخارى رجح ذلك لفعل المشركين بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم
ولم ينكر عليهم سجودهم بغير طهارة ولأن الراوى أطلق عليه اسم السجود
فدل على صحته ظاهرا .

[٤٣] باب : طول القيام فى صلاة الليل .

وجه إدخال حديث حذيفة فى هذه الترجمة انه صلى الله عليه وسلم
كان لا يخل بالسواك الذى هو تمة القيام لليل فكيف يخل بطول القيام ،
وقد ثبت تطويله بحديث آخر و يظهر لى - والله أعلم - ان البخارى اراد بهذا
الحديث استحضار حديث حذيفة الذى اخرج مسلم^٢ وهو انه صلى الله عليه

= (٢) ورد هذا الباب فى البخارى . باب إذا استشفعوا إلى الامام ليستسقى
لهم لم يردم ، ،

(١) ايضا العبارة مطموسة .

(٢) قال ابن حجر : لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء إلا
الشمي . الفتح ٥٥٤/٢

(٣) نقل هذا الكلام ابن حجر فى الفتح فقال : « وقال البدر بن جماعة »
٢٠/٣

و سلم قرأ البقرة والنساء وآل عمران فى ركعة ولم يذكره لأنه ربما لم يقع للبخارى على شرطه وإنما توهم البخارى أو ظن ان تلك الليلة التى رأى النبي صلى الله عليه وسلم يشوص فاه بالسواك فيها هى الليلة التى صلى فيها مع النبي صلى الله عليه وسلم نخلى البخارى بعض الحديث تنبيها على بقبته أو على روايته الأخرى [١١-ب] أو أنه بأحد حديثى حذيفة على الآخر المذكور فى مسلم .

[٤٤] باب : صلاة الضحى فى السفر .

حديث أم هانى ظاهر فى الترجمة لأنه صلى الله عليه وسلم كان بمكة مسافرا غير مقيم ، وإنما حديث أبى عمرو يقيد المطلق بحمله المطلق على السفر خاصة ، لأنه قد ثبت صلاتها فى حديث أبى هريرة وغيره فإذا حمل حديث أبى هريرة كان جمعا بين الأحاديث وإذا حمل على الإطلاق دفع التعارض والاختلاف ، والجمع أولى ، ويؤيده ان ابن عمر كان لا يتنفل فى السفر وقال : لو كنت متنفلا لآتمت .

[٤٥] باب : إذا قيل لمصلى : تقديم ، أو انتظر ، فانتظر .

ما أحسن استنباط هذه المسألة من الحديث هذا ووجهه ان النساء قيل أن ذلك إما فى الصلاة أو قبل الصلاة وإيما كان فيقدر جواز خطاب المصلى بما يفهمه ، ويجوز للمصلى المريض ولا انتظار للتخفيف الذى لا يخل بهيئة

(١) ذكره ابن حجر بلفظ عن ابن عمر انه كان يقول : لو كنت مسجعا لآتمت

فى السفر ، بدل متنفلا . الفتح ٥٢/٣

الصلاة وذلك ان الخطاب إذ كان قبل الصلاة فقد أفاد المسألتين : خطاب المصلي ، وامساك المصلي المريض بما لا يضر لأنه قيل لمن وقبلن ولم ينكر عليهن وان كان الخطاب لمن قبل الصلاة فقد أفاد جواز الانتظار لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهن في أمرهن بذلك ولعله كان هو الأمر به ففسى ، وإذا كان الانتظار جائزا فطلبه جائز ، والاصغاء اليه جائز .

ويفيد جواز انتظار الامام ، والداخل في الركوع كما هو المختار من مذهب الشافعى .

[٤٦] باب : ترك القيام للمريض .

الحديث الاول فظامر وأما الثانى فلان احتباس جبريل خلاف شكوى النبي صلى الله عليه وسلم فترك القيام لشكواه تلك الليالى ، فلما لم يسمعه تلك المرأة [١٢ - أ] يصلى وبقوا على مادته فى الصحة لتركه ذلك لشكواه . قالت القرشية ما قالت فدل على ترك ذلك كما ترك صلى الله عليه وسلم والواقعة واحدة ، والراوى واحد جندب^١ .

(١) استشكل مطابقة هذا الحديث للترجمة على بعض الناس ولكن قال ابن حجر- وأشار اليه مؤلفنا - : وقد ظهر لسياق تكملة المتن وجه المطابقة وذلك انه أراد أن ينبه على أن الحديث واحد لاتحاد مخرجه وان كان السبب مختلفا لكنه فى قصة واحدة ، وهذا ما ذكره مؤلفنا . انظر الفتح ٩/٣

كتاب الزكاة

[٤٧] باب : لا يقبل الله صدقة من غلول^١ .

وجه مطابقة الترجمة للآية : ان الأذى بعد تقرير الصدقة يطلها فكيف الأذى المقارن لها وذلك ان الغال تصدق بمال منصوب و الغاصب مؤذ لصاحب المال . عاص بتصرفه فيه فكان أولى بالابطال من الأذى بالمن . والله أعلم .

[٤٨] باب : ما أدى زكاته فليس بكنز .

لقوله : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة . وجه مناسبة الترجمة ان بلا زكاة لا مطالبة فيه ، فلا يكون كنزا ، فما أدت زكاته أشبه في عدم المطالبة فلا يكون كنزا^٢ .

[٤٩] باب : العشر فيما سقت السماء^٣ .

وجه ذكر العسل في هذه الترجمة انه قصد المفهوم والتنبه على

(١) هذا طرف في حديث أخرجه مسلم .

(٢) انظر للتفصيل الفتح ٢٧٢/٣ - ٢٧٦

(٣) ورد هذا الباب كالآتي : (باب العشر فيما يسقى من ماء السماء و بالماء الجاري

و لم ير عمر بن عبد العزيز في العسل شيئا) .

ان العسل لا يجب فيه شئ. ، لأن مقتضى الحديث بخصوص العشر فيما سقت السماء ولذلك ترجه عليه ، والعسل ليس فيما سقت السماء فلا يجب عليه عشرًا .

[٥٠] باب : صدقة التمر عند صرام النخل ٢ .

وجه مطابقة لعب الحسن بالتمر للترجمة انه كان عند صرام النخل .
ولذلك كان فيه التنبيه على تمكن الصفتان حالة الفرح بالاخوان المتجددة من اللعب بما لا يملكونه إذا لم يكن فيه ضرر ولا اختصاص او عين كالصدقة قبل ان يفرقه .

وفيه عدم تمكن الصفتان من تناول المحرمات وتعاطى ما لا يجوز
كلبس الذهب المذكور والطيب ونحوه للعقدة الصغيرة من الوفاة .

[٥١] باب : من باع ثمره أو نخله أو أرضه ، وقد وجب فيه العشر إلى آخره ٣ .

(١) قال ابن حجر : قال الزين بن المنير : عدل عن لفظ العيون الواقع في الخبر إلى الماء الجارى ليجريه مجرى التفسير للقصود في ماء العيون وأنه الماء الذى يجرى بنفسه من غير نضح وليبين ان الذى يجرى بنفسه في نهر أو غدير حكمه حكم ما يجرى من العيون . ولم يذكر مؤلفنا هذا الكلام انظر الفتح ٣/٣٤٧
(٢) الذى ورد في البخارى هو : (باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل ، وحل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة ؟) .

(٣) وردت هذه الترجمة كالآتى : باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه وقد وجب فيه العشر ، أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره ، أو باع ثماره =

مقصوده انه لما كنا منع البيع يبدو الصلاح وهو اول وقت وجوب الزكاة ولم يفرق بين من أخرج الزكاة وبين غيره دل على جواز بيعه مطلقا زكا أو لم يزك خلافا لمن لم يصح البيع ، وإن لم يكن زكا قبل البيع أخرج الزكاة من غيره .

[٥٢] باب : أخذ الصدقة من الأغنياء - إلى آخره [وترد في الفقراء حيث كانوا]

قوله : حيث كانوا ترجيح منه لجواز نقل الصدقة نحو بلد المال خلافا لمن منعه كالشافعى وأحمد .

[٥٣] باب : ما يستخرج من البحر .

مراده من حديث الخشب إذ ما أخذ من البحر مما لا يكون الا فيه حلال كالؤلؤ ونحوه وذلك لأنه إذا جاز أخذ ما سبق عليه ملك وتعذر وصول صاحبه اليه وهى الخشب المنقورة فلان يجوز أخذ ما لم يملك أصلا أولى كالعبر وفيه اختلاف ليس هذا موضعه ٢ .

= ولم تجب فيه الصدقة .

(١) ورد في الأصل لفظ « من » بدل « نحو » وهو أوضح في أدلة المعنى المطلوب ومعناه جواز نقل الزكاة من بلد إلى آخر - واختلف العلماء فيه . راجع الفتح ٣٥٧/٣ وكتب الفقه .

(٢) نقل ابن حجر عن الداودى : حديث الخشب ليس في هذا الباب في شيء . وأجاب أبو عبد الملك بأنه أشار به إلى أن كل ما ألقاه البحر جاز أخذه ولا نخس فيه . الفتح ٣٦٣/٣

كتاب الصيام

[٥٤] باب : الاغتسال للصائم .

قصد بما ذكره من الآثار والحديث الرد على من كره الغسل للصائم
لأنه الرفاقية والله اعلم .

[٥٥] باب : إذا أكل أو شرب ناسيا .

غرضه ان كل مغلوب على مفطر فحكمه حكم الناسى لا يضر ذلك
صومه .

[٥٦] [١٣ - أ] باب : السواك للصائم .

وجه حديث عامر وغيره ان الأحاديث في السواك مطلقة ولم يفرق
بين صائم وغيره ولا بين رطب ويابس فدل على سواك صائم مطلقا لاطلاق
الروايات فيه واستشاقه من حديث عثمان على المضمضة لا يفطر فالسواك
أولى .

[٥٧] باب : صوم أيام البيض .

ترجم بأيام البيض وذكر الثلاثة مطلقا من كل شهر ولم يخص وقصده
بذلك انه ينبغي ان تكون هذه الثلاثة المطلقة هي أيام البيض الثلاثة فوردما
في حديث آخر عملا بالحديث .

كتاب الحج

[٥٨] باب : إغلاق البيت ويصل في أى نواحيه شاء .

قصده ان الصلاة بين العمودين لم يكن قصدا للوضع بل وقع اتفاقا وكل نواحي البيت من داخله سواء . كما أن كل نواحيه من خارجه في الصلاة اليه سواء .

[٥٩] باب : قوله تعالى : وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا الآيتين^٢ .

وجه مناسبة حديث ... هذه الكعبة وحديث قتادة للآية الترجمة التنبيه على أن الأمان لا يدل على دوام ذلك في كل زمان بل هو موقف على المشية فيه .

[٦٠] باب : كسوة الكعبة .

(١) راجع ما كتبه ابن حجر رحمه الله في الفتح حول هذا الحديث والآحاديث

الأخرى في السترة ٢/٤٦٥ - ٤٩٦

(٢) ورد هذا الباب في البخارى : كالاتى : باب فضل مكة وبنائها وقوله تعالى :

(وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا إلى وتب علينا انك أنت

التواب الرحيم)

(٣) مقصود البخارى بهذا بيان حكمها والتصرف فيها .

وجه مناسبة حديث همر للترجمة ان الكعبة لم يزل معظمة و مقصداً بالهدايا والاموال تعظيماً لها ، فالكسوة من باب التعظيم لها أيضاً لما فيها من تعظيم ذلك فى النفوس وتمييزها به عما سواها ، وحديث مشعر بجواز قسمتها كغيرها من أموال المصالح .

[٦١] باب : الوقوف فى الطواف .

وجه مطابقة الحديث للترجمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين الطواف وركعتيه مع أنها نوعان من العبادة ، فلان لا يفرق بين اشواط الطواف بوقوف ونحوه وهما نوع واحد أولى .

[٦٢] باب : الخطبة أيام منى .

وجه مطابقة الترجمة لحديث ابن عباس ان يخطب بعرفات ان المفهوم من خطبة عرفات الخطب المعتادة فكذلك يفهم من خطبة يوم النحر الخطبة

(١) قال ابن بطال فى مناسبة الحديث للترجمة : معنى الترجمة صحيح ، ووجهها انه معلوم ان الملوك فى كل زمان كانوا يتفاخرون بكسوة الكعبة برفع الثياب المنسوجة بالذهب وغيره كما يتفاخرون بتسييل الاموال لها ، فأراد البخارى ان عمر لما رأى قسمة الذهب والفضة صواباً كان حكم الكسوة حكم المال تجوز قسمتها ، بل ما فضل فى كسوتها أولى بالقسمة ، هناك آراء كثيرة فى المطابقة وكلام مفيد جداً فى استعمال الذهب و الفضة فى كسوة الكعبة فى

الفتح ٤٥٦/٣ - ٤٦٠

المعتادة وقصده بذلك الرد على من أنكر خطبة يوم النحر كالطحاوى وغيره^١ ،
لا سيما وقد ذكر حرمة يوم النحر وشعايره وهو وضع الخطب .

[٦٣] باب : حرم المدينة/قوله : ما بين صير^٢ وسكت عن النهاية .

لأنه روى فى بعض طرق الحديث « إلى : ثور » ، ولا يعرف بالمدينة
جبل يسمى ثور وإنما هو بمكة فلعله سقط النهاية لذلك ولم يرو فى الحديث
نهاية أخرى فترك ذلك لذلك ، والله أعلم^٣ .

(١) انظر الاختلاف الذى ذكره ابن حجر فى آخر هذا الباب فى هذه المسئلة

الفتح ٥٧٥/٣ - ٥٧٨

(٢) ورد فى هذا المكان لفظ « عائر » بدل « عير » ، وهذا وقع فى الجزية وهذا
جبل بالمدينة النبوية .

(٣) قال ابن حجر : وافقت روايات البخارى كلها على إيهام الثانى ، ووقع عند

مسلم « إلى ثور » ، وليس عند البخارى كما يتوهم من كلام المؤلف راجع ما يتعلق

بالجبلين الثور والعير الفتح ٨٢/٤

كتاب اليوع

[٦٤] باب : قول الله تعالى : يمحق الله الربا ويربي الصدقات [و الله لا يحب

كل كفار أثيم]

مقصود بالحديث انه تبين ان المحق في الربا للبركة المؤدى إلى محق
العدد كما ان المحق للبركة لا لزيادة العدد وكثرة التنى في الحال
بالربا وان كان في الحال زيادة في الصورة والعدد فهو في المعنى محقة للبركة
المودية إلى محق العدد .

[٦٥] [١٤ - أ] باب : التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء .

مقصود بحديث ابن عمر تجويز لبس الحرير للنساء . لأنه لو لم يحرم
لما جاز يعه لذلك لعدم الانتفاع به فجواز يعه يدل على جواز لبسه ، وقد حرم
على الرجال لجواز للنساء .

وحديث عائشة : بين فيه ما يحرم على الرجال والنساء ولذلك لم يتبعها
عائشة ولم يأذن النبي صلى الله عليه وسلم فيه بل قطعها .

[٦٦] باب : كم أمد الخيار .

(١) لم يرد لفظ « أمد » في البخارى بل الذى ورد « باب كم يحوز الخيار » ومعناه
كم مدة الخيار فذكر المؤلف معنى هذا الباب وليس لفظه وهو خياران : =

دلالة الحديث ظاهر في خيار المجلس .

[٦٧] باب : إذا لم يوقت الخيار هل يصح البيع ؟

الظاهر انه يختار ٢٠٠٠٠٠ البيع في الخيار المطلق من قوله :
أو يكون بيع خيار وعمل على العرف في ذلك المبيع كذهب مالك .
أو أنه أخذ ذلك من قوله : أو يقول أحدهما لصاحبه : اختر وذلك
مفوض إلى اختياره وهو مجهول الوقت .

[٦٨] باب : شراء المملوك من الحربى ومبته وعتقه .

مقصوده من هذه الأحاديث والآية ان المشركين يملكون الرقيق
ويملكه عنهم وإن الكفر لا ينافى الملك ٢ .

[٦٩] باب : من أجرى حكم الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والاجارة
[والمكيال والوزن وسنتهم على نياتهم ومذاهبيهم المشهورة]

= خيار المجلس و خيار الشرط ، فقصد المؤلف خيار المجلس و ليس خيار
الشرط ، وفيه اختلاف كبير راجع كتب الفقه والفتح ٣٢٧/٤

(١) ورد لفظ « يجوز » بدل « يصح » في الباب .

(٢) لم توضح هذه الكلمة .

(٣) قال ابن بطال : غرض البخارى بهذه الترجمة اثبات ملك الحربى و جواز

نصرفه في ملكه بالبيع والهبة والعق وغيرها ، الفتح ٤١١/٤

(٤) ورد لفظ « أمر » بدل « حكم » .

مقصوده ان الاعتماد على العرف موجود البتة ولذلك لم يشارط
الحسن عبد الله بن مرداس ناسا وكذلك لما احتجم النبي صلى الله عليه وسلم
لم يقاoul ابا طيبة بل حمل الامر فى الاجرة على العرف وكذلك قوله لهند
بالمعروف كل ذلك رداً فيه إلى المتعارف بين اهل الزمان والمكان . والله اعلم

[٧٠] باب : السلم إلى من ليس عنده [١٤ - ب] أصل .

وجه مطابقة حديث ابن عباس لترجمة الباب ان السلم فى ثمرة النخل
المعين لا يجوز لانه بيع التمر قبل صلاحه فبطل ، فحينئذ لم يبق لذكر وجود
النخل الذى فى ملك المسلم اليه فائدة فتعين جواز السلم إلى من ليس عنده
نخل و لولا ذلك لم يكن للسلم فائدة لانه على هذا التقدير لا يصح الى من
عنده نخل لما ذكرناه و لا إلى من ليس عنده أصل ليفسد باب السلم فى التمر
مطلقا .

[٧١] باب : الكفيل فى السلم .

وجه مطابقة حديث عائشة انه قاس الكفيل فى السلم على الرمن
فى البيع لما بينهما من جامع الوثيقة فصحت مطابقة الترجمة .

[٧٢] باب : الاجارة .

إذ استاجر أحدا بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز .

[٧٣] باب : من استاجر اجيرا فبين له الأجل ولم يبين العمل .

أخذ البخارى جواز ذلك من الآية : إما من قوله : [ثمانى حجج

فان أتممت عشرة فم عندك] . وجعل الكل شيئا واحدا فان كانت الاجارة موجودة بين الثمان والعشر من المستاجر ومن الآخر قوله : [ايما الأجلين قضيت] . صار العمل غير مبين مقداره وأما ان يريد ان الراعى مجهول المقدار بالنسبة إلى المواشى ، فراد البخارى والله أعلم - جهالة المقدار ولا جهالة جنس العمل فان أحدا لم يصح ذلك .

وأما جهالة جنس العمل فان إرادة البخارى فقد يستدل عليه بقوله : [قالوا جزاءه من وجد في رحله فهو جزاءه] فان دينهم كان ان يستخدم المسروق منه السارق سنة والخدمة مجهولة بالنسبة الى السارق .
[٧٤] [١٥ - أ] باب : الحوالة والكفالة ٢ .

ترجم لهما و ذكرهما في باين ولكنه ترجم باب الكفالة ، الثانى ياب : « إن احوال دين الميت على رجل جاز ، و ترجمه بالحوالة وإنما هو كفالة .

فحديث أبى هريرة مطابق فى الحوالة ، وحديث سلمة ظاهر فى الكفالة وترجم اولاهما فلو اختصر ترجمة الباب الثانى أو ترجمه بالكفالة لكان أحسن . وكأنهما عنده متقاربان من حيث ان كل واحد منهما يتضمن مطالبه غير الأصل .

-
- (١) الحوالة بفتح الحاء وقد تكسر مشتقة من التحويل أو من الختول ، يقال حال عن العهد إذا انتقل عنه حثولا وهى عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة .
(٢) وهى : التزام مال بغير عوض تطوعا .

[٧٥] باب : الكفالة فى القرض والديون بالابدان وغيرها .

استدل على كفالة البدن بحديث حمزة^١ و تقرير عموم الصحابة عليه
وأخذ كفالة المال والديون من ذلك بطريق الاولى لأن الحدود قد تستوفى
بخلاف المال غالبا ، وقوله : وغيرها أى غير الابدان أى الحقوق المالية
فحديث خشبة البحر ، المطابقة فيه قوله : وسألنى شهيدا وكفيلا ورضى بك .

[٧٦] باب : قوله تعالى : [والذين عاهدت ايمانكم فاتوهم نصيهم] .

وجه الدلالة على الكفالة من الآية والأحاديث ان الكفالة عقد
ملتزم فيجب الوفاء به كما يجب الوفاء فى عقد الاخوة والحلف بين الصحابة ،
فشبه الزامها بالتمزامه فى الوفاء .

[٧٧] باب : جواز أبى بكر [الصدىق^٢] فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم [وعقده]

حقه ان يورد هذا الباب فى كفالة البدن المتقدم ووجه مطابقته
للكفالة بالبدن وإيراده فى الباب ان . . . ملتزم للجواز ان لا يودى من
جمعه من اجار منه وكأنه ضمن له أن لا يودى وأن يكون فى ذلك
وإذا التزم ذلك له صار كعاقده الايمان اللازم ومادما .

(١) هو محمد بن حمزة بن عمر الاسلمى وهو صحابى .

(٢) لم يرد لفظ « الصديق » فى الترجمة ، والمراد بجواز - بكسر الجيم وقد تضمن
الذمام والامان .

الوكالة

[٧٨] باب : إذا أبصر الراعى أو الوكيل شاة تموت أو شيأ يفسد [ذبح
أو أصلح ما يخاف عليه الفساد]

قصده بالحديث الفرق بين الذبح لقصد الاصلاح وبين ذبح التعدى
وذلك سياقى فى الصيد ان ذبح المتعدى عنده مبنية وما هنا أتوا النبى صلى الله
عليه و سلم بأكله فدل على حله و لا يكون الذابح متعديا و يلزم من الحكم
بعدم التعدى الجواز .

[٧٩] باب : إذا قال اكفى مؤنة النخل أو غيره وتشركنى فى الثمرة .

ايراد هذا الحديث فى باب المساقاة انسب منه فى الوكالة ، ووجه
مطابقة ايراده فى الوكالة انه لما كان بمنزلة الاستنابة فى العمل أشبه الوكالة
لكن بعوض .

[٨٠] باب : إذا زرع مال قوم بغير إذنه وكان ذلك صلاح لهم .

وجه الدلالة على جوازه عنده ان المستأجر عين للاجير اجره و مكنه
منه وبرئت ذمته بذلك فلما أعرض عنه وضع يده عليها ثانيا ، وتصرف فيها
وكان تصرفه جائزا وإن كان ضامنا له بالتصرف ولو لم يكن ذلك التصرف

جائزا لكان معصية ولو كان معصية لما توسل^١ إلى الله تعالى لأنه لا يتوسل إليه بمعصية باتفاق وكان التوسل بما عزم عليه والمساعدة بالجمل لا بذلك المحلى إليه ، وكذلك ما هنا وهذا مذهب أكثر العلماء لأنه لا يجوز اصلاح بغير إذن صاحبه إلا إذا خاف ملاقه .

(١) ذكر البخارى رحمه الله تحت هذه الترجمة حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم النار فتوسل الى الله واحد منهم بعمله الصالح .

احياء الموات

[٨١] باب :

ذكر فيه حديث ابن عمر و ابن عباس في ذى الحليفة .
و مقصوده ان الموات يجوز الانتفاع به بالنزول اليه و إنه غير مملوك
لاحد قبل الاحياء .

و يجوز ان يكون مقصوده ان ذا الحليفة لا تملك بالاحياء لما فيه من
منع الناس بالنزول فيه والتعريس اقتداء بالنبي صلى الله عليه و سلم .
[٨٢] باب : من رأى صدقة الماء ومبته جائزة مقسوماً كان أو غيره .

استدل بالاستئذان في الحديث الاول ان ماء الملك أو لو كان مباحا
غير مملوك لما حسن الاستئذان فيه ، لأن الجماعة الحاضرين كلهم سواء .
هذا ظاهر مقصوده بالحديث .

وفيه نظر : لاحتمال ان يكون الماء ملك النبي صلى الله عليه و سلم
و إنما استأذن الذي على اليمين ليعلمنا الأدب في التيامن كما قال في الحديث

(١) ورد لفظ « ووصيته » في الأصل - و مقصود النصف بالترجمة الرد هل
من قال إن الماء لا يملك .

الثانى : الايمن فالايمن .

[٨٣] باب ١ : صاحب الحوض والقربة أحق بمائه .

وجه الدلالة فى حديث سهل إنه إذا استحق الماء يجلسه فى اليمين
فلان يستحقه لحيازته فى حوضه وقربه أولى .

و استدلاله من الحديث الثانى بقوله : كما تزداد الابل الغريسة عن
الحوض دل على ان الابل الغريسة لا حق لها لذودها عن الحوض بخلاف
ابل صاحب الحوض فلذلك طردت عنه ولو كان الماء مشتركاً لما جاز لصاحب
الحوض ذودها عنه ، ولو كان الذود المذكور عن الحوض فى الدنيا فعلها لما
شبه به ذوده فى الآخرة الذى هو حق صحيح .

وجه ايراد حديث الثلاثة فى هذا الباب ظاهر ٢ .

[٨٤] باب :

مقصود البخارى : جواز اجتماع حقوق متعددين فى عين واحدة ،
فان شرى التمرة بعد الانتفاع بالنخل إلى استبقاء ثمرة والمملك
للالك و الانتفاع للشترى ومنه باب الاجارة والمساقاة وشبه ذلك كالعرايا
الاستقراض .

(١) وردت كلمة « باب من رأى أن » .

(٢) راجع تفصيل ذلك فى الفتح ٤٣/٥ - ٤٤ و ذكر البخارى هذين البابين
تحت « كتاب الشرب والمساقاة » .

[٨٥] باب : من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس يحضر به .

مراد البخارى ان جواز ذلك ليس بشرط ان يكون ممن يقدر على الوفاء . فان كان ممن لا يقدر على ذلك ولم يعلم البائع الحال كان مدلسا ممنوعا منه ويدل عليه الباب الذى يليه .

[٨٦] باب : إذا قاص أو جازفه فى الدين فهو جائز .

مقصوده ان الوفا قد يجوز فيه مالا يجوز فى المعاوضات فان بيع معاوضه الرطب بالتمر فى المعارضة لا تجوز إلا فى العرايا ، وقد جوزہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم فى الوفا المحض .

[٨٧] باب : من أدرك ماله بعبثه عند مفلس .

أدخل البخارى البيع و الوديعة والقرض فى الباب لأن الحديث مطلق يدخل فيه الجميع والقرض أولى من البيع بذلك و الوديعة أولى منها لبقاء المالك لصاحبها .

[٨٨] باب : من باع مال المفلس أو المعدم فقسمه بين الغرماء .

الحديث المذكور عن جابر يحتمل الأمرين فى الترجمة وذلك يحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم انما باعه وسلم اليه الثمن لكونه ذا دروب فسله اليه ليوفيه الغرماء به .

(١) احيانا يحذف مؤلفنا جزءا من الباب فهنا ترك جزءا من آخره وهو :
• أو أعطاه حتى ينفق على نفسه ، ،

و يحتمل أن يكون يعم نيابة عنه لعدم رشده وتصرفه في نفسه عند من لم يملك سواه .

وعلى كل واحد من الاحتمالين فيجوز ان يكون سلم اليه الثمن ليفرقه على الغرماء ، إن كان رشيدا أو ليتفقه على نفسه إن كان سفيها .

[٨٩] باب : رد امر السفه والضعيف و إن لم يحجز عليهما .

ظاهرا قصد البخارى رد تعرف السفه والضعيف لقوله في المدبر ، فردّه خلافا لمن أجاره وصححه قبل الحكم فان المراد بذلك السفه الظاهر لأنه صلى الله عليه وسلم أجاز بيع حبان بن منقذ فان قيل : كيف دفع ثمن العبد إلى صاحبه مع سفهه ؟ اجيب : انما دفعه اليه بعد إعلامه طريق هدايته ورشده أو ان سفهه كان قلة فكر وتدبر ، لا عن فسق ظاهر .

(١) كما ذكرت ان المؤلف رحمه الله يختصر حتى الأبواب ؛ فهذا الباب في البخارى

كالآتي : باب من رد امر السفه والضعيف العقل و إن لم يكن حجر عليه

الامام ، انظر الفتح ٧٢/٥

اللقطة

[٩٠] باب : إذا جاء صاحب اللقطة ردما اليه لأنها وديعة^١ .

قوله : لأنها وديعة أى حكمها حكم الوديعة فى كونها أمانة فى يد الملتقط مضمونة عند التصرف فيها خلافا لمن أباحها بعد الحول من غير كتمان وهذه اللفظ وردت فى بعض طرق الحديث وشكل يحيى بن سعيد هل هى من لفظ النبى صلى الله عليه وسلم أو من أحد الرواة .

[٩١] باب : يأخذ الوديعة ولا يدعها تضييع^٢ .

وجه الدلالة من حديث أبى أن النبى صلى الله عليه وسلم أقر أيا على أخذ الوهب ولم يتكر عليه وأذن له فى الاستمتاع عند تعذر صاحبها لما فى ذلك من حفظ المال ، ولو تركت لاحتمل ان يأخذها خائن لا يظهرها .

[٩٢] باب : حلب الماشية^٣ .

(١) جاء فى البخارى : « باب اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردما عليه لأنها وديعة عنده »

(٢) و فى البخارى : « هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضييع حتى لا يأخذها من لا يستحق » انظر الفتح ٩٣/٥

(٣) هذا من اختصار المؤلف اما الذى ورد فى البخارى هو : « باب لا تحلب »

وجه مطابقته كتاب اللقطة ان اللين كالشئ المستهلك لضياعه ولعدم
من يأكله أو يشربه في الصحراء فهو في حكم اللقط المعرضة للضياع و يجوز
ان يكون صاحبه صديقا لايكم ويعلم رضاه بما ضيع به أبو بكر لقوله :
أو صديقكم ويؤيده كون الراعى لم يمنع في ذلك ولا دافع عنه وقول بعضهم
لأنه قال فيه نظر لأن ذلك كان قبل شرع القتال والنفي والغنيمة .

= ماشية أحد بغير إذنه ، وهذا يتعارض مع الحديث الذى أخرجه أبو داود
قال ابن حجر : استاده صحيح إلى الحسن وهو : إذا آتى أحدكم على ماشية
فان لم يكن صاحبها فيها فليصوت ثلاثا فان أجاب فليستأذنه فان أذن له وإلا
فليحلب ويشرب ولا يحمل ، انظر الفتح ٨٩/٥-٩٠

الهبة

[٩٣] باب : الهبة للولد الى آخر الترجمة ١ .

حديث النعمان مطابق للترجمة ، إلا أكل الرجل من مال ولده
بالمعروف فليس في حديث النعمان ما يشعر به ظاهراً ، وحديث مغيرة ومبته
لولده فليس في حديث النعمان ما يطابقه ظاهراً . ووجه مطابقتها ابنه
لحديث النعمان .

أما أكل الرجل من مال ولده فلانه أجاز . وحديث النعمان
الرجوع في الهبة بقوله : ارجعه - وفيه دليل على صحة الهبة ولذلك فاذا جاز
للوالد انتزاع ملك ولده بالهبة يظهر حاجة فلان يجوز الحاجة اولى .
وأما حديث ابن عمر فلان النبي صلى الله عليه وسلم خص ابن عمر
منزلة من عمر دون اخوته فدل على جواز تخصيص الأولاد كما خص مغيرة
ولده النعمان ٢ .

(١) تمام الترجمة هكذا : وإذا أعطى بعض ولده شيئاً لم يحز حتى يعدل بينهم

ويعطى الآخر مثله ولا يشهد عليه . .

(٢) وفي هذا الباب ضم باب آخر وهو باب الاشهاد في الهبة . وتكلم عليها

ابن حجر في الفتح ٥/٢١٠-٢١٦

[٩٤] باب : إذا وهب جماعة لقوم و رجل لجماعة مقسوما أو غير مقسوم^١ .

فيه حديث هوأزن وجه المطابقة انه يجوز ان يكون البالغون وهبوا لهم ويجوز ان يكونوا وهبوا للنبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم وهب لهم ، والمسلمون وهبوا لهم ولم يكن له قسمة فدل على جوازه .

[٩٥] باب : هبة المرأة لغير زوجها^٢ .

حديث عائشة : و الهبة إنما يطابق الرد إذا قلنا ان الهبة لعائشة وهو الظاهر و اختيار البخارى ، أما إذا قلنا الهبة للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يطابق الترجمة .

باب : هبة الجماعة لواحد و هبة الواحد لجماعة^٣ .

(١) فى هذا الباب ادخل مؤلفنا ثلاثة أبواب وهى كالآتى بالترتيب : باب هبة الواحد للجماعة الى آخره ، باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة ، والمقسومة وغير المقسومة ثم قال البخارى : وقد وهب النبي صلى الله عليه وسلم و أصحابه لهوازن ما غنموا منهم وهو غير مقسوم . باب إذا وهب جماعة لقوم ، انظر الفتح ٢٢٥/٥ - ٢٢٧

(٢) تكملة الباب هكذا - (٠٠٠ وعقتها إذا كان لها زوج فهو جائز إذا لم تكن سفينة فإذا كانت سفينة لم يحز)

(٣) هذا هو الباب الثالث الذى مضى ذكره فى الهامش هو : باب إذا وهب جماعة لقوم أو وهب رجل جماعة جاز ، قال ابن حجر : ان الجزء الثانى من الباب هو « أو وهب رجل جماعة جاز ، زيادة الكشمينى فى روايته وهذه »

فيه حديث موازن وقد تقدم الكلام عليه .

[٩٦] باب : من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق .

فيه حديث ابن عباس^١ فى المتقاضى شياً فقال أعطوه جزءاً من ستة ،
وجه مطابقة الحديث للترجمة ان الفضل من الست اختص به المتقاضى
ولم يشركه فيه أحد من الحاضرين تفسير أبى هريرة وغيره . وفيه نظر ،
لأن الفضل هنا تابع للملك تختص غير المهدي .

وفيه حديث ابن عمر ، وهبه البعير له ووجه مطابقة للترجمة انه لما
وهبه البعير لم يشاركه أبوه وغيره ممن كان حاضرا .

■ الزيادة غير محتاج اليها لأنها تقدمت مفردة بباب - إذن هذا تكرار .

(١) لم يخرج البخارى رحمه الله تحت هذا الباب حديثاً مسنداً عن ابن عباس كما
يتوهم من كلام المؤلف بل قال البخارى فى الترجمة : « ويذكر عن ابن
عباس ان جلساءه شركاؤه ولم يصح » بل الذى جاء عن ابن عباس وأخرجه
عبد بن حميد فى مسنده « من أهديت له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه فيها »
قال ابن حجر : وفى اسناده مندل بن على وهو ضعيف . انظر لترجمة الراوى

..... والفتح ٢٢٧/٥

كتاب الشهادات

[٩٧] باب : ما جاء ان البينة على المدعى .

وجه استنباط ذلك من الآثار انه لو كان القول قول المدعى من غير
بينة ، [١٨ - أ] لما احتج إلى الكتابة والاشهاد والاملاء من الشهود عليه ،
فلما احتج اليه دل على ان البينة على المدعى .

[٩٨] باب : شهادة المختبىء . [وأجازه عمرو بن حريث قال : وكذلك يفعل

بالكاذب الفاجر] .

وجه مطابقة حديث امرأة رفاعة للترجمة ان خالدًا أنكر عليها مجرد
سماع صوتها ولم يكن يرما ولا تراه ولم ينكر عليه ذلك وهذا المعنى موجود
في المختبىء ٢ .

[٩٩] باب : إذا شهد شامد أو مشهود بشئ . فقال آخرون ما علمنا بذلك

يحكم بقول من شهد .

وجه مطابقة حديث عقبة للترجمة و هي ان قول البينة يقدم على
النافي ان النبي صلى الله عليه وسلم رتب الارشاد للفراق فلا يبقى النكاح
على حاله .

(١) جمع شهادة وهي مصدر شهد يشهد ، والشهادة خبر قاطع والمشاهدة المعاينة

(٢) بالحاء المعجمة أى الذى يختفى عند التحمل .

[١٠٠] باب : شهادة السارق والقاذق و الزانى ١ .

مقصوده بما ذكر من الاخبار والآثار و فى الترجمة قبول توبة المذكورين ، إذا حديث توبتهم و قوله فى آخر الترجمة وكيف تعرف توبته ، إشارة إلى أنها تعرف بقرائن الأحوال الدالة على صدقها .
وقوله : وقد نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرأى سنة ونهى عن كلام كعب إلى آخره . دليل على ما قلناه من ظهور القرائن فانه لم تعرف توبة كعب و يتحقق الا بعد مضى المدة .

ومطابقة حديث عائشة فى السارق للترجمة ان النبي صلى الله عليه وسلم أقام عليه الحد وقد قال فى ماعز و الغامدية ما يدل على ان التوبة قبلت نحوهما وهو إلى معناها ، وقد وقع للبخارى مثل هذا كثير فى الاستدلال .
[١٠١] باب : شهادة الاعمى إلى آخر الترجمة ٢ .

مقصود البخارى بما ذكر من الاخبار والآثار ان الأصوات يعتمد عليها كما يعتمد على المشاهدة فإذا تحقق الاعمى صوت من يشهد عليه جازت الشهادة عليه إذا ما عرف به .

(١) فيه التقديم والتأخير انظر الفتح ٢٥٥/٥ - ٢٥٧ لاختلاف العلماء فى قبول شهادة هؤلاء الثلاثة بعد توبتهم .

(٢) وفى الترجمة : « باب شهادة الاعمى وأمره ونكاحه وإنكاحه ومبايعته وقبوله فى التأذين وغيره وما يعرف بالأصوات » وفى قبول شهادة الاعمى اختلاف انظره فى الفتح ٢٦٤/٥ - ٢٦٦

[١٠٢] باب إذا زكى الرجل رجلا كفاه .

قوله : كفاه ، ظاهر فى أخباره ذلك إذا يمارضه قادح و هو قول جماعة من الأصوليين والا كف على خلافه ، ووجه دلالة من حديث أبى بكرة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر التزكية مطلقا بل أنكر المبالغة فيها و ارشد إلى كيف تكون فلو لم تكن مفيد به لما ارشد اليها وأقر عليها ، و يجب المانع بانه مفيد مع مزك آخر لا بمفرده وليس فى الحديث ما يدل أحد الأمرين .

[١٠٣] باب : إذا إدعى أو قذف فله ان يلتمس البينة [و ينطلق لطلب البينة]

مقصوده ان الزوج والأجنبي فى ذلك سواء وذلك لأن حديث هلال بن أمية كان قبل ان تنزل آية اللعان ، حيث كان الزوج و الأجنبي فى الحكم واحد ، فاستنبط البخارى منه : ان الحكم فى ذلك مستمر فلا يرد عليه ان ذلك جرى فى حق الزوج لأن له مخرجا باللعان .

[١٠٤] باب : من أقام البينة بعد اليمين .

وجه مطابقة حديث أم سلمة للترجمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل اليمين الكاذبة ليحلله للحالف ما هو عليه حرام بل الحال فيه على ما كان عليه قبل اليمين فى التحريم ولو أقام اليمين قبل البينة سمعت فكذلك بعدما تسمع ليحكم بها والله أعلم .

(١) ورد فى الأصل بالنكرة إذا زكى رجل رجلا كفاه .

[١٠٥] باب : فضل الصلاح بين الناس والعدل بينهم .

وجه مطابقة الترجمة من حديث أبي هريرة ان المقصود بالحكم العدل
فضل الخصومة كما فى الحكم بالعدل وقيل لما عزم فى الحديث الناس كلهم
حكما ما كان العدل من الحكم الحكم ومن غيرهم الصلح بين الناس .
[١٠٦] [١٩ - أ] باب : إذا اشترط فى المزارعة إذا شئت أخرجتك .

استنبط من حديث جبير جواز الخيار فى المساقاة لئلا يأتى إلى أمد لأن
هذه المساقاة مع اهل خير لم تكن رهينة كما هو المعلوم من قوله : نقركم
ما أقركم الله ومفهومه انه متى أراد إخراجهم أخرجهم وفى هذا الاستدلال
نظر الاحتمال ان يريد بما أقركم الله أى ما لم يقع منكم مقتضى للفسخ من
خيانة أو غير ما لأن ذلك إنما يقع بقدر الله تعالى فليس فيه دليل على جهالة
مدة المساقاة وايضا لما فى ذلك من الضرر بالقليل .

الوصايا والوقف

كله ظاهر المطابقة للترجمة غير حديث عمرو بن الحارث وكان البخارى فهم من قوله .

[١٠٨] باب : قوله تعالى : [من بعد وصية يوصى بها أو دين^١] .

وجه مطابقة وصية العبد للباب ان الحق الاقوى يقدم على الحق الاضعف وكما يقدم حق السيد على حق العبد فكذلك الدين الاقوى يقدم على الوصية كالصدقة فيد اخذها اليد السفلى ويد اخذ الدين ليست سفلى لاسحقاقه اخذه فالدين اقوى فى الاخذ فيجب تقديمه .

ووجه آخر : وهو أن عمر اجتهد على توفية حقه من بيت المال وخلاصه منه مع أنه ليس متعيناً أخذه ولا بد ولكن شبهه عمر بالدين لكونه حقاً يأكله فكيف إذا كان ديناً متعيناً .

[١٠٩] باب : هل ينتفع الواقف بوقفه ؟

وجه المطابقة من حديث عمر قوله : لا جناح على من وليه ان يأكل منها من وليه وقد يليه الواقف فيدخل في العموم وهذه مسألة معروفة في

(١) الذى ورد فى البخارى « باب تأويل قوله تعالى . . . الآية ويذكر ان النبى

صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية . انظر الفتح ٢٧٨/٥

الأصل ، ان المخاطب هل يدخل فى عموم خطابه أم لا ١ .

[١١٠] باب : وابتلوا اليتامى ٢ .

مقصود جواز أخذ أجره العمل من مال اليتيم لقول عمر : لا جناح على من وليه ان يأكل بالمعروف وحديث عائشة ظاهر .

[١١١] باب : إذا وقف أرضا ولم يبين الحدود ٣ [فهو جائز وكذلك الصدقة]

ولم يبين حدوده لأن بينهما كان علما على حائط بعينه لم يحتاج إلى بيان الحدود فان قيل فالخراق حبس ولم يعلم وقد صح بغير تحديد قلنا تعين اضافته إلى المصدق إذا لم يكن له مخراق سواء فتعين لذلك .

[١١٢] باب : إذا وقف أرضا أو شرط لنفسه .

لم يبين موضع الترجمة ودليلها من الحديث اتكالا على معرفة الحديث

(١) هذا الحديث لا يطابق الترجمة الا عند من يقول : ان المتكلم داخل فى عموم خطابه ، وهى مسألة مختلف فيها فى الاصول أما الجمهور قائلون بجواز ذلك .

(٢) اما الذى فى الأصل : باب قول الله تعالى : (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا

النكاح) الآيات . وفى هذه المسئلة اختلاف فانظر الفتح ٣٩٢/٥

(٣) قال ابن حجر : ويحتمل أن يكون مراد البخارى ان الوقف يصح بالصيغة

التي لا تحديد فيها بالنسبة إلى اعتقاد الواقف وارايدته لشيء معين فى نفسه ؛

وانما يعتبر التحديد لاجل الاشهاد عليه ليبين حق الغير . الفتح ٣٩٦/٥

فان فى بعض طرقه ودلوى كدلاء المسلمين فيه ، [وقد تقدم مثل
هذا للبخارى^١]

[١١٣] باب : قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم

المراد بالشهادة فى الآية اليمين لا إقامة البيئة كما هو مشروع فيها ويمين
الكافر مقبولة إذا كان مدعى عليه ولعله تمبها كان مدعى للسرى و ولى الكافر
منكرا ذاك فحلف على عدمه واتفق^٢ .

(١) وفى الاصل : « باب إذا وقف أرضا أو بثرا أو اشترط لنفسه مثل ولا .

المسلمين . وفيه اختلاف كبير راجع الفتح ٤٠٧/٥ ، ٤٠٨ ،

(٢) فى هذه المسئلة خلاف كثير فراجع فى الفتح ٤١١/٥ - ٤١٢

الجهاد

[١١٤] باب : قوله تعالى : [قل هل يترصون بنا إلا إحدى الحسينين] ،
[والحرب بجمال]

وجه مطابقة الحديث للآية توهم منها قوله في الحديث بهم تكون لهم العاقبة وهي اما النبوة فتحصل الوفاء و الاخوة أو الغلبة للعدو فللمؤمنين العاقبة والآخرة وهي خير من نصرة الكفار العاجلة فللمؤمنين بقتالهم إحدى الحسينين .

[١١٥] باب : [عمل صالح قبل القتال]

[وقال أبو الدرداء : إنما تقاتلون بأعمالكم] .

وجه مطابقة الآية للترجمة ان الله تعالى ذم الذين يقولون مالا يفعلون مضمومه الذين قالوا وعزموا وقاتلوا لأن القول في طلب الجهاد والعزم عليه عمل صالح مقدم عليه .

(١) قال الكرماني رحمه الله : المقصود من الآية في هذه الترجمة قول الله في آخر الآية (صفا كأنهم بنيان مرصوص) لأن الصف في القتال من العمل الصالح قبل القتال ، هذا وجه آخر لمطابقة الآية للترجمة ، و الرأيان مناسبات ولكنني أميل الى ما قال مؤلفنا لأن في أول الآية عتاب على من يقول =

[١١٦] [٢٠-أ] باب : من اغبرت قدماه فى سبيل الله .

وجه مطابقة الآية للترجمة مضمون قوله تعالى : [ولا يطاؤون موطياً
يغيظ الكفار] لأن ذلك يتضمن المشى المودى لتغير الاقدام لا سيما فى
ذلك الزمان وضعفهم .

[١١٧] باب : الشهداء سبعة .

وذكر خمسة فقط وجوابه من وجهين : احدهما ان المسابقة بالخيال
المضمرة لم ينكر عادة ولم تستبعد ، أما غير المضمرة فقد ينكر ونعتقد انه
لا يجوز لما فيه من صفة سوقها والخطر فيه .

فتبين بالحديث جوازه وان الاضرار ليس بشرط فى جواز المسبق
عليها . و الوجه الثانى : انه أراد حديث ابن عمر بطوله وفيه المسابقة على
المضمرة ، فذكر طرفاً منه للعلم بياقيه فان قيل فكان ذكر الطرف المطابق
أولى ، قلنا : جوابه ما قدمناه ان ذلك معلوم لا يتطرق اليه الوهم بخلاف
مالم تضر لما قدمناه ٢ .

= ولم يفعل فأخذ المناسبة من أولها أولى لأن العتاب جاء لأهمية هذه المسئلة
والله أعلم - انظر فتح البارى ٢٥/٦

(١) ورد فى البخارى بلفظ « الشهادة سبع سوى القتل »

(٢) ما فهمت كلام المؤلف رحمه الله لأنه أشار إلى حديث ابن عمر ولم أجد
ذكره فى الفتح مع ان ابن حجر نقل عن أصل الكتاب الذى لخصه مؤلفنا =

[١١٨] باب : غزو النساء و قتلهن [مع الرجال] .

إن قيل لم يذكر فى الحديث قتلهن فكيف ترجم له ؟ قلنا لأنهن
بصدد الدفع عن أنفسهن ، إذا قصدن بالمقابلة ونحوها لأن حضر القتال ،
فظه بذلك .

[١١٩] باب : الخروج فى آخر الشهر .

قصده الرد على من كره ذلك عملا بقول المنجمين وقد أشكل هذا
الحديث على فقهاء إن كان سفره يوم السبت فانما بقى اربع من ذى الحجة
لأن الخميس كان أول ذى الحجة و إن كان يوم الخميس كما قال ابن حزم
فالليل السبت ولا يجوز ان يكون خروجه يوم الجمعة لقول أنس : صلى الظهر
بالمدينة أربعاً والعصر بذي الحليفة ركعتين ، وجوابه : ما روى أن الخروج كان

= رحمه الله قال ابن منير : و يحتمل أن يكون أراد التفتيش على أن الشهادة
لا تنحصر فى القتل بل لها اسباب أخرى وتلك الاسباب اختلفت الأحاديث
فى عددها ففى بعضها خمسة و فى بعضها سبعة والذى وافق شرط البخارى
الخمس فقيه بالترجمة على أن العدد الوارد ليس على معنى التحديد ، والترجمة
مخالفة للحديث تماماً والسبب المذكور عن ابن منير معقول ، أما كلام ابن
بطلال : ان البخارى أراد أن يدخل حديث جابر بن عتيق أخرجه مالك وفيه
« الشهداء سبعة » سوى القتل فى سبيل الله ، فأعجلته المنية عن ذلك ؛ فهو
مردود كما ذكرت سابقاً أن البخارى قرئ عليه كتابه هذا مهذبا و مبوبا ،
راجع الفتح ٤٣/٦ - ٤٤

يوم السبت و قوله : خمس بقين اى فى أزمانهم حالة الخروج بتقديراتهم
فاتفق ان كان الشهر ناقصا فاخبرن بما كان فى أزمانهم يوم الخروج لان
الامل تمام الشهر .

[١٢٠] باب : يقاتل من وراء لإمام [ويتقى به]

مطابقة الحديث للترجمة ان المتأخر صورة قد يكون متقدما معنى
فالامام ان كان متأخرا فى الصورة فهو متقدم فى المعنى لان تأخيرها اهن له
فيقوى قلب اجناده فكانه متقدمهم فى المعنى .

[١٢١] باب : قوله صلى الله عليه وسلم : نصرت بالرعب مسيرة شهر .

مطابقة حديث أبي سفيان للترجمة قوله انه ليخافه ملك بنى الأصفر
وكان بالشام وبين الشام والحجاز مسيرة شهر .

[١٢٢] باب : الأخذ بالركاب^١ .

استنبط ذلك من قوله : وتعين الرجل على دابته ، ومن جملة ذلك
الأخذ بالركاب فان فيه إعانة على ركوب الدابة - والله أعلم .

[١٢٣] باب : السفر بالليل^٢ .

(١) وفى الأصل : باب من أخذ بالركاب ونحوه اى من الاعانة على الركوب
ونحوه .

(٢) فى الأصل ما جاء ذكر الليل بل الذى جاء . « باب السير وحده » ، يعنى
لم ييوب البخارى بذكر الليل مع ان له ذكر فى الحديث الثانى « ما سار
راكب بليل وحده » .

ذكر حديثين احدهما فى جوازه والثانى فى منعه . وذلك لان للسير فى الليل حالتين : احدهما : الحاجة اليه بحديث الزبير فبين جوازه فى الاول والحق حالة خوفه فبين التحرير منه فى الثانى .

[١٢٤] باب : إذا أحرق الكافر من المسلم هل يحرق ١ .

وجه استنباطه من الحديث ان النبى صلى الله عليه وسلم فعل بالعربيين مثل ما فعلوه براعيه من سمل العين وغيره و يكون قوله : لا تعذبوا بعذاب الله ، إذا لم يكن فى مقابلة فعل الجانى و الحديثان لموضع النهى و الجواز .

[١٢٥] [٢١ - أ] باب : قتل المشرك القائم ٢ .

مطابقة الحديث للترجمة ان قتل المشرك غيلة جائز والنوم فى معنى قتله غيلة .

[١٢٦] باب الكذب فى الحرب ٣ .

فى استنباطه من هذا الحديث نظر لاحتمال ان يهديه المعارض فقوله عنانا اى تكاليف الشرعية وقوله سألنا الصدقة اى بأمر الله قلت

-
- (١) لم ترد هذه الترجمة فى البخارى بلفظ « الكافر » بل الذى ورد هو « باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق ؟ »
- (٢) فيه التقديم والتأخير فى الأصل « باب قتل النائم المشرك »
- (٣) ما بوب البخارى بالصدق بل بوبه « باب الكذب فى الحرب » ومعنى كلام مؤلفنا فيه نظر يعنى الترجمة غير مطابقة للترجمة ونقل ابن حجر كلام ابن المنير فى الفتح فانظره الفتح ١٥٩/٦

ولو استدل عليه بما جاء فى بعض روايات الحديث استأذن النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول فاذن له فلو كان كما ترى استأذن عليه وعزم عليه قول الصدق والمعارض ، لما احتاج إلى استئذانه واذنه .

ومن عادة البخارى احيانا ان يذكر طرف حديث فيه دلالة ويترك موضع الدلالة للعلم به .

ويحوز ان يريد بالكذب المعارض وسماه كذبا لأنه فى الصورة كذلك كما جاء فى حديث ابراهيم فى الكذبات الثلاث مع أنها كملت من المعارض وسماها كذبا لظهوره بصورته .

[١٢٧] باب : النداء يا صباحاه .

وجه دلالة جواز ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكره كما أنكر فى حديث وكيع الأنصارى فانه دعا اقوام مخصوصين من الطرفين وفيه اشارة الفتن من الطرفين فلذلك أنكره .

[١٢٨] باب : إذا أسلم قوم فى دار الحرب ولهم مال أو ارضين فهى لهم^٢

وجه الدلالة من حديث عقيل ملك ما استولى عليه من ملك النبي صلى الله عليه وسلم وملك على فلان يستنفر ملكه على ما هو ملكه باستيلائه أولى ان يستمر ملكهم ووجه من حديث أبي بقوله : وأسلموا عليها .

(١) كما قلت ان المؤلف يختصر حتى التراجم فهذا الباب ورد هكذا : « باب من

رأى العدو فنادى بأعلى صوته : يا صباحاه حتى يسمع الناس » .

(٢) وقع فى لاصل « أرضون » .

[١٢٩] باب : تأييد الدين بالرجل الفاجر

فيه دليل على أن السلطان الذاب عن حوزة الاسلام والقائم بمصالحه لا يهمل جانبه لا يجرح عليه ولا تترك حرمة لفجوره في نفسه بل يجب طاعته في غير معصية الله تعالى والأحاديث في هذا المعنى كثيرة .

[١٣٠] باب : فن تكلم بالفارسية و الزكاة

وجه الدلالة على جوازه مطابقة حديث الحسن للترجمة انه خاطبه بما فيه ويخاطب به الاطفال خاصة ولا يخاطب به الرجال فاشبه بما يخاطب به العجمى بلسانه أو أهل كل لسان بلسانهم دون غيرهم .

[١٣١] باب : نفقة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم [بعد وفاته] و

[١٣٢] باب : بيوتهن و

[١٣٣] باب : درعه

و ما ترك قصده بذلك كله انه بما يورث و اتفاق ازواجه والصحابة عليه لأن لكل واحدة منهن استئذان بمسكنها و بما كان عندها و في يدها ولو كان حراما لما فعلته احداهن و لا وافقهن الصحابة عليه و لا كانت كل واحدة ففيها بما في يد الأخرى وغيرهن فدل ذلك كله على عدم ارثه اجماعا

[١٣٤] باب : قوله تعالى : [فان الله ختمه وللرسول] إلى آخره

[يعنى للرسول قسم ذلك و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

انما أنا قاسم و خازن ، والله يعطى]

مقصود البخارى ترجيح قول من قال ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يملك خمس الخمس وإنما . . . اليه قسمته فهذا وجه مطابقة الأحاديث للترجمة .

[١٣٥] باب : بركة الغازى فى ماله .

[حيًا وميتًا مع النبي صلى الله عليه وسلم وولاية الأمر]
وجه دلالة من حديث الزبير [٢٢ - أ] انه انما بورك له فى ماله البركة العظيمة حيا وميتا ببركة غزوه وما حصل له منها من القيام وعدم دخوله فى شئ من الولايات .

[١٣٦] باب : الدليل على ان الخمس لنواب المسلمين .

وجه الدلالة من حديث هوازن قوله صلى الله عليه وسلم حق نعطيهِ من أول ما بقى لله علينا وظاهره انه من الخمس ووجه دلالة من خير وأهل السفينة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع لهم من مال المقاتلين بدليل انه لم يستأذنهم كما استأذن جيش هوازن فدل على ان المدفوع لهم لم يكن من مال المقاتلين بل هو بما لا حق لهم فيه وهو الخمس وقوله : فاسهم لنا أى أعطانا سهما من الغنيمة وهو بما خص الخمس لما ذكرناه .

(١) قصة الزبير بن العوام فى دينه وما جرى لابنه عبد الله فى وفاته مفصلة جاءت

فى الأحاديث ذكرها ابن حجر فى الفتح راجع ٢٢٨/٦ - ٢٣٥

(٢) فى هذه المسئلة اختلاف العلماء فانظر الفتح ٢٢٨/٦ - ٢٤٣

الجزية

[١٣٧] باب : الجزية مع أهل الحرب .

جمع بين الجزية والموادعة اما لأنها بمعنى واحد وهو ان يأخذ الجزية موادعة والموادعة المشاركة وأراد بالموادعة الدلالة من الحديث الأخير وهو ترك التماسه مقاتلة العدو بعد نضافهم إلى أن قضى الترجمان حديثه وقال ما قال وكذلك تأخير القتال إلى الزوال .

[١٣٨] باب : إذا وادع الامام ملك القرية هل يكون ذلك لبقيتهم .

وجه الدلالة ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل مديته وكتب له يحرم وقبول مديته موذن بموادعته وكتابته له يحرم موذن بدخولهم في الموادعة

(١) هذا تلخيص الباب والتفصيل « باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب » فقال ابن حجر : فيه لف ونشر مرتب ، لأن الجزية مع أهل الذمة ، والموادعة مع أهل الحرب . ومعنى الجزية قيل : من جزأت الشيء . اذا قسمته وقيل : من الجزاء أى لأنها جزاء تركهم ببلاد الاسلام وقيل : من الأجزاء لأنها تكفى من توضع عليه في عصمة دمه .

اما الموادعة : المراد بها : مشاركة أهل الحرب مدة معينة لمصلحة ، ثم

فقل كلام ابن المنير افطر الفتح ٢٥٩/٦ - ٢٦٦

وذلك لأن موادة الملك موادة رعيته ، لأن قوته بهم وحاجتهم اليه ، فلا معنى لانفرادهم دونهم او إنفرادهم دونه عند الاطلاق ولأن العادة قاضية بذلك اما عند تخصص بعض فلا إشكال فيه^١ .

[١٣٩] باب : ترك جثث المشركين فى البئر ولا يؤخذ لها ثمن .

اشار الى ان المشركين سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشتروا جيف القتلى فابى ذلك ، ولعله لم يكن على شرط البخارى فاستأنس به واستنبط الحكم من وجه آخر ، وهو ان الغالب انهم لو علموا انه يأخذ ذلك لبذلوه اكراما لأهلهم لكنهم تركوا ذلك فدل على أن تركهم كان لعلمهم انه لا يقبل ذلك فدل على عدم جوازه^٢ .

[١٤٠] باب : الغادر للبئر والفاجر^٣ .

(١) قال ابن حجر رحمه الله بعد نقل كلام ابن المنير الذى ذكر ملخصه ابن جماعة : « وهذا القدر لا يكفى فى مطابقة الحديث للترجمة لأن العادة بذلك (اى موادة الملك موادة رعيته) معروفة من غير الحديث وإنما جرى البخارى على عادته فى الاشارة إلى بعض طرق الحديث الذى يورده . انظر الفتح ٢٦٧/٦ »

(٢) ورد فى الأصل « باب طرح جيف المشركين فى البئر . . . » وأما الذى أشار إلى أن المشركين سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشتروا جيف القتلى . . . ، هذا حديث يرويه ابن عباس أخرجه الترمذى وغيره .

(٣) ورد فى الأصل « باب إثم الغادر . . . » .

وجه مطابقة اللوا. للترجمة ظاهر و وجه مطابقتها لحديث مكة انه
استنبط منه ان قتل الفاجر بمكة غدر لا يجوز كما هو مذهب أبي حنيفة ،
ووجهه ان البر لا يختص بتحريم بلد دون بلد بل هو محرم فى كل مكان فدل
على ان الذى اختص به الحرم تحريم قتل الفاجر المستحق للقتل فيه والا
لم يكن المقبة نويه على غيرهما لأن تحريم قتل البر وجواز قتل المستحق للقتل
فى غيرهما بالاجماع فدل على ان الذى اختصت به مكة ما ذكرناه .

كتاب النكاح

[سقط منه بدء الخلق إلى آخر التفسير]

[١٤١] باب : تزويج المعسر الذي معه القرآن و الاسلام .

فيه حديث ابن عباس في النبي عن الاستنصاء ووجه مطابقته للترجمة انه نهام عن الاستنصاء مع حاجتهم إلى النكاح ، وفيهم المعسرون فدل على جواز نكاح المعسر اذ لو منع ذلك مع الاستنصاء لشق ذلك غاية المشقة وقوله : الذي معه القرآن و الاسلام تنبيه على حديث الذي زوجه بما معه من القرآن وكل مسلم لا بد له من حفظ شيء من القرآن فامتزج من الحديث مطابقة الترجمة ولذلك قال و الاسلام .

[١٤٢] باب : نكاح البنت .

فيه ولا تعرض على بناتكن لما كان المخاطب به أم حبيبة وغيرها من أزواجه ، وقال لمن : لا تعرض على بناتكن ومن لمن بنات فيهن ثيبات قطعاً فاستنبط من قوله : بناتكن انه يزوج الثيبات وهذا فيه تنبيه على دقة استنباطه والا فتزويجه الثيبات متواتر بين اهل العلم من الصحابة والى الآن . واما مطابقة ذلك من حديث جابر فظاهر لانه أقره على تزويج الثيب و دعا له .

[١٤٣] باب : اتخاذ السرارى ومن أعتق جارية ثم تزوج بها .

مطابقة الترجمة من حديث ابراهيم عليه السلام لا يظهر من لفظ هذه الطريق بل من لفظه من طريق آخر صرح فيه بان ساره مملوكته اياها و انه اولدها اسماعيل فاكتفى بالاشارة إلى أصل الحديث كعادته فى أمثال ذلك ، وقد ذكرناه ، فان قيل : فهل لا ذكر الرواية المصرحة بمقصود الباب قلنا : أما أنه كره إعادة السند أو قصد به طرق الحديث لحصول قوته بذلك .
و أما مطابقة حديث صفية للترجمة فظاهر لأنه لو لم يكن جائزا لما شك الصحابة فيها هل هى زوجه أو سرية .

[١٤٤] باب : الاكفاء فى الدين .

وجه مطابقة حديث سالم للترجمة وحديث ضباعة ظاهر لأن سالما مولى وابن حذيفة أموى وضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب هاشمية والمقداد بهزاتى تبناه الأسود وهو يعرف وكان حليف له .

[١٤٥] باب : الحرية تحت العبد .

ليس فى الرواية التى ذكرها ان مغينا كان عبدا لكنه صح ذلك من طريق أخرى انه كان عبدا وقد خيرها النبي صلى الله عليه وسلم فدل على

(١) جمع كفء (بضم أوله وسكون الفاء) معناه المثل والنظير ، وهذه المسئلة عتاف فيها و اعتبار الكفاءة فى الدين متفق عليه ؛ فلا تحمل المسئلة لكافر

أصلا انظر الفتح ١٣٢/٩-١٣٦

جواز الحرية تحت العبد وأورد البخارى الحديث بهذه الرواية اشارة إلى حديث بريرة وما صح فى مجموع طرقه الذى ذكر فيه انه كان عبدا وإن لم يكن هذا فى هذه الرواية على عادته كما قدمناه آنفا .

[١٤٦] باب : تفسير ترك الخطبة .

ظن بعضهم ان هذا من باب النهى عن خطبة الرجل على خطبة أخيه وقال لأن أبا بكر متحقق انه عن يجب النبي صلى الله عليه وسلم ويؤثره على غيره بالاجابة وإن لم يكن عليه .

وقال غيره : لأنه إذا امتنع من الخطبة مع عدم علم الولي بالخاطب مع علمه أولى بالمنع . وعندى ان مراد البخارى مطابقة الحديث للترجمة الاعتذار عن ترك إجابة الولي إذا يخاطب رجلا على وليته لما فى ذلك من الم عار الرد على الولي و انكسار القلب وقلة الخدمة بخلاف رد الخاطب على نفسه أو لغيره لأن العادة جارية بخطبة الرجل على نفسه وعلى غيره غالبا فلا يحصل الخجل بالرد بخلاف الولي إذا خطب على موليته ورد بان العار فيه و الخجل أشد فينبغى ان يبين المخطوب عذره فى عدم قبول خطبة الولي دفعا للوحشة فى القلوب ، لينجل الحاصل بذلك - والله أعلم .

[١٤٧] باب : قوله : [و اتوا النساء صدقاتهن نحلة] وكثرة المهر وأدنى

ما يجوز [من الصداق] .

استدل على جواز الكثرة بقوله : قطار او على أولى ما يجوز بقوله :

فريضة [٢٤-أ] فاطلق الاسم فدل على جوازه بكل ما يطلق عليه فريضة فلا يجد حيثذ لاكثره ولا لاقله واستأنس بحديث وان النواة على قلة الصداق لا على أقله^١ .

[١٤٨] باب : حق إجابة الوليمة والدعوة - إلى آخر الترجمة .

[ومن أولم سبعة أيام ونحوه ، ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين] .

مقصود البخارى ان الأحاديث مطلقة في إجابة الداعي ولم يبين النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك عددا معينا فدل ذلك على الرد على من أنكر بعد يومين وجعله سمعة .

وقد جاء في حق البكر سبعة أيام في الإقامة عندما فكانها أيام العرس ، فاستنبط منه جواز الوليمة سبعة أيام فان قيل فقد روى كرامته في اليوم الثالث أبو داؤد و الترمذى . قلنا : كان البخارى رد ذلك ولم يصححه الترمذى^٢ .

[١٤٩] باب : حسن المعاشرة مع الأهل .

(١) الفتح ٢٠٤/٩

(٢) اختلف العلماء في مدة الوليمة ورد البخارى في الترجمة على من قال بكرامته في اليوم الثالث فان حبر رحمه الله ذكر هذا الاختلاف وتكلم على

الأحاديث الواردة في هذه القضية . الفتح ٢٤١/٩-٢٤٤

مطابقة الحديث للترجمة قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كابي زرع
لام زرع وفي رواية غير أنى لا أطلقك^١ .

[١٥٠] باب : قول الرجل لصاحبه : هل أعرضتم الليلة و طعن [الرجل]
ابنته فى الخاصة عند العتاب .

حديث عائشة مطابق للترجمة الثانية لطعن الخاصة ، و أما الترجمة
الأولى بقوله : هل أعرضتم لحقه ان يورد لها ما يطابقها و هو حديث أبى
طلحة لما مات ابنه ، وقد يجاب : بانه لما كانت كل واحدة من الحالتين ممنوعة
فى الحالة التى ورد فيها كان ذلك جامعاً بينهما فان طعن الخاصة لا يجوز
الا مخصوصا بحالة العتاب والغضب ، وكذلك سؤال الرجل عما كان بينه وبين
امه من الجماع لا يجوز الا فى مثل حال أبى طلحة من نساءه و تسليته عن
مصابه بولده وبسطة فى ذلك مع انتفاء الظنة به .

(١) قلقد تكلم الحافظ ابن حجر على هذا الحديث « كنت لك كابي زرع لام
زرع » وخرجه تخريجا مفصلا ثم تكلم عليه من ناحية اعراية طويلا وذكر
اقوال العلماء والنحاة فراجع الفتح ٢٥٥/٩ - ٢٧٨

الطلاق

[١٥١] باب : من أجاز الطلاق الثلاث ، وقوله تعالى : [أو تسريحاً بحسان^١]

مراده توجيه إيقاع الطلاق الثلاث إذا وقع دفعة خلافا لمن قال لا يقع وهو الحجاج بن أرطاة وقوله : وما يلزم منه هو البتات وهو يحتمل للثلاث ولم يعين في الحديث الإشارة بالخلع هل كان في دفعة أو دفعات ، فدل على تساوى الحكم فيهما^٢ .

[١٥٢] باب : شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة .

مقصوده ان شفاعته الحاكم بالصلح بين الزوجين أو لأحد الخصمين عند الآخر جائز ولا يعد ذلك ميلا منه معه ولذلك أشار به بالخلع والشفاعة إلى الزوج فيه ، لا يعد عند الحاجة اليه .

(١) ذكر البخارى هذه الآية من أولها : (الطلاق مرتان ...) إلى آخر الآية

(٢) اختلف العلماء قديما وحديثا في هذه المسئلة ؛ اى في وقوع الطلاق الثلاث

دفعة واحدة ، والقوا كتباً كثيرة فلا ارى حاجه لذكر الاختلاف هنا لان

الكتب مليئة بذكره ، فراجع الفتح ٣٦٢/٩-٣٦٧ وعدة القارى وكتب

الفقه وشروح الكتب الستة .

[١٥٣] باب : المفقود فى أهله .

مقصوده بما ذكر من الاخبار والآثار ان المفقود زوجها تعارضت فيها الأدلة ، هل تصبر بمدة ثم تفسخ أو تصبر أبدا ، وذلك ان حديث اللقطة يشتمل على الغنم الذى يخاف ضياعه فان فيه الاذن فى التصرف فيه فكذاك المرأة تبقى سنة ثم تتصرف فى نفسها بعد اتفاق الحاكم بطليقه - وبه قال ابن المسيب .

و اشتمل ايضا على الابل التى لا يخاف ضياعها وتستمر على حالها فكذاك المرأة تستمر على بقاء النكاح إلى أن يتحقق وفاته أو عدم تعميره و هو ظاهر -

اختيار البخارى لأن بقاء النكاح ممكن كما ان بقاء الابل ممكن فكما لا يتصرف الملتقط فى الابل فكذاك لا تتصرف المرأة فى نفسها لكن يعارضه ما فيه من خوف المرأة كما لا يخفى لعدم القدرة على حقوقها وغير ذلك .

[١٥٤] [٢٥ - ١] باب : الاشارة فى الطلاق والامور .

مقصوده بما ذكر من الحديث والآثار ان الاشارة إذا فهمت من

(١) ذكر فى الباب : حكم المفقود فى أهله وماله ، قال ابن حجر : دخول حكم الأهل يتعلق بأبواب الطلاق بخلاف المال لكن ذكره معه استطرادا ، وقول ابن المسيب ايضا فى الترجمة وهو : إذا فقد فى الصف عند القتال تربص امراته سنة ، وفى هذه المسئلة ايضا اختلاف . راجع الفتح ٤٣١/٩

لاخرس وغيره نزلت منزلة اللفظ فى ترتيب الاحكام عليها وان الشرح اعتبرها فى الحكم كاللفظ .

[١٥٥] باب : إذا عرض بنى الولد .

ظاهر مقصوده بالباب ان التعريض بالطلاق ليس له حكم التصريح لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبر ذلك من الرجل ولا رتب عليه حكمه ، وما قدمه من اعتبار الاشارة بمقتضى اعتبار التعريض وهو مذهب مالك ، وأجاب عن الحديث ان الرجل لم يعرض بالقذف بل كان مترياً فى النسب رية يضرب المثل له ١ .

[١٥٦] باب : المطلقة إذا خشى عليها فى بيت زوجها ٢ .

ذكر فى الترجمة الخوف عليها والخوف منها والحديث يقتضى الخوف عليها وقاس الخوف منها على الخوف عليها ويؤيده قول عائشة لما فى بعض طرق الحديث أخرجك هذا اللسان فكان الزيادة لم تكن على شرطه فضمنتها الترجمة قياساً .

[١٥٧] باب : قوله تعالى : [ولا يحل لمن ان يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن]

(١) انظر كلام ابن حجر رحمه الله على هذا الحديث فهو مفيد جداً الفتح ٤٤٢/٩ - ٤٤٥

(٢) وفى الأصل : . باب المطلقة إذا خشى عليها فى مسكن زوجها ان يقتحم عليها أو تبذو على أهلها بفاحشة . .

استنبط اعتبار قولها فى الحيض والحمل بقول النبي صلى الله عليه وسلم
أجابتنا هى فرتب حبس الحاج على مجرد قولها ، فدل على انه معتبر فى العدة
والحمل والحيض .

[١٥٨] باب : المهر للدخول بها [عليها وكيف الدخول أو طلقها قبل
الدخول والمسبب] .

وكيف لو طلقها قبل الدخول استنبط من حديث بنى عجلان كمال المهر
بالدخول بها و هو منطوق من قوله : ان كنت صادقا فقد دخلت بها .
ثم استنبط عدم كماله قبل الدخول من مفهوم قوله : ان كنت دخلت
ومفهومه : ان لم يكن دخل لم يستكمل و عليه بالنصف من الآية .

[١٥٩] باب : كسوة المرأة بالمعروف .

استنبط المعتبر المعروف ما يقتضيه الحال من رضى فاطمة بالقطعة
من الحلة لما كانوا عليه من ضيق الحال فدل على اعتباره من غير اسراف
ولا تقتير .

[١٦٠] باب : نفقة المعسر [على أهله] .

استنبط وجوب النفقة على المعسر من حديث الواقع على أهله فى
رمضان لأنه كان معسراً اسقط عنه الكفار لمعارضة ما هو واجب منها وهو
حق الزوجة بدليل صرف ذلك إلى نفقة أهله فدل على وجوبها .

[١٦١] باب : وعلى الوارث مثل ذلك [وهل على المرأة منه شئ ؟] .

مقصود البخارى الرد على من أوجب النفقة والارضاع على الام
بعد الأب لحديث أم سلمة ومنه وذلك لأن كلام كل على الابن ومن تجب
نفقته على غيره ، كيف تجب عليه لغيره .

وحمل حديث أم سلمة على التطوع لقوله لك أجر ما أنفقت .
وحديث منده وأباح لها أخذ نفقتها لبنها من ماله فدل على سقوطها
عنها فكذلك بعد وفاته ، وفي استدلال البخارى نظر فانه لا يلزم من سقوطها
عنها في حياة الأب وقيامه بذلك ، سقوطها بعد وفاته لوجود المتفق سواها في
حياته وعدمه بعد موته فبقيت النفقة مع القدرة .
[١٦٢] باب : المراضع من المواليات وغيرهن .

استنبط من حديث أم حبيبة ان الرضاع من الامة كما هو من
الحرائر في التحريم واثاره لان ثويبة كانت أمة لآبي لب ، اعتقها حين
بشرته بالنبي صلى الله عليه وسلم .

(١) المواليات من الموالى لا من الموالاة وقال ابن بطال : كان الاولى ان يقول
الموليات جمع مولاة وأما المواليات فهو جمع الجمع مولى جمع التفسير
ثم جمع موالى جمع السلامة بالالف والتاء فصار مواليات .

الصيد و الذباح

[١٦٣] باب : التسمية .

ترجم الباب بالتسمية وليس في الآثار ما يطابقها ولكن في حديث
عدي ذلك ، فيجوز ان يكون قصد بالآثار الشرط على كتاب الصيد ليطابقه .
وبحديث عدي في كيفية الصيد والتسمية الرد على باب التسمية ليطابقه
ويجوز أن يكون قصد بالآثار بيان اجمالها وبحديث عدي بيانها منه .

[١٦٤] باب : الصيد .

مقصوده من الأحاديث المذكورة ان الصيد جائز لمن هو معيشته ولمن هو
عيشه وان عرض له الصيد اتفاقا لحديث أبي طلحة كل ذلك جائز باتفاق .
أما الصيد على وجه اللهو كما هو عادة الملوك و الأمراء فقيه خلاف
بين العلماء و ذهب له الشافعي .

[١٦٥] باب : التصيد على الجبال .

مقصوده التنبيه على ان معاناة الانسان و دأبته للشقة في طلب الصيد
جائز وإن لم يكن ضرورة اليه بشرط أن لا يخرج عن حد الجواز .

(١) فيه تقديم وتأخير ؛ والصيد مصدر صاد يصيد صيداً ، وعومل معاملة الاسماء
فأوقع على الحيوان المصاد .

[١٦٦] باب : آنية المجوس والميئة .

ترجم بالمجوس وذكر في الحديث أهل الكتاب وجوابه انه لما استوى
المجوسى والكتابى فى عدم توقى النجاسات الاسلاميه . . . لا تحمل بالزكاة
لحديث جبير ولذلك عبر عنه بالمئة فى ترجمة الباب فطابق الترجمة .

[١٦٧] باب : المسك .

قصد بالحديث طهارة المسك وانه من الطيبات لامن الخبائث المنفصلة
عن الحيوان لانه ساقه بسياق التعظيم بالتشبه به وانه لو كان من الخبائث
ما سبق فى معرض التعظيم .

[١٦٨] باب : من ذبح أضحية غيره .

حديث ابن عمر غير مطابق للترجمة الا ان يكون الحق الاطاعة
بالاستقلال لانها بمنزلة وأما ذبحه عن لسانه فاما أن يكون ملكهن ذلك
ثم ذبحه عنهن من ماله كما يخرج عنهن زكاة الفطر .

الاشربة

[١٦٩] باب : الخمر من العنب وغيره .

مقصوده الرد على الكوفيين في تفريقهم بين المتخذ من العنب
ولم تحرموا من غيره الا القدر المسكر وظواهر الاحاديث عليهم .

[١٧٠] باب : من يستحل ويسميها بغير اسمها ٢ .

وذكر بعض الحديث وهو المطابق لاول الترجمة وأما باقى الترجمة
فترك موضع الدلالة منه وهو قوله : في غير هذه الطريق يسمونها بغير
اسمها ، أما الاكتفاء بالمذكور لدلالته على بقية الاحاديث أو ان تلك الزيادة
لم تثبت على شرطه وقوله : من أمق ، فيه دليل على أنهم استحلوها بتأويل
إذ لم يكن بتأويل لكان كفرا وخروجا عن أمته لأن تحريم الخمر معلوم من

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : ويحتمل ان يكون مراد البخارى بهذه

الترجمة وما بعدها ان الخمر يطلق على ما يتخذ من عصير العنب ويطلق على

نبيذ البسر والتمر و يطلق على ما يتخذ من العسل فعقد لكل واحد منها بابا

ولم يرد حصر التسمية في العنب . الفتح ٣٥/١٠

(٢) ورد في بعض الروايات بتذكير الخمر و ذلك باعتبار الشراب و إلا فالخمر

مؤنث سماعي .

الدين بالضرورة .

[١٧١] باب : شراب الحلوا^١ والعسل .

مقصوده من حديث الزمى انما هو قوله : أحكم لكم الطيبات ومنها ان الحلو والعسل من الطيبات فهو حلال ، وأما ذكر البول وعدم حله فانما ذكره البخارى ايراداً للحديث بكامله فاقضى ذلك ذكر اول الحديث وهو تحريم البول ، لأن ذكر البول متعلق بالترجمة أو له تعلق باب .

وأما قول ابن مسعود فاشارة إلى قوله تعالى : [فيه شفاء للناس] فدل على حله لأن الله لم يجعل الشفاء فيما حرمه .

[١٧٢] باب : النفس فى الاناء^٢

[١٧٣] باب : الشرب مرتين أو ثلاثة

مقصوده فى البابين مختلف فالاول : النهى عن النفس فى الاناء و الاسقية لأن ذلك يغيره و يليه بيانه [٢٧- أ] ومقصوده بالثانى جواز النفس فى الشرب لانه أروى وأقوى ، ومقصوده بالاول : النهى وبالثانى : الاستحباب و لا يجزى أحدهما عن الآخر كما قاله قوم .

(١) بالمد وبالقصر قال الخطابى : هى ما يعقد من العسل ونحوه قال ابن التين : هى النقيع الحلو ، قال ابن بطال : الحلوى كل شئ حلو و يطلق على غير المشروب حلوى .

(٢) و فى الأصل : باب النهى عن النفس فى الاناء . .

[١٧٤] باب : شرب الماء للبركة١ .

مطابقة الترجمة قوله : « فجعلت لا آلو ما جعلت فى بطنى منه »
وقصده ان كثرة الشرب للبركة لأنكره فى الشرب للطعام والحاجة ويشهد
لذلك استحباب التضييع من ماء زمزم .

(١) وفى الاصل : « شرب البركة والماء المبارك » .

الاطعمة

[١٧٥] باب : من أكل حتى شبع .

الشبع المذكور في الباب من الصحابة يجوز ان محمولا على شبعهم المعتاد منهم وهو ما جاء في الحديث ثلث طعام و ثلث شراب و ثلث نفس فيكون المراد ما تملأ ثلث البطن و يجوز ان يكون المراد هنا املأهم بالشبع على سبيل البركة بالنبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في باب : شرب البركة في حديث أنس .

[١٧٦] باب : قوله : [ليس على الأعمى حرج ...] الآية

[والنهد والاجتماع على الطعام] .

المقصود من الآية قوله تعالى : أو صديقكم وقوله : ان تأكلوا جميعا أو أشتاتا ، ووجه الدلالة من الحديث لموافقة الآية جمع بها الأزداد و خلطها واجتماعهم عليها ، وفيه دليل على خلط الأزداد من الضد المتعرفين والمخارج فيما بينهم على التساوى والتفاضل إذا كان يرضى فيهم .

[١٧٧] باب : طعام الواحد كاف للآخرين .

ان قيل تقتضى الترجمة ان الواحد يكتفى بنصف ما يشبعه ولفظ

(١) انظر الفتح ٥٢٧/٩ - ٥٢٩

الحديث ، بثلى ما يشبهه ولا يلزم من الاكتفاء بالثلثين للاكتفاء بالنصف .
و جوابه : ان ذلك على سبيل المثل والتشبيه والنصف والثلثان
مقاربان ، فالمراد التقريب لا التحديد ، والثانى : انه ورد فى غير هذه
الرواية : طعام الواحد كافى الاثنين رواء مسلم من طريق ، فأشار إلى ذلك
الحديث المذكور كما تقدم من عادته .

[١٧٨] باب : الشاة المسمومة ١ وأكل الكتف والجنب

مقصوده جواز أكل المسموط ولا يلزم من كونه لم يرشاة مسمومة
انه لم يرضوا مسموطا فان الروس والآكارع لا تؤكل إلا كذلك .
وفى حديث أنس إشارة إلى أن المرقق والمسموط كان حاضرا
عند قوله ذلك ، و قوله : كلوا كل ذلك دليل على جوازه ، وفيه جواز
حز اللحم بالسكين ولعله لم يكن فضيحا النضح التام .

[١٧٩] باب : الحلواء والعسل

مراده من حديث أبى هريرة لعق انا العسل من العكة ونبيه
باكلوا على ما صنع و بالعسل على ما لم يصنع .

(١) فلقد شرح ابن حجر فكان آخر للمسمومة تحت باب : (الخبز المرقق ٠٠٠)
فى الفتح ٥٣١/٩ المسموط الذى أزيل شعره بالماء المسخن وشوى بجلده
أو يطبخ ، وأما يصنع ذلك فى الصغير السنن الطرى . وانظر تفصيل هذا
الباب فى الفتح فى ٥٥٢/٩

[١٨٠] باب : الرجل يتكلف لآخوانه الطعام .

وجه التكليف فى حديث أبى سعيد دون حديث أبى طلحة ان
أبا سعيد حضر العدد والحاضر لعدد معين متكلف له و ابو طلحة لم يحضر
عددا بل دعاه مطلقا فلذلك ترجم هنا دون ذلك ولذلك حصلت البركة فى
طعام أبى طلحة .

الطب

[١٨١] باب : عيادة المغنى عليه .

مقصوده بذلك ان العيادة مشروعة وإن لم يعلم المريض بها فقد يتوهم خلاف ذلك فيكون قد بينه^١ .

[١٨٢] باب : شرب السم و الدواء به [وما يخاف منه و الخبيث] .

وما كان منه الحديث الأول تنبيه على أول الترجمة و الحديث الثانى تنبيه على آخرها ونبه بالثانى على الآخر بأن من أهم لمن خاف منه ، وفيه إضافة الأفعال إلى الأسباب و ان الله تعالى هو الفاعل على الحقيقة ، والأفعال مخلوقة وقوله : كم يضره بما خاف الضرر إلى السم^٢ .

(١) ذكر البخارى هذا الباب تحت « كتاب المرضى » ، انظر الفتح ١٠/١١٤

(٢) انظر الفتح ١٩/٢٤٧ - ٢٤٨

اللباس

[١٨٣] باب : الحرير للنساء .

مطابقة الحديث للترجمة [٢٨ - أ] انه صلى الله عليه وسلم قال لعمر :
بعثنا إليك لتيئعها أو تكسوها ولا فرق بين عمر وغيره في تحريم لبس الحرير
للرجال مطلقا فتعين جواز كسوته للنساء والا لم يكن لقوله : تكسوها ، فائدة ،
وروى ان عمر كساها أخا له بمكة كافرا وهو بناء على ان الكفار ليسوا
مخاطبين بفروع الايمان .

[١٨٤] باب : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخذ من اللباس والبسط .

حديث ابن عباس ظاهر وأما حديث هند بنت الحارث فوجه ذكره
في ترجمة الباب انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلبس الضيقة الشفاف من
التياب لأنه إذ حذر نساءه عن ذلك فهو أحق بصفات الكمال منهم ،
وبالحال الأحسن .

وهذا دليل على ان البخارى فهم من الكاسيات العاريات لباسهن
الشفاف الذى يصف البدن - وهو الراجح خلافا لمن فسره بانهن كاسيات في
الدنيا عاريات من التقوى أو في الآخرة ، ويدل عليه ان هند رواية الحديث

(١) الفتح ٢٩٦/١٠

اتخذت إزارا على كفها بين أصابعها خشية ظهور طرفها ، فراوى الحديث
أخبر بمعناه .

[١٨٥] باب : ما يدعى لمن لبس جديدا .

قد استنبط من حديث أم خالد شبه الهدية والتهانى فى حوادث
السور و أيام الأعياد و المواسم الاسلامية ، و يؤيد ذلك حديث وائلة
و قوله للنبي صلى الله عليه وسلم فى يوم عيد : تقبل الله منا و منك يا رسول الله
فى هذا اليوم و أجابه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك .

[١٨٦] باب : من تناول صية غيره حتى لعبها وقبلها أو مازحها .

فى مطابقة الحديث للترجمة بالقبلة بعد و جوابه : ان الغالب على من
تناول صبي غيره ان يقبله حنوا عليه و إظهار صداقته لوليه فلذلك الحق
القبلة بالمازحة و الملاعبة ، فان استنباط قبلها من لعبها بالخاتم بعيد أما المازحة
و الملاعبة المعتادة فالحديث ظاهر فيها .

(١) و ورد فى الأصل « يتجوز » يدل يتخذ و معناه يتوسع فلا يضيق بالاختصار
على صنف بعينه ، أولا يضيق بطلب النفيس والغالى بل يستعمل ما تيسر .
و البسط ما يبسط و يجلس عليه .

(٢) قال ابن حجر كأنه لم يثبت عنده حديث ابن عمر قال « رأى النبي صلى الله
عليه و سلم على عمر ثوبا فقال : اللبس جديدا ، وعش حميدا ، ومت شييدا ،
أما كلام المؤلف فلم يذكره ابن حجر وهذا استنباط حسن ، الفتح ٣٠٣/١٠

الأدب

[١٨٧] باب : يحوز من سراخاك من ذكرهم الطويل والقصير -

فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : أ كما ما يقول ذو الدين . .

و مقصود البخارى بجواز ذلك إذا كان على جهة التعريف كقول
أهل الحديث الأعرج و الأعمش و الطويل و شبه ذلك . أما إذا كان على
وجه التقيص فلا يحوز^١ .

[١٨٨] باب : الغيبة^٢

إن قيل ترجمه بالغيبة و ذكر حديث النيمة فجوابه : إنها في معنى

(١) انظر كلام ابن حجر والعيني لأنه مفيد ، الفتح ٤٦٨/١٠

(٢) وقد اختلف العلماء في حد الغيبة و في حكمها ففي أحدها قال الراغب : هي
أن يذكر الانسان عيب غيره من غير محوج إلى ذكر ذلك ، وقال الغزالي :
حد الغيبة أن تذكر أخاك بما يكرهه لو بلغه وقال في النهاية : الغيبة أن تذكر
الانسان في غيبته بسوء إن كان فيه ، وسواء كان ذلك في بدن الشخص
أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه و خلقه أو ماله أو والده أو ولده
أو زوجه أو خادمه و وغير ذلك مما يتعلق به ، سواء ذكرته باللفظ
أو بالإشارة والرمز كما قال النووي .

انظر التفصيل في الحد والحكم في الفتح ٤٧٠/١٠

واحد ، وهو : ذكر ما يكره لانسان ذكره إما عنه وهو النيمة أو فيه وهو الغيبة ، والغيبة أشد من النيمة لعدم خلوها من التنقيص بخلاف النيمة ، فكانت في حكم النيمة و أشد منها .

[١٨٩] باب : من أخبر صاحبه بما يقال فيه

اراد البخارى بذكر ذلك استثناءه من باب النيمة إذا كان على وجه النصيحة و لذلك لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم على ابن مسعود لعلمه فقصد النصيحة لا النيمة .

[١٩٠] باب : من اتى على أخيه بما يعلم

اراد البخارى الفرق بين هذا و بين قوله : قطعتم عنق صاحبكم ، و ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول إلا حقا وله أن يحزم لاطلاع الله له عليه ، و ليس المخبر فذلك ، و لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخاف على أبى بكر و ابن سلام الاقتتان بالمدح و أما ذلك الحديث لأن المادح انما يجاوز الحد في المدح و انما يخاف على الممدوح الاقتتان بذلك المدح البليغ .

[١٩] باب : ما يجوز من الظن^١

ان قيل ترجم بجواز الظن ولفظ الحديث نفي الظن ، لجوابه [٢٩ - أ] : ان العرب في استعمال الظن ظن النقي على الحقيقة فاذا قال

(١) الفتح ٤٨٥/١٠

القائل ، ما أظن زيدا فى الدار ، فهم منه : أظنه ليس فى الدار ولعل العدد
والى نفي الظن من باب الأضداد والاحتياط فى الألفاظ دون التسامح بها .
[١٩٢] باب : ستر المؤمن على نفسه .

ان قيل ترجمه بستر المؤمن على نفسه ولفظ الحديث : ستر الله تعالى
عليه وجوابه : ان ستر الانسان على نفسه هو من ستر الله عليه لأن توفيقه
لستره على نفسه ستر عليه منه أو لأن أفعال الحق مخلوقة لله تعالى عند
من يقول به .

[١٩٣] باب قول الرجل يا أبا فلان .

استنبط البخارى جواز الكنية من النبي صلى الله عليه وسلم
لم يكن الا نذر تكلفا والاجماع عليه .

[١٩٤] باب : الكنية للصبي - و قبل ان يولد [الرجل] .

أما كنية الصبي فحديث أنس مطابق لها وكذلك حديث أم خالد ،
و اما قبل أن يولد فلا يدل الحديث عليه ، وإنما يستدل عليه بحديث على
فى ابن الحنفية ، واستثدانه على اسمه وكنيته ولم يذكره البخارى ولأنه فى
معنى الصغير .

(١) اراد البخارى رحمه الله بهذا الباب الرد على من منع تكنية من لم يولد له ،
وجاء فى الحديث أخرجه ابن ماجة عن صهيب ، ان عمر قال له : مالك تكنى
أبا يحيى وليس لك ولد ؟ قال : ان النبي صلى الله عليه وسلم كنانى ،
وقد تكلم ابن حجر على هذا الحديث طويلا فى الفتح ٥٨٢/١٠ - ٥٨٧

[١٩٥] باب : المعارض مندوحة عن الكذب .

حديث أم ظاهر في الترجمة و أما حديث القوارير وفرس أبي طلحة
فليس من المعارض بل من مجاز التشبيه ولعل البخارى لما رآه بغير حرف
التشبيه وعلى وجه الخبر ولم يكن ممنوعا منه فالمعارض التى فى حقيقة الكلام
أولى بالجواز .

[١٩٦] باب : تشميت العاطس إذا حمد الله تعالى .

ترجم بالشميت عند حمد الله و الحديثان هاهنا يشعان بالشميت
مطلقا وجوابه : انه أحال الاطلاق هنا على التقييد فى الرواية الأخرى
المتضمنة شرط الحمد كمادته وقد ذكرناه .

(١) المعارض من التعريض خلاف التصريح مندوحة بوزن مفعولة بمعنى فسحة
ومتسع ندحت الشئ وسعته ؛ والمعنى : ان فى المعارض من الاتساع ما يفتى
عن الكذب .

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر اختلاف الناس فى أنه فرض أو فرض كفاية فانظر
الفتح ٦٠٣/١٠

الاستئذان

[١٩٧] باب : قوله تعالى : [يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم

.....] الآية .

مطابقة الآيات المذكورة للآيات المترجم بها ان النظر إلى العورات محرم بما ذكر في الآيات فوجب الاستئذان حفظا للنظر عن رؤية العورة فجاء لأن الهجوم من غير استئذان وسيلة إلى محرم فوجب تحريمه . . . إلى التحريم^١ .

[١٩٨] باب : إذا دعي جاهل يستأذن^٢ .

ذكر الحديثين و ظاهرهما التعارض ، ووجه الجمع بينهما ان المدعو يختلف حاله فان كان في الباب شمالا ونحوه فدعاؤه إذن وإن كان المدعو بعيدا عن المكان المدعو اليه أو غائبا فاذا حضر يستأذن فعمل الحديثان على الحالين .

[١٩٩] باب : كيف يكتب إلى أهل الكتاب ؟

استدل بعضهم بحديث هرقل على بدء أهل الكتاب بالسلام ، وليس

(١) الفتح ١١/٨-١٢

(٢) وورد في الأصل . باب إذا دعي الرجل لجأ هل يستأذن ؟ ، الظاهر انه سقط من الناسخ في المخطوطة .

بدليل لانه انما سلم على من اتبع الهدى ولا يلزم منه السلام عليهم .

[٢٠٠] باب : المعانقة و قول الرجل : كيف أصبحت ؟

ترجم بالمعانقة و لم يذكر فيها شيئا وإنما ذكرها في باب : في الأسواق في معانقة النبي صلى الله عليه وسلم للحسن ، لكن كانت عادة العرب معانقة الرجل لصاحبه عند لقيه و قدومه من سفره ، و عند قوله : ، كيف أصبحت ، فلعل البخارى أخذ المعانقة من عاداتهم عند قولهم : كيف أصبحت ، واكتفى بكيف أصبحت لاقتراحه المعانقة عادة و انه ترجم و لم يتفق له حديث يوافق في المعنى و لا طريق بسند آخر لحديث معانقة الحسن و لم نراه يرويه بذلك السند لانه ليس عادته اعادة السند الواحد مرارا .

[٢٠١] [٣٠ - أ] باب : الجلوس كيف ما تيسر .

وجه مطابقة الحديث للترجمة انه خص النهى بحاله ففهمه ان ما عدا ما ليس منها عته لأن الأصل عدم النهى و الأصل الجواز .

[٢٠٢] باب : كل هو باطل إذا شغل عن الطاعة ٢ .

(١) قال ابن بطال : فيه جواز كتابة بسم الله الرحمن الرحيم إلى أهل الكتاب

وتقديم اسم الكاتب على المكتوب اليه انظر الفتح ٤٧/١١

(٢) نقل ابن حجر عن ابن جماعة كل كلامه في هذا الباب ، وهذا دليل ثانى على

ان ابن حجر استفاد من كتاب ابن المنير و تلخيص ابن جماعة له فانظره

في الفتح ٥٨/١١ - ٥٩

وجه مطابقة الأثر للترجمة انه جعل الله قائدا إلى الضلال والضلال باطل لأنه يصد عن سبيل الله وسبيل الله هو الحق وما صد عن الحق باطل وأما مطابقة الخبر للترجمة فلأن الحلف باللات هو لأنه صد شاغل عن الحلف بالحق والصد الشاغل عن الحق باطل ولذلك أمر أن يقول لا اله الا الله رجوعا عن الباطل إلى الحق .

[٢٠٣] باب : من لم يكثر بطعن . . .

فيه بحديث أسامة على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عالما بحال أسامة وابنه قطعا فلم يكثر من طعن بخلاف ما إذا لم يعلم بصدق الطاعن ولم يقطع بعدمه والطعن قد يصيب وقد يخطئ .

[٢٠٤] باب : يعة الصغير

مراده من الحديث ان يعة الصبي لا يصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبايعه فدل على عدم صحته .

= (٣) اما الذى وقع فى البخارى هو " باب كل هو باطل إذا شغله عن طاعة الله ، فإدري من أين جاء بهذا مؤلفنا رحمه الله . وقال ابن حجر تحت هذا الباب " كالنهي بشئ من الأشياء مطلقا سواء كان مأذونا فى فعله أو منهي عنه كمن اشتغل بصلاة نافلة أو بتلاوة أو ذكر أو تفكر فى معانى القرآن مثلا حتى يخرج وقت الصلاة المفروضة عمدا فانه يدخل تحت هذا الضابط انظر الفتح ٩١/١١

(١) الفتح ٢٠١/١٣

[٢٠٥] باب : بيعه النساء

حديث عبادة انما هو في بيعه الرجال وإنما ترجم لها بالنساء لأنها وردت في القرآن في يبعثن ففسدت اليهن و اشتهرت بهن و ان يبيع بها الرجال .

[٢٠٦] الاكراه

وجه حديث عياش بن أبي ربيعة و الوليد ان النبي صلى الله عليه و سلم كان يدعو لهم مع اكراه المشركين لهم على الكفر ، فلو كان الاكراه على الكفر كفرا لما دعا لهم و سماهم مؤمنين .

[٢٠٧] باب : بيع المكروه في الحق وغيره

...اليهود إنما هو أكراه الحق فقوله وغيره فيه نظر ، وقد يحجب بان المراد بالحق الجلاء من الأرض و غيره كالرهن و الغرامات و الجنايات و يجوز ان يريد بالحق الحقوق المالية و غيره ما ذكره من الجلاء و نحوه كيبيع الجار السبي داره عند مالك ٢ .

(١) الفتح ٢٠٤/١٣

(٢) الاكراه : هو إلزام الغير بما لا يريد - و ذكر ابن حجر ان شروط الاكراه أربعة فانظرها في الفتح ٣١١/١٢

(٣) قال الخطابي : استدل ابو عبد الله يعني البخارى بحديث أبي هريرة المذكور في الباب على جوار بيع المكروه والحديث ببيع المضطر أشبه ، فانه المكروه على البيع هو الذي يحمل على بيع الشيء شاء أو أبي واليهود لو لم يبيعوا =

[٢٠٨] باب : إذا استكرمت المرأة على الزنا [فلاحد عليها]

مطابقة حديث ابراهيم و ساره للترجمة ان الخلوة الحاصلة مع الجبار مع عصمة الله تعالى لها منه لا يعة عليها فيها مع تحريمها بغير اكرام ، فكما سقط العتب عليها بالخلوة بسبب الاكرام فكذلك يسقط العتب بسبب الزنا .

[٢٠٩] باب : ذكر المتأولين .

اما حديث عمر و هشام فان تقرير النبي صلى الله عليه و سلم لهشام عومل عن ظاهر ما فهمه صر من معاني الآيات فدل على جواز حمل اللفظ على خلاف ظاهره لدليل يدل عليه .

و اما حديث ما جرا علينا باشارة إلى قوله لاهل بدر اعملوا ما شئتم و معنى قوله : ان عيا تاول بقوله اعملوا ما شئتم انه لا حرج عليه بقتال من قاتله ، و الله أعلم .

[٢١٠] باب : من اكفر أخاء بغير تأويل .

ظاهر قصد البخارى ان الحديث على ظاهره و ان أحدهما كافر ، لانه ان كان يقوله صادقا ما لمقول له كافر و ان كان كاذبا فقد جمل الايمان

= أرضهم لم يلزموا بذلك و مكنتهم شجوا على أموالهم فاختراروا بيعها فصاروا كأنهم اضطروا إلى بيعها كن رهقه دين فاضطر إلى بيع ماله فيكون جائزا وكأنه أشار إلى الرد على من لا يصح بيع المضطر . انظر الفتح ٣١٧/١٢

كفرا ومن جعل الايمان كفرا فهو كافر قوله فى الترجمة : بغير تأويل ، ليخرج المتأول من ذلك .

[٢١١] باب : من لم ير اكفار من قال ذلك متأولا .

وجه استدلاله ان النبي صلى الله عليه و سلم لم يكفر عمر بقوله عن حاطب انه منافق ولا كفر معاذ بمثل ذلك .

[٢١٢] باب : ترك الخيل .

ترجمه هكذا بترك الخيل كيلا يتوهم جوازا وهو لا يراه .

[٢١٣] [٣١ - ١] باب : انما الاعمال بالنيات .

وجه مطابقة الحديث لترك الخيل ، ان مهاجر أم قيس حول الهجرة حيلة فى تزويج أم قيس وكان ترك تلك الحيلة واجبا لتقع الهجرة خالصة لله تعالى والباطن هو باب المعتبر فى الصلاة .

مقصوده فى ذكر الخيل الرد على من صحح صلاة من الحدث فى التشهد الأخير لانه متحمل فى صلاته مع وجود الحديث ، و مراده ان هذا الحديث فى صلاته فلا يصح لأن التحلل منها ركن فيها بحديث : وتحليلها التسليم ، فالتحلل ركن منها كما ان التحريم بالتكبير ركن منها .

المحاريين والحدود

[٢١٤] باب : المحاريين من أهل الكفار والردة .

ان قيل الآية عامة في الكفار و المسلمين وكذلك استدل بها العلماء على قطاع الطريق فلا تطابق الترجمة . لجوابه : ان دخول الكفار فيها كاف في مطابقة الترجمة وأيضا فانما نزلت الآية في العربيين وكانوا كفارا مرتدين فالواقعة مطابقة للترجمة ١ .

[٢١٥] باب : الرجم بالبلاط ٢

إن قيل ما فائدة ذكر البلاط لأن المواضع كلها سواء . وجوابه من وجوه : الأول : ان مقصوده جواز الرجم من غير حيزه لأن المواضع المبلطة لا تحضر غالبا . و الثاني : ان الرجم لا يختص بالمصلى خارج المدينة

(١) الفتح ١٢/١٠٩

(٢) وهو ما تفرش به الدور من حجارة وآجر . واختلف العلماء في المراد بالبلاط هنا ف قيل : ان الآلة التي يرجم بها تجوز بكل شيء حتى بالبلاط فرده ابن حجر وقال المراد بالبلاط هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشا بالبلاط . وهناك آراء أخرى مختلفة ولكن الراجع ما قاله ابن حجر وما ذهب اليه قبله مؤلفنا تبعاً لابن المنير و راجع الفتح

١٢٨/١٢

أو بالفلاة بل يجوز في الأبنية ، لأن البلاط مكان في المدينة معروف والغالب
ان ذلك بالمدينة أشهر منه في البر فيحصل عموم الرجم .
[٢١٦] باب : من أخذ حقه واقتص دون السلطان .

ان قيل ان الحديث الثانى لا يطابق الترجمة لأن النبي صلى الله عليه
وسلم هو الامام الأعظم فلا يدل على جواز ذلك لاحاد الناس وجوابه
ان مقصوده الدلالة على أن عموم أفعاله ومدلول أقواله متناول الا ما دل
دليل على تخصيصه به أو تخصيصاً دونه .
[٢١٧] باب : من قتل نفسه خطأ فلا دية له .

المطابق للترجمة من الحديث لم يذكره هنا بل ذكره في مواضع آخر
منها : وهو ان سيفه رجع عليه في حال مسايفته الكفار فقتل به ، ولم يوجب
النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك دية فاكتفى بذكر أصل الحديث للعلم
لمطابقة الترجمة في الرواية الأخرى وقدمنا غير مرة انه يعتاد ذلك كثيراً .

(١) قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لاحد أن يقتص من
حقه دون السلطان انما اختلفوا فيمن أقام الحد على عبده ، وأما أخذ الحق
فانه يجوز عندم أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جحد اياه ولا بينة عليه
وأجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التغليظ والزجر عن الاطلاع على
حورات الناس راجع للتفصيل ٢١٦/١٢

(٢) في هذه المسئلة اذا قتلها عمدا خلاف فهذا قيده البخارى بالخطأ . راجع
الفتح ٢١٨/١٢

[٢١٨] باب : إذا اصاب قوم من رجل هل يعاقب او يقتص منهم كلهم .

حديث عمر ظاهر في مطابقة الترجمة و أما القصاص من اللطمة و الضربة بالدرة و الاسواط فهو قصاص أو حد من واحد فليس من الترجمة وقد يجاب بانه إذا كان القود يؤخذ من هذه المحقرات فكيف لا يقتاد من الجمع من الامور العظام كالقتل و القطع و أشباه ذلك .

[٢١٩] القسامة^١

و ما ساقه في الباب انه يضعف القسامة وقد أشار بذكرها في الموادة إلى أن خروجها عن القواعد كان بطريق العرض فذهب به انها الآن جارية على القواعد و ان اليمين على المدعى عليه والبيئة على المدعى .

[٢٢٠] [٢٢ - أ] باب : إذا عرض الذمى أو غيره بسب النبي صلى الله عليه

و سلم و لم يصرح .

ايراد البخارى هذه الاخبار في هذه الترجمة يؤذن بانه يقوى مذهب أبى حنيفة إذا فعل ذلك بعذر و لا يقتل و وجه المطابقة ان النبي صلى الله عليه و سلم لم يؤاخذهم و ان النبي المعروف صفح عنهم و لو كان يجب قتله لما جاز صفحه عنهم^٢ .

(١) بفتح القاف هى مصدر أقسم قسما و قسامة وهى الايمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم ، وخص القسم على الدم بلفظ القسامة وهى اسم للايمان عند الفقهاء . ٢ .

(٢) الفتح ٢٨١/١٢

الآيمان والنذور

[٢٢١] باب : لا تحلفوا بآبائكم .

مطابقة حديث ابن عمر للترجمة ظاهر وأما حديث أبي موسى فوجه مطابقته ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر انه يكفر اليمين بالله خاصة فدل على ان ايمانه كلها بالله تعالى وانه لم تحلف الا بالله تعالى وقد يورد على هذا . أفلح والله إن صدق ، وأما وأيك فهي كلمة تجري على اللسان .

[٢٢٢] باب : [وأقسموا بالله جهد أيمانهم] .

ظاهر مقصوده بهذا الحديث ان اليمين لا تشترط فيها ذكر اسم الله تعالى مع قوله : أقسم بجعل قوله : أقسم كافيا ونحوه في انعقاد اليمين . لكن ظاهر الآية وحديث أبي بكر يقوى اشتراط ذكر الاسم كما قال الشافعي واكثر العلماء .

[٢٢٣] باب : إذا حلف بعزة الله وصفاته [وكلباته] .

ان قيل : أعوذ بعزتك دعاء لا قسم فلا يطابق الترجمة وهي الحلف وجوابه : انه لما استعاذ بعزته ولا يستعاذ الا بصفة قديمة فاليمين يعقد بالصفة القديمة .

(١) فلقد ذكر الحافظ ابن حجر اختلاف أهل العلم في النبي عن الحلف بنبر

الله وبماذا يعقد اليمين ؟ فانظر الفتح ١١/٥٣١ - ٥٣٦

[٢٢٤] باب : الوفاء بالنذر .

وجه مطابقة الحديث للترجمة قوله : يستخرج لأن البخيل لا يستخرج منه أو يؤدي إلا واجباته بكل وجوب الوفاء . وذلك ان من يؤدي غير واجب لمجواد ولا بخيل^١ .

[٢٢٥] باب : النذر فيما لا يملك [و في معصية] .

ان قيل الحديث لا يطابق الترجمة في قوله : النذر فيما لا يملك وانما يطابق الترجمة الثانية وهو قوله : ولا في معصية ، وجوابه : ان البخارى قصد ان النذر فيما لا يملك غير لازم لأنه معصية لكونه تصرفا في ملك الغير ولذلك أعقبه بقوله : ولا نذر في معصية الحديث^٢ .

[٢٢٦] باب : قوله تعالى : [قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم] .

ومنى يجب الكفارة على الغنى بعد اقترام الذنب واستنبط ايجابها على الفقير من الحديث فان النبي صلى الله عليه وسلم علم فقره ودفع اليه ما يكفر به مع ذلك .

[٢٢٧] باب : إذا حلف لا يأتدم .

وجه مطابقة الترجمة من حديث فيدخل فيه كل ما يؤكل مع الخبز

= (٢) انظر الفتح ٥٤٥/١١

(١) انظر الفتح ٥٧٦/١١ - ٥٨٠

(٢) الفتح ٥٨٦/١١ - ٥٩٠

خلافًا لمن لم يجعل الآدمي لما يسبغ به الخبز .

[٢٢٨] باب : إذا حنث ناسيا في الإيمان إلى آخره .

مقصوده بحديث البراء وجندب أن فعل الجاهل غير معتبر شرعا لأن الحديثين يؤذنان بأن ذبح ما ذبح كان جهلا بالوقت المشروع له فلم يقع معتبرا شرعا .

[٢٢٩] باب : إذا عتق الكفارة مشتركا .

أن قيل حديث عائشة في بريرة لا يطابق الترجمة فإن بريرة لم تكن مشتركة بينهما وبينهم . وجوابه : أن مطابقته في قوله : إنما الولاء لمن أعتق ، والشريكة إذا كان موسرا وأعتق نصيبه فقد عتق جميعه وحلق العتق للعتق بمنعة فيصح عن الكفارة ولاء له للحديث .

[٢٣٠] باب : عتق المدبر والكفارة والمكاتب وأم الولد وولد الزنا .

وجه دلالة صحة عتقه عن الكفارة والمكاتب أن النبي صلى الله عليه وسلم بارعه على مالكة و على بقاء الملك ، وإذا كان مملوكا صح عتقه عن الكفارة .

وأما المكاتب وأم الولد ففيه خلاف .

(١) قال الكرماني : ومناسبة حديث البراء وجندب للترجمة الإشارة إلى التسوية

بين الجاهل بالحكم والقاسي . الفتح ٥٥٥/١١

[٢٣١] باب : استفتاء في اليمين .

موضع المطابقة للترجمة قوله في حديث سليمان : « لو قال انشاء الله
لم تحث ، وفي حديث أبي موسى .

[٢٣٢] باب : الكفارة قبل الحنث .

موضع الاستشهاد انه بالواو وليس فيها ترتيب لغة وإنما
تدل على الجمع المطلق بدليل قوله تعالى : [ادخلوا الباب سجدا] والواقعة
واحدة وإذا لم تكن للترتيب وقال ما قبل الحنث وما بعده .

كتاب الفرائض

[٢٣٣] باب : تعليم الفرائض .

وجه مطابقة • إياكم والظن ، للترجمة ان الغالب في الفرائض التعبد
وليس مورد الرأى في أصوله ، والرأى في مظنة مجال الظنون ووساوس
الصدور .

فالمراد التحريض على تعلمها المخلص من مجال الظنون وتطرقها .

[٢٣٤] باب : لا يرث المسلم الكافر .

مراده بالحديث الرد على من ورث من أسلم من الأرقاب الوارثين
قبل القسمة ولأن من ورثه بإسلامه قبل القسمة فقد ورث الكافر من
المسلم ، لأن وقت الموت هو وقت الارث وهو نية فيصير الحكم بآرثه من
باب التمثيل بالاسلام .

التعبير

[٢٣٥] باب : كشف المرأة في المنام .

قيل بلغ البخارى ان قائلا يقول ما احتلت قط الا بولى وشاهدى
عدل فاشار البخارى بهذه الترجمة والحديث ان ذلك ليس بنقص ولا عار
فان النائم غير مكلف بها تلك الحالة و ان كلفه بها حالة اليقظة واستدل
عليه بحديث عائشة ، ولو كان ذلك أو عارا لما جرى لسيد الخلق و أقربهم
إلى الله تعالى .

[٢٣٦] باب : عمود الفسطاط^١ إلى آخر الترجمة [تحت وسادته] .

نه بهذا الحديث على ما ورد فيه بغير هذا السند من ذكر عمود
الفسطاط والوسادة والكباث ولكن لعله لم يقع له سند بشرطه .

[٢٣٧] باب :

مقصوده من حديث ابن عباس ان الصحيح والفراغ لما أمر صاحبها
ذلك ونحوه من عيش الدنيا على عيش الآخرة بعيش لا يثاره ما ليس بعيش
بالنسبة إلى عيش الآخرة على عيش الآخرة .

(١) العمود بفتح اوله والجمع أعمدة وعمد . ما ترفع به الأخيصة من الخشب ،
ويطلق أيضا على ما يرفع به البيوت من حجارة كالرخام والصوان ، ويطلق
على ما يعتمد عليه من حديد وغيره .

[٢٣٨] باب : ان بلغ ستين سنة فقد أهدر الله اليه [فى العمر] .

مطابقة الترجمة من حديث أبي هريرة وأنس انه تلام على حبه الدنيا والامل بعد ستين سنة لمظنه قرب رحيله ، ووجه حديث عثمان ان الاعتذار المذكورة لا تقطع عنه باب التوبة والانتابة إلى الله تعالى فن وافى الله تعالى تابيا فى كبير او معاصى فى أى سن كان غفرله وحديث أبي هريرة الأخيرة ١ .

[٢٣٩] باب : من يحذر زينة الدنيا والتنافس فيها ٢ .

مطابقة حديث عمران من زينة الدنيا ليفاخر أبناء الدنيا فيه أو أشار إلى أن الصحابة والتابعين لم يؤثروا الدنيا وأن ما ظن بهم من التنافس فيها ليس كذلك وحديث حبان يدل على الوجه الثانى .

(١) الفتح ١١/٢٣٩

(٢) وفى الاصل « باب ما يحذر من زهرة الدنيا ، والتنافس فيها » .

التمنى

[٢٤٠] باب : ما يجوز من « اللو »

اما قوله تعالى : [لو أن لى بكم قوة ..] فطابق للترجمة وذلك لأن « لو » تستعمل للشرط فى الماضى والنهى فى الحال والاستقبال وجميع ما ذكره سوى ، لأنه لفظ فانه للشرط ، ولعل مقصوده جواز ذلك اجمع ويكون قوله : لو تفتح عمل الشيطان فى بعض المواضع وذلك كانتفاعه بالمال وله بتلاوته فى الآخرة الاجر والثواب فصار خبرا ، فطابق الترجمة بقوله : « خيركم » .

[٢٤١] باب : نسيان القرآن .

النسيان تارة يطلق بمعنى الترك عمدا ومنه قوله تعالى : [كما نسوا لقاء ربهم هذا] وتارة تستعمل [٣٤-أ] فى السهو بمعنى ضد الترك ، قدم استعمال النسيان فى القرآن فرارا من معنى الترك عمدا . و فرارا من النفاؤل بقوله [أتتكم آياتنا فنسيتها] ولذلك قال النبى صلى الله عليه وسلم : كنت اسقطنها ولم يقل نسيتها لأنه كان أسقطها سهوا بدليل قوله : أذكرنى فعل له عن لفظ النسيان إلى لفظ الاسقاط لما ذكرنا والله أعلم - وكذلك قال عند

(١) انظر التفصيل فى الفتح ٢٢٥-٢٣٠

عدم معنى الترك بل نسي لانتفاء معناه .

[٢٤٢] باب : الترتيل فى القرآن .

مطابقة قوله تعالى : [وقرآنا فرقناه] للترجمة فى قوله : على مكث ، وهو الترتيل اى أنزلناه منجما مفرقا لتقرأ بترتيل وتانى لأن النازل قليلا قليلا لا يستعجل فى تلاوته لقصره وعدم العجلة فيه بخلاف النازل جملة واحدة ، فانه قد يستعجل فى تلاوته فمن له نعمة طيبة كابى موسى فانه يزداد بتحسينه حسنا ويكون الدعاء لاستماع السامعين وهذا بشرط ان لا يخرجهم عن حد القراءة بزيادة حروفه واسقاطها والتنحج لأجله فى الصلاة فيفسدها

[٢٤٣] باب : قول و القارى . . .

الحديث مطابق الترجمة والقصد بذلك بيان احوال الاختصار على بعض السورة وقطع القراءة لعارض يقتضى ذلك .

[٢٤٤] باب : قوله تعالى : [ان الله هو الرزاق . . . الآية]

وقع فى بعض النسخ اى أنا الرازق وهو سهو لا محالة .

وجه مطابقة الحديث للترجمة بالآية ان الصبر على الأذى مع القدرة على الانتقام الملح ما يكون من الصبر فكيف مع الاحسان اليهم يرزقهم به فأشار بقوله تعالى : هو الرزاق - أى قوله ويرزقهم ويعافيههم . وأشار إلى قوله : ذو القوة إلى الصبر البالغ عليهم ، و يجوز أن يكون أشار بقوله : ذو القوة المتين إلى قدرته على مالا يقدر عليه غيره من الاحسان إلى المبالغ

فى الأذى والعدوان ويكون البخارى لحظ هذا المعنى - والله أعلم^١ .

[٢٤٥] باب : قوله تعالى : وكان الله سميعا بصيرا .

وجه مطابقة حديث أبى بكر للآية دعوته فى صلاته والدعاء فى الصلاة سر سوى القنوت باتفاق فلولا تعلق سعة بما فى السر الخفى لما كان لذلك الدعاء فائدة ولا معنى^٢ .

[٢٤٦] باب : السؤال باسماء الله تعالى .

فيه اشارة من البخارى إلى أن الاسم هو المسمى و يؤيده قوله فى الحديث الآخر باسمك ربى وضعت جنبي وباسمك ارفعه كان المراد بك

(١) انظر كلام الحافظ ابن حجر على صفات الذات والفعل التى تضمنها هذا الباب الفتح ١٣/٣٦٠

(٢) قال ابن بطال : غرض البخارى فى هذا الباب الرد على من قال إن معنى « سميع بصير » ، عليم قال و يلزم من قال ذلك ان يسويه بالأعمى الذى يعلم ان السماء خضراء و لا يراها و الأصم الذى يعلم ان فى الناس أصواتا و لا يسمعها ، و لا شك ان من سمع و أبصر أدخل فى صفة الكمال بمن انفرد بأحدهما دون الآخر فصح ان كونه سميعا بصيرا يفيد قدراً زائدا على كونه عليما و كونه سميعا بصيرا يتضمن انه يسمع بسمع و يبصر ببصر كما تضمن كونه عليما انه يعلم بعلم و لا فرق بين إثبات كونه سميعا بصيرا و بين كونه ذا سمع وبصر قال و هذا قول أهل السنة قاطبة و تكلم عليها الحافظ ابن حجر فانظروا ١٣/٢٧٣-٢٧٥ .

وضعت جنبي وكما جاء في الحديث بك أصول و بك أحول .

[٢٤٧] باب : الذنب .

اراد به . . . لا الحروف المركبة منه .

[٢٤٨] باب : في يحذركم الله نفسه .

ليس في حديث ابن مسعود ذكر النفس و وجه مطابقة الآية ،
إن لفظ احد إذا جاء في سياق النفي دل على واحد من الداخلين فيه
و الواحد نفس من نفوس بني آدم فقد دل على النفس فهو عبارة عنها
وكذلك

[٢٤٩] باب : قوله تعالى : [ولتصنع على عيني]

ليس المراد اثبات الجارحة بل صفة الكمال لله تعالى ونفي النقص
المنسوب الى الرجال عنه
[٣٥-١] وإدراك المبصرات وهذا أقوى وأرجح والذي قبله أسلم^٢ .
[٢٥٠] باب : قوله تعالى : [ان . . . السموات والأرض ان تزولا]

(١) وفي اصل المخطوطة هذه العبارة مطموسة .

(٢) معنى العين هنا ، اى يحفظنى ومرأى منى وتستعار العين لمعان اخرى كثيرة ،
واحتجت المجسمة بهذا الحديث وقالوا في قوله وأشار بيده إلى عينه دلالة
على أن عينه كسائر الاعين وتعقب باستحالة الجسمية عليه لأن الجسم حادث
وهو قديم فدل على ان المراد نفي النقص عنه . انظر الفتح ٣٩٠/١٣

ظن قوم ان المخبر نفس الآية و ان البخارى قصد ذلك لا على وجه ارادة الجارحة بل يمسك لعظمة القدرة والقوة لأن ما يقوله الافسان باصبعه اليسرى محملة قوية و على هذا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم تصديق للمخبر بهذا المعنى الذى ذكرناه و قال قوم : ضحك و تلاوته للآية رد على اليهودى فيما أورده تكريها له و قال قوم : ضحك رد و إنكار لفهمه الجوارح لا لتكريبه ولذلك تلا وما قدروا الله حق قدره . والله أعلم .

[٢٥١] باب قوله : [كل يوم هو فى شأن . وما يأتيهم من ذكر من ربهم

محدث لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً] .

مقصود البخارى بهذه الترجمة و الاخبار الانذار و حدوث القرآن و الكلام انما هو بالنسبة البنا و كلام الله قديم و انزاله بعلمه حادث بالنسبة .

[٢٥٢] باب : قوله تعالى : [وأسروا قولكم . . . الآية] .

و قوله : يتخافتون بينهم ويتسارون الخ حديث ابن عباس مطابق للترجمة

(١) وافق الحافظ ابن حجر على كلام ابن المنير فأشار اليه فى كتابه وقال : مراد البخارى من هذه التراجم اثبات ان افعال العباد مخلوقة ومراده هنا الحدث بالنسبة للانزال وبذلك حزم ابن المنير ومن تبعه ، ونقل كلام ابن بطال فى غرض البخارى من هذه الترجمة فراجعه هناك لانه مفيد جداً : الفتح

٤٩٧/١٣

وأما حديث أبي هريرة فالمطابقة في وان الجهر فيه مطلوب أيضا
فأشار بالترجمة

[٢٥٣] باب : قوله تعالى : [ألا يعلم من خلق . . .]

فيه دليل وكذلك قوله تعالى : [ولا تجهر بصلاتك]
أى بقراءتك دل على أنها فعلية ، وكذلك من لم يتغن بالقرآن يجهر به أضاف
الفعل اليه وهذا هو الحق وكان محمد بن يحيى أنكر على البخارى قوله : لفظى
بالقرآن مخلوق ، وقال : من قال : لفظى بالقرآن مخلوق فقد ابتدع ، وادى
ان البخارى سئل هل قال ذلك ؟ فقال : إنما قلت : افعال العباد مخلوقة .

[٢٥٤] باب : قول النبي صلى الله عليه وسلم : رجل آتاه الله القرآن الى آخره

هذا الباب بين مراده فى الباب الذى قبله من إضافة الأفعال إلى
العباد .

[٢٥٥] باب : قول النبي صلى الله عليه وسلم : الماهر^٢ بالقرآن مع الكرام

(١) قال ابن حجر : أشار بهذه الآية إلى أن القول أعم من أن يكون بالقرآن
أو بغيره فان كان بالقرآن فالقرآن كلام الله وهو من صفات ذاته فليس
بمخلوق لقيام الدليل القاطع بذلك وإن كان بغيره فهو مخلوق بدليل قوله
تعالى (ألا يعلم من خلق) بعد قوله : (إنه عليم بذات الصدور) راجع
الفتح ٥٠١/١٣ - وفى الأصل طمس .

(٢) الماهر : الحاذق والمراد به هنا جودة التلاوة مع حسن الحفظ .

البردة ، وقال زينوا القرآن باصواتكم .

مقصود البخارى بذلك كله تحقيق ما تقدم ان الارادة فعل العبد
بدليل وصفها بالتحسين والجهر وكذلك مقارنته للاحوال المحدثه كقول عائشة :
كان يقرأ القرآن ورأسه فى حجرى وكذلك مقارنته للائزمنة والامكنة المحدثه .

[٢٥٦] باب : قوله الله تعالى : [ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر]

وقوله صلى الله عليه وسلم : كل ميسر لما خلق له .

أشار البخارى ان التلاوة يسرها الله للذكر بها وقوله فى
جواب السؤال عن دليل على ان التلاوة فعل العبد . وكما
يسرت ويسرها الآية والحديث ٢

[٢٥٧] باب : قوله تعالى : ونضع الموازين القسط ليوم القيامة .

مراده بذلك الاشارة الى ان الكلام داخل فى . . . انه يوزن كما
توزن الاعمال ولذلك اورد حديث : كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان فى
الميزان ، وختم البخارى رحمه الله تعالى . . . الحديث ، كما افتتح بحديث
الاعمال بالنيات وكما يستحب . . . بقصد الاخلاص فكذلك ينبغى ختمها

(١) انظر فتح البارى ١٣/٥١٨ - ٥٢٠

(٢) قال ابن بطال : تيسير القرآن : تسيله على لسان القارى حتى يسارع إلى

قراءته فربما سبق لسانه فى القراءة فيجاوز الحرف إلى ما بعده ويحذف

الكلمة حرصا على ما بعدها . الفتح ١٣/٥٢١

بالتسييح [٣٦-أ] و التحميد كما ورد في حديث القيام من المجلس وكان الكتاب
يجلس علم النية في ابتدائه ويختم بالتسييح والتحميد في انتهائه وكانه
رحمه الله تعالى اعتمد ذلك .

وهذا آخر ما قصدنا اتفق من هذا النوع الذى قصدناه على
سبيل الاختصار والايجاز ، والله الحمد كما يحب ربنا ويرضا ؛ ونسأله التوفيق
لما يرضاه ، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

علقه لنفسه أحمد بن عبد الرحمن لطف الله به سنة
ثلاث وعشرين ومائة احسن الله عاقبتهم بخير .

(١) فلقد تكلم عليه ابن حجر في الفتح ١٣/٥٣٧-٥٤٦

(٢) ياض في الاصل .

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الأبواب |
|--------|--------------------------------|
| ٣ | كلمة الناشر |
| ٥ | مقدمة الكتاب |
| ٢٠ | ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى |
| ٢٨ | باب كيف بدء الوحي |
| ٣٠ | كتاب الايمان |
| ٣٠ | باب دعائكم ايمانكم |
| ٣٠ | باب الدين يسر |
| ٣١ | باب حسن اسلام المرء |
| ٣٢ | باب أحب الدين إلى الله أدومه |
| ٣٣ | باب زيادة الايمان ونقصانه |
| ٣٣ | باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله |
| ٣٤ | باب الدين النصيحة |
| ٣٥ | كتاب العلم |
| ٣٥ | باب الاغتراب بالعلم |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الآبواب |
|--------|---|
| ٣٥ | باب رفع العلم |
| ٣٦ | باب فضل العلم |
| ٣٦ | باب من سأل وهو قائم |
| ٣٦ | باب السمر فى العلم |
| ٣٧ | باب جواب السائل باكثر مما سأل |
| ٣٨ | من كتاب الطهارة |
| ٣٨ | باب ما يقبل الله صلاة بغير طهور |
| ٣٨ | باب التماس الوضوء اذا حانت الصلاة |
| ٣٩ | باب الرجل يؤضى صاحبه |
| ٣٩ | باب استعمال فضل وضوء الناس |
| ٤٠ | باب الوضوء من النوم |
| ٤٠ | باب يقع النجاسات فى السمن و الماء |
| ٤١ | باب البول فى الماء الدائم |
| ٤٢ | باب هل يدخل الجنب يده الخ |
| ٤٣ | باب من توضا فى الجنابة ثم غسل سائر جسده |
| ٤٣ | باب من سقى النفس حيضا |
| ٤٤ | باب الحائض يقضى المناسك كلها |
| ٤٤ | باب الصلاة على النفساء |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الآبواب |
|--------|---|
| ٤٥ | كتاب الصلاة |
| ٤٥ | باب الصلاة على الحصير |
| ٤٥ | باب كراهية الصلاة فى المقابر |
| ٤٥ | باب انشاد الشعر فى المسجد |
| ٤٦ | باب الشراء والبيع فى المساجد |
| ٤٦ | باب الصلاة فى مساجد السوق |
| ٤٧ | باب التشييك فى المسجد |
| ٤٧ | باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب |
| ٤٨ | باب فضل الفجر فى جماعة |
| ٤٩ | باب امامة المفتون و المبتدع |
| ٤٩ | باب وجوب القراءة على الامام و المأموم |
| ٥٠ | باب القراءة فى الركوع والسجود |
| ٥٠ | باب من لم يرد السلام على الامام |
| ٥١ | باب صلاة الطالب و المطلوب راكبا و ايماء |
| ٥١ | باب اذا فاته العيد يصلى ركعتين |
| ٥١ | باب اذا استسقوا الامام لم يردم |
| ٥٢ | باب سيجود المسلمين مع المشركين |
| ٥٢ | باب طول القيام فى صلاة الليل |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الابواب |
|--------|---|
| ٥٣ | باب صلاة الضحى فى السفر |
| ٥٣ | باب اذا قيل لمصل : تقدم ، او انتظر ، فانتظر |
| ٥٤ | باب ترك القيام للمريض |
| ٥٥ | كتاب الزكاة |
| ٥٥ | باب لا يقبل الله صدقة من غلول |
| ٥٥ | باب ما ادى زكاته فليس بكنز |
| ٥٥ | باب العشر فيما سقت السماء |
| ٥٦ | باب صدقة التمر عند صرام النخل |
| ٥٦ | باب من باع ثمره او نخله او أرضه ، وقد وجب فيه العشر الخ |
| ٥٧ | أخذ الصدقة من الاغنياء الخ |
| ٥٧ | باب ما يستخرج من البحر |
| ٥٨ | كتاب الصيام |
| ٥٨ | الاغتسال للصائم |
| ٥٨ | باب إذا أكل أو شرب ناسيا |
| ٥٨ | السواك للصائم |
| ٥٨ | باب صوم أيام البيض |
| ٥٩ | كتاب الحج |
| ٥٩ | باب اغلاق البيت ويصلى فى أى نواحيه شاء |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الآبواب |
|--------|---|
| ٥٩ | باب قوله تعالى : وإذ جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا الآيتين |
| ٥٩ | باب كسوة الكعبة |
| ٦٠ | باب الوقوف فى الطواف |
| ٦٠ | باب الخطبة أيام منى |
| ٦١ | باب حرم المدينة / قوله : ما بين عير و سكت عن النهاية |
| ٦٢ | كتاب البيوع |
| ٦٢ | باب قول الله تعالى : يمحى الله الربا ويربى الصدقات |
| ٦٢ | باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال و النساء |
| ٦٢ | باب كم أمد الخيار |
| ٦٣ | إذا لم يوقت الخيار هل يصح البيع |
| ٦٣ | باب شراء المملوك من الحربى و هبته و عتقه |
| ٦٣ | باب من أجرى حكم الأمصار على ما يتعارفون بينهم الخ |
| ٦٤ | باب السلم الى من ليس عنده |
| ٦٤ | باب الكفيل فى السلم |
| ٦٤ | باب الاجارة |
| ٦٤ | باب من استاجر أجيرا فبين له الأجل ولم يبين العمل |
| ٦٥ | باب الحوالة والكفالة |
| ٦٦ | باب الكفالة فى القرض والديون بالآبدان وغيرها |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الابواب |
|--------|---|
| ٦٦ | باب قوله تعالى : و الذين عاهدت ايمانكم فآتوهم نصيبتهم |
| ٦٦ | باب جواز أبى بكر الصديق فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعقده |
| ٦٧ | الوكالة |
| ٦٧ | باب إذا أبصر الراعى أو الوكيل شاة تموت أو شيئاً يفسد |
| ٦٧ | باب اذا قال اكفى مؤنة النخل أو غيره وتشركنى فى الثمرة . |
| ٦٧ | باب اذا زرع مال قوم بغير اذنهم وكان ذلك صلاح لهم |
| ٦٩ | احياء الموات |
| ٦٩ | باب |
| ٦٩ | باب من رأى صدقة الماء وهبته جائزة مقسوماً كان أو غيره |
| ٧٠ | باب صاحب الحوض والقربة أحق بمائه |
| ٧٠ | باب |
| ٧١ | باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس يحضر به |
| ٧١ | باب إذا قاص أو جازفه فى الدين فهو جائز |
| ٧١ | باب من أدرك ماله بعينه عند مفلس |
| ٧١ | باب من باع مال المفلس أو المعدم فقسمه بين الغرماء |
| ٧٢ | باب رد أمر السفیه والضعیف و إن لم يميز عليهما |
| ٧٣ | اللقطة |
| ٧٣ | باب إذا جاء صاحب اللقطة ردماً إليه لأنها ودية |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الأبواب |
|--------|--|
| ٧٣ | ياخذ الوديمة ولا يدعها تضيق |
| ٧٣ | باب حلب الماشية |
| ٧٥ | الهبة |
| ٧٥ | باب الهبة للولد |
| ٧٦ | باب اذا ومب جماعة لقوم ورجل لجماعة مقسوما أو غير مقسوم |
| ٧٦ | باب مبة المرأة لغير زوجها |
| ٧٦ | باب مبة الجماعة لواحد ومبة الواحد لجماعة |
| ٧٧ | باب من أمدى له مدية وعنده جلساؤه فهو أحق |
| ٧٨ | كتاب الشهادات |
| ٧٨ | باب ما جاء ان البينة على المدعى |
| ٧٨ | باب شهادة المختبى. |
| ٧٨ | باب إذا شهد شاهد أو مشهود بشئ الخ |
| ٧٩ | باب شهادة السارق والقاذف والزاني |
| ٧٩ | باب شهادة الأعمى إلى آخر الترجمة |
| ٨٠ | باب إذا زكى الرجل رجلا كفاء |
| ٨٠ | باب إذا إدعى أو قذف فله ان يلتمس البينة |
| ٨٠ | باب من أقام البينة بعد اليمين |
| ٨١ | باب فضل الصلاح بين الناس والعدل بينهم |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الآبواب |
|--------|--|
| ٨١ | باب إذا اشترط فى المزارعة إذا شئت أخرجتك |
| ٨٢ | الوصايا والوقف |
| ٨٢ | باب قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين |
| ٨٢ | باب هل ينتفع الواقف بوقفه ؟ |
| ٨٣ | باب وابتلوا اليتامى |
| ٨٣ | باب إذا وقف أرضا ولم يبين الحدود فهو جائز وكذلك الصدقة |
| ٨٣ | إذا وقف أرضا أو شرط لنفسه |
| ٨٤ | باب قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم |
| ٨٥ | الجهاد |
| ٨٥ | باب قوله تعالى : قل هل يترصبون بنا إلا إحدى الحسنيين |
| ٨٥ | باب عمل صالح قبل القتال |
| ٨٦ | باب من اغبرت قدما فى سبيل الله |
| ٨٦ | باب الشهداء سبعة |
| ٨٧ | باب غزو النساء وقاتلن مع الرجال |
| ٨٧ | باب الخروج فى آخر الشهر |
| ٨٨ | باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به |
| ٨٨ | باب قوله صلى الله عليه وسلم : نصرت بالرعب مسيرة شهر |
| ٨٨ | باب الأخذ بالركاب |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الابواب |
|--------|---|
| ٨٨ | باب السفر بالليل |
| ٨٩ | باب إذا أحرق الكافر من المسلم هل يحرق |
| ٨٩ | باب قتل المشرك القائم |
| ٨٩ | باب الكذب فى الحرب |
| ٩٠ | باب النداء يا صباحاه |
| ٩٠ | باب إذا أسلم قوم فى دار الحرب ولهم مال أو ارضين فهى لهم |
| ٩١ | باب تأييد الدين بالرجل الفاجر |
| ٩١ | باب فن تكلم بالفارسية و الزكاة |
| ٩١ | باب نفقة أزواج النبى صلى الله عليه و سلم بعد وفاته |
| ٩١ | باب يوتهن |
| ٩١ | باب درعه |
| ٩١ | باب قوله تعالى : فان لله خمسة و للرسول الخ |
| ٩٢ | باب بركة الغازى فى ماله |
| ٩٢ | باب الدليل على ان الخمس لنواب المسلمين |
| ٩٣ | الجزية |
| ٩٣ | باب الجزية مع أهل الحرب |
| ٩٣ | باب إذا وادع الامام ملك القرية هل يكون ذلك لبقيتهم |
| ٩٤ | باب ترك جثث المشركين فى البئر ولا يؤخذ لها ثمن |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الآبواب |
|--------|---|
| ٩٤ | باب الغادر للبر و الفاجر |
| ٩٦ | كتاب النكاح |
| ٩٦ | باب تزويج المعسر الذى معه القرآن و الاسلام |
| ٩٦ | باب نكاح البنت |
| ٩٧ | باب اتخاذ السرارى و من أعتق جارية ثم تزوج بها |
| ٩٧ | باب الاكفاء فى الدين |
| ٩٧ | باب الحرية تحت العبد |
| ٩٨ | باب تفسير ترك الخطبة |
| ٩٨ | باب قوله : و اتوا النساء صدقاتهن نحلة |
| ٩٩ | باب حق إجابة الوليمة و الدعوة الخ |
| ٩٩ | باب حسن المعاشرة مع الأهل |
| ١٠٠ | باب قول الرجل لصاحبه : هل أعرستم الليلة و طعن الرجل ابنته الخ |
| ١٠١ | الطلاق |
| ١٠١ | باب من أجاز الطلاق الثلاث ، قوله تعالى : أو تسريح بإحسان |
| ١٠١ | باب شفاعة النبي صلى الله عليه و سلم فى زوج بريرة |
| ١٠٢ | باب المفقود فى أهله |
| ١٠٢ | باب الاشارة فى الطلاق و الأمور |
| ١٠٣ | باب إذا عرض بنى الولد |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الابواب |
|--------|--|
| ١٠٣ | باب المطلقة اذا خشى عليها فى بيت زوجها |
| ١٠٣ | باب قوله تعالى : ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن |
| ١٠٤ | باب المهر للدخول بها |
| ١٠٤ | باب كسوة المرأة بالمعروف |
| ١٠٤ | باب ففقه المعسر على أهله |
| ١٠٥ | المراضع من المواليات و غيرهن |
| ١٠٦ | الصيد و الذبائح |
| ١٠٦ | باب التسمية |
| ١٠٦ | باب الصيد |
| ١٠٦ | باب التصيد على الجبال |
| ١٠٧ | باب آنية المجوس و الميتة |
| ١٠٧ | باب المسك |
| ١٠٧ | باب من ذبح أضحية غيره |
| ١٠٨ | الاشربة |
| ١٠٨ | باب الخمر من العنب وغيره |
| ١٠٨ | باب من يستحل ويسميها بغير اسمها |
| ١٠٩ | باب شراب الحلواء و العسل |
| ١٠٩ | باب النفس فى الاناء |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الابواب |
|--------|--|
| ١٠٩ | باب الشرب مرتين أو ثلاثة |
| ١١٠ | باب شرب الماء للبركة |
| ١١١ | الأطعمة |
| ١١١ | باب من أكل حتى شبع |
| ١١١ | باب قوله : ليس على الاعمى حرج |
| ١١١ | باب طعام الواحد كاف للآثنين |
| ١١٢ | باب الشاة المسمومة و أكل الكتف والجنب |
| ١١٢ | باب الحلواء والعسل |
| ١١٣ | الرجل يتكلف لاخوانه الطعام |
| ١١٤ | الطب |
| ١١٤ | باب عيادة المعفى عليه |
| ١١٤ | باب شرب السم والدواء به |
| ١١٥ | اللباس |
| ١١٥ | باب الحرير للنساء |
| ١١٥ | باب ما كان النبى صلى الله عليه و سلم يتخذ من اللباس والبسط |
| ١١٦ | باب ما يدعى لمن لبس جديدا |
| ١١٦ | باب من تناول صيدة غيره حتى لعبها وقبلها أو مازحها |
| ١١٧ | الآدب |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الآبواب |
|--------|---|
| ١١٧ | باب يحوز من سر اخاك من ذكرهم الطويل و القصير |
| ١١٧ | باب الغيبة |
| ١١٨ | باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه |
| ١١٨ | باب من اتى على أخيه بما يعلم |
| ١١٨ | باب ما يحوز من الظن |
| ١١٩ | باب ستر المؤمن على نفسه |
| ١١٩ | باب قول الرجل يا أبا فلان |
| ١١٩ | باب الكنية للصبي - وقبل أن يولد |
| ١٢٠ | باب المعارض مندوحة عن الكذب |
| ١٢٠ | باب تسميت العاطس إذا حمد الله تعالى |
| ١٢١ | الاستئذان |
| ١٢١ | باب قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم الخ |
| ١٢١ | باب إذا دعى جاهل يستأذن |
| ١٢١ | باب كيف يكتب إلى أهل الكتاب ؟ |
| ١٢٢ | باب المعاينة وقول الرجل : كيف أصبحت ؟ |
| ١٢٢ | باب الجلوس كيف ما تيسر |
| ١٢٢ | باب كل لهو باطل إذا شغل عن الطاعة |
| ١٢٣ | باب من لم يكثر بطن |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الآبواب | الصفحة |
|--|--------|
| باب بيعه الصغير | ١٢٣ |
| باب بيعه النساء | ١٢٤ |
| باب الاكراه | ١٢٤ |
| باب بيع المكره فى الحق وغيره | ١٢٤ |
| باب إذا استكرمت المرأة على الزنا فلاحدها عليها | ١٢٥ |
| باب ذكر المتأولين | ١٢٥ |
| باب من اكفر أخاه بغير تأويل | ١٢٥ |
| باب من لم ير اكفار من قال ذلك متاولا | ١٢٥ |
| باب ترك الحيل | ١٢٦ |
| باب انما الأعمال بالنيات | ١٢٦ |
| المحاريين والحدود | ١٢٧ |
| باب المحاريين من أهل الكفار والردة | ١٢٧ |
| باب الرجم بالبلاط | ١٢٧ |
| باب من أخذ حقه واقتص دون السلطان | ١٢٨ |
| باب من قتل نفسه خطأ فلا دية له | ١٢٨ |
| باب إذا اصاب قوم من رجل هل يعاقب او يقتص منهم كلهم | ١٢٩ |
| القسامة | ١٢٩ |
| باب إذا عرض الذمى أو غيره بسب النبى صلى الله عليه وسلم | ١٢٩ |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الابواب |
|--------|---|
| | ولم يصرح |
| ١٣٠ | الايمان والنذور |
| ١٣٠ | باب لا تحلفوا بآياتكم |
| ١٣٠ | باب واقسموا بالله جهد ايمانكم |
| ١٣٠ | باب اذا حلف بعزة الله وصفاته وكلاته |
| ١٣١ | باب الوفاء بالنذر |
| ١٣١ | باب النذر فيما لا يملك وفي معصية |
| ١٣١ | باب قوله تعالى : قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم |
| ١٣١ | باب اذا حلف لا يأتدم |
| ١٣١ | باب اذا حنث ناسيا في الايمان إلى آخره |
| ١٣٢ | باب اذا عتق . . . الكفارة . . . مشتركا |
| ١٣٣ | باب استفتاء في اليمين |
| ١٣٣ | باب الكفارة قبل الحنث |
| ١٣٤ | كتاب الفرائض |
| ١٣٤ | باب تعليم الفرائض |
| ١٣٤ | باب لا يرث المسلم الكافر |
| ١٣٥ | التعبير |
| ١٣٥ | باب كشف المرأة في المنام |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الآبواب |
|--------|--|
| ١٣٥ | باب عمود القسطاط الى آخر الترجمة |
| ١٣٥ | باب |
| ١٣٦ | باب ان بلغ ستين سنة فقد أئذر الله إليه |
| ١٣٦ | باب من يحذر زينة الدنيا والتنافس فيها |
| ١٣٧ | التنى |
| ١٣٧ | باب ما يجوز من « اللو » |
| ١٣٧ | باب نسيان القرآن |
| ١٣٨ | باب الترتيل فى القرآن |
| ١٣٨ | باب قول والقارى |
| ١٣٨ | باب قوله تعالى : ان الله هو الرزاق الخ |
| ١٣٩ | باب قوله تعالى : وكان الله سميعا بصيرا |
| ١٣٩ | باب السؤال بأسماء الله تعالى |
| ١٤٠ | باب الننب |
| ١٤٠ | باب فى يحذر كم الله نفسه |
| ١٤٠ | باب قوله تعالى : ولتصنع على عيني |
| ١٤٠ | باب قوله تعالى : ان السموات والارض ان تزولا |
| ١٤١ | باب قوله : كل يوم هو فى شأن و ما يأتيهم من ذكر من ربهم |
| | محدث لمل الله يحدث بعد ذلك أمرا |

فهرس كتاب مناسبات تراجم البخارى

| الصفحة | الابواب |
|--------|--|
| ١٤١ | باب قوله تعالى : وأسروا قولكم الخ |
| ١٤٢ | باب قوله تعالى : ألا يعلم من خلق |
| ١٤٢ | باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : رجل آتاه الله القرآن الخ |
| ١٤٢ | باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : الماهر بالقرآن مع الكرام البررة |
| ١٤٣ | باب قوله تعالى : ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر |
| ١٤٣ | باب قوله تعالى : ونضع الموازين القسط ليوم القيامة |